



الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس دولة مملكة سوازيلند، جلالة الملك مسواتي الثالث، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الملك مسواتي الثالث (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني ويشرفني أن تسنح لي هذه الفرصة مرة أخرى لمخاطبة هذا الجمع البارز.

إنني أحمل معي من مملكة سوازيلند التحيات والتمنيات الطيبة من صاحبة الجلالة إندلوفوكازي والأمة السوازية بأسرها إلى زملائنا الأعضاء والأصدقاء.

وقبل أن أبدأ ملاحظاتي، أود، بالنيابة عن مملكة سوازيلند، أن أعرب عن تعازي العميقة لشعب الهند الذي عانى الكثير في الساعات الـ ٢٤ الماضية ونتوجه بأفكارنا وصلواتنا إلى أسر وأصدقاء ضحايا الزلزال المأساوي في هذا الوقت الذي يكافحون فيه من أجل التغلب على الآثار التي خلفتها الكارثة. فليحم الله القدير جميع الموجودين في المنطقة من كل معاناة أخرى.

سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد سوازيلند، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بتعازي الصادقة على انتخابكم لترؤس هذه الدورة الثامنة والأربعين للجمعية

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد موسوكا (زامبيا)، نائب الرئيس
ثم: السيد إنسانالي (غيانا)، الرئيس
ثم: السيد فاجاردو مالدونادو (غواتيمالا)،
نائب الرئيس
ثم: السيد سلمان خورشيد (الهند) نائب
الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

خطاب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة
مملكة سوازيلند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة أولاً إلى خطاب لرئيس دولة مملكة سوازيلند.

اصطحب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس
دولة مملكة سوازيلند، إلى قاعة الجمعية العامة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.13
25 October 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .

ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والسياسي للأجيال المقبلة.

منذ شهر واحد فقط احتفلت سوازيلند بذكرى حدث بالغ الأهمية في تاريخ المملكة. فمنذ ٢٥ سنة، وفي ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، استعدنا استقلالنا واستعدنا مكاننا المشروع في العالم مرة أخرى كأمة حرة ذات سيادة.

ومن أجل الاحتفال بهذه المناسبة التاريخية، استضفنا عددا كبيرا من رؤساء الدول وغيرهم من ممثلي البلدان من جميع أرجاء المعمورة على مدى ثلاثة أيام من الاحتفال والبهجة.

وبينما كانت هذه المناسبة واحدة من المناسبات الوطنية العظيمة الحافلة بالسرور، وفرصة لتقديم الشكر إلى الله على نعمه الكثيرة التي ينعم علينا بها، فقد كانت أيضا فرصة لاستعراض التقدم الذي أحرزته الأمة والنظر في النجاحات التي حققناها وما أصابنا من فشل، والتعلم من دروس أول خمسة وعشرين سنة في حياتنا كأمة ولدت من جديد.

واستطعنا أيضا أن نؤكد الخطوات الجارية اتخاذها لمواصلة العمل على أن يكون جميع السوازيلنديين مشمولين مرة أخرى بحماية قيادتنا. وتجري حاليا مفاوضات لاستعادة الأراضي والأفراد الذين خسرواها خلال القرن الماضي وقد أنشئت لجنة لهذا الغرض. وسنُعلم هذه المنظمة تباعا بالتطورات.

ومن أبرز النعم التي حظيت بها سوازيلند السلم والاستقرار اللذان ما برحنا ننعم بهما خلال هذه الأوقات التي تتسم بالتغير والاضطراب. وقد أكدنا، كأمة، مدى أهمية الدور الذي تلعبه وحدتنا في الحفاظ على الظروف التي تكفل استقرارنا، وبينما ما يمكن أن نفعله لضمان أن تتمتع الأجيال المقبلة بهذه الظروف.

ونحن نسلم بأن هناك عاملين أسهما إسهاما كبيرا في وحدتنا: أولا، تأكيدنا دائما على تلك الجوانب من شخصيتنا الوطنية التي تجعلنا منفردين عن الآخرين أي تقاليدنا، وعاداتنا وثقافتنا؛ وثانيا، سياستنا القائمة على التصرف دائما على أساس توافق الآراء، كلما كان ذلك ممكنا، بالنسبة للقضايا ذات الأهمية الوطنية.

وهذه القيم التقليدية التي ما برحت توجهنا وتقود خطانا اليوم قد تبدو عتيقة أو تجاوزها الزمن. ولكن هذه القيم خدمت سوازيلند جيدا وسوف تستمر في ربط أبناء الأمة السوازيلندية ببعضهم ببعض لأجيال

العامة. إن العديد من المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للعالم ستناقش خلال هذه الدورة، ونحن على ثقة كاملة بقدرتكم على إيصالنا إلى نهاية ناجحة في جميع مداولاتنا.

ونود أيضا أن نعرب عن عميق تقديرنا لسلمكم، السيد ستويان غانيف الذي وجه أعمال الدورة السابعة والأربعين أحسن توجيه.

إننا نجتمع في وقت تواجه فيه منظماتنا عددا من المشاغل التي تشكل تحديات لمواردنا ولوحدتنا قد لا نجد لها مثيلا في كل السنوات الـ ٤٨ من وجودنا.

إننا، نحن الأعضاء، محظوظون لأن نجاحنا في التغلب على هذه التحديات يقع إلى حد بعيد على عاتق أميننا العام، السيد بطرس غالي الذي برر أدائه في العامين الماضيين ثقتنا به تبريرا كاملا. إن مملكة سوازيلند تشيد بمهارته ورؤياه وقيادته في هذا الوقت الذي تواجه فيه منظماتنا تحديات متزايدة، منها تحديات داخلية بالإضافة إلى التحديات الخارجية. وإننا لعلنا ثقة بقدرته على العمل نيابة عنا جميعا، إذ تكافح الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن في جميع أنحاء هذا العالم المضطرب، وتواصل الوفاء بأمال وأماننا شعوبنا، من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع الدول الأعضاء. إننا نقدم للأمين العام دعمنا وتشجيعنا الكاملين في الأيام العصيبة التي أمامنا.

إن سوازيلند يسعدنا أن تمتد يد الصداقة إلى أعضائنا الستة الجدد، بما في ذلك اريتريا التي هي أحدث دولة في قارتنا الأفريقية. وفي وقت سابق من هذا العام، أثنينا على الانتخابات التي جرت برعاية الأمم المتحدة، والتي سمحت لريتريا بالتحول السلمي إلى الاستقلال، ورحبنا بها في منظمة الوحدة الأفريقية التي هي أسرة الدول الأفريقية. والآن، يمتد هذا الترحيب إلى دائرة هذه الأسرة الأكبر.

إن قبول هذه البلدان الجديدة لدليل آخر على الأهمية التي نوليها لاحتضان جميع الشعوب داخل منظماتنا. ومبدأ العالمية - أي تمثيل جميع الأمم في العالم - لا يزال جوهر وجود الأمم المتحدة منذ تأسيسنا عام ١٩٤٥.

إن جميع مجموعات البشر، وجميع الأمم، بصرف النظر عن الحجم أو التاريخ، لديها إسهام لتقدمه حيال كفالة عالم أكثر أمنا وأكثر ازدهارا يمكننا أن نعيش ونعمل فيه بسلام، موفرين الوعد بالأمم الاقتصادي

كثيرة قادمة.

الخارجي، ولا من أجل الحصول على موافقة المجتمع الدولي. لا، فقد عرضت ذلك فقط كمثال على الأهمية التي نعلقها كأمة على وحدتنا وعلى مبدأ مواجهة التحديات الجديدة معا، كأسرة واحدة.

وتنعكس السياسة الداخلية لسوازيلند في تعاملنا مع العالم الخارجي. وطوال تاريخنا، انتهجنا دائما سياسة تقوم على تشجيع تسوية كل المنازعات عن طريق الحوار السلمي والتفاوضي. ويسعدنا أن هذا مبدأ تشاركنا فيه الأمم المتحدة في محاولاتها للحفاظ على السلم والأمن العالميين.

ومن الحقائق المحزنة أن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في هذا الشأن قد بلغت حدا قد لا يكون له مثيل منذ إنشاء المنظمة في نهاية الحرب الأخيرة.

إن عواقب انهيار الاتحاد السوفياتي السابق على الأخص قد جعلت اهتمام العالم ينصب على القارة الأوروبية، حيث ما زالت الأوضاع في يوغوسلافيا السابقة وفي جورجيا تثير القلق البالغ لدينا جميعا.

إن فظائع الحرب في البوسنة إنما تعزز الاعتقاد بأننا بحاجة إلى طريقة ما للحد من آثار التوتر من قبل أن تستفحل وتؤدي إلى الانفجار إذا ما أهمل أمرها.

وقد أيدت سوازيلند تمام التأييد جهود الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع؛ ونحن نقدر جهود المنخرطين في عملية السعي إلى تحقيق السلام.

ولا بد من أن ننوه بشكل خاص بإسهام أعضاء قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة، الذين يخاطرون يوميا بحياتهم في محاولاتهم الشجاعة التخفيف من معاناة الكثرين. ونحن نحث قادة الأطراف الثلاثة على التوصل إلى أساس لتسوية سلمية قبل حلول فصل الشتاء الذي سيلقى فيه آلاف من الناس حتهم لو لم تتحقق هذه التسوية.

وفي مكان ليس بعيدا عن ذلك، في جورجيا، نشهد بقلق نشوء مأساة أخرى قد تظل نتائجها محسوسة لفترة قادمة. وتحت سوازيلند الأشخاص المعنيين، بتأييد من ذوي النفوذ في المنطقة، على أن يتعظوا من درس المعاناة المستمرة في البوسنة، فيجدوا تسوية تفاوضية للنزاع الذي حطم استقرار أمة كانت حتى الأمس القريب تحتفل باستقلالها الجديد.

ولا أود أن أعطي انطبعا بأن الوقت قد توقف عندنا في هذا الركن القصي الذي نعيش فيه من القارة الأفريقية - فهذا ليس صحيحا. فسوازيلند، أيضا، شعرت برياح التغيير التي هبت على العالم بأسره؛ وقد انحنينا لهذه الرياح، معا وكأسرة واحدة، لصالح الأمة ككل.

ومن الأمثلة الحالية على ذلك، عملية الإصلاح السياسي التي شرعنا فيها.

وكما ذكرت منذ لحظات، فإن سوازيلند يحكمها مبدأ الحكم بتوافق آراء الشعب. وعلى مر العصور، حكم قادتنا بموافقة الأمة وهذا المبدأ ما زال مستمرا حتى اليوم. وهكذا عندما بدأ في المملكة الشعور بآثار الإصلاح السياسي العالمي، أتاحت لكل أبناء سوازيلند الفرصة لكي يقدموا آراءهم حول الحاجة إلى التغيير.

وكانت النتيجة سلسلة من التوصيات من جانب أغلبية المملكة لإجراء عدد من الإصلاحات الديمقراطية، أهمها إدخال التغييرات في نظامنا الانتخابي يسمح بالتمثيل المباشر في البرلمان وتتيح محاسبة الممثلين.

وقد أعلن القرار الذي اتخذته الشعب بتنفيذ التغييرات في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وأجريت بنجاح منذ أسبوع المرحلة الأولى من الانتخابات بموجب النظام الجديد. وستجرى المرحلة النهائية بعد ١٠ أيام.

وقد أدى نضجنا السياسي الجديد أيضا إلى رفع بعض الإجراءات التقيدية، التي كنا نراها ضرورية في الماضي لأسباب شتى.

هذه التحركات، بل وهذه العملية كلها، لاقت ترحيبا حارا وتأييدا قلبيا من جانب المجتمع الدولي. والأهم من ذلك، أنها حققت رغبات الأغلبية العظمى من أبناء سوازيلند.

وأمامنا عملية تنفيذ التوصيات الأخرى التي قدمتها المملكة. وسنقوم بهذه الخطوات على النحو الذي نؤدي به دائما عملنا، أي في هدوء وسلام وبرضاء كل أفراد شعبنا.

ولقد عرضت هذه الخطوط العريضة للإصلاحات الأخيرة في سوازيلند لا لأننا نريد تبرير أعمالنا للعالم

إيجاد صيغة للسلم الدائم بالرغم من جهود قوة الأمم المتحدة الكبيرة والقدر الملحوظ من النجاح الذي تحقّق في بداية هذه العملية. وتشيد سوازيلند بحق بأعضاء قوة حفظ السلام وهم يحاولون إدامة الظروف التي تتيح وصول الأغذية ومواد الإغاثة الطبية إلى من هم في أشد الحاجة إليها. ومن الواضح، أن دعم المجتمع الدولي سيكون ضروريا في المستقبل القريب - بالرغم مما يسببه ذلك من استنزاف هائل لمواردنا المحدودة - وذلك ريثما تبذل الجهود اللازمة للمساعدة في تهيئة الأحوال السياسية المناسبة في البلاد لتشجيع التنمية المستدامة.

وبالرغم من هذه النكسات التي تعرض لها السلم العالمي، فقد شهدت الشهور الإثني عشر الماضية نجاحات كبيرة سجلت في مناطق أخرى، وكثير منها يعود الفضل فيه إلى جهود الأمم المتحدة. وفي هذه القاعة تكلم الرئيس كلينتون يوم الاثنين الماضي عن تصميم إدارته على أن تواصل سياسة تشجيع الجهود الرامية إلى وضع حد نهائي لانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وتؤيد سوازيلند أي تدبير يحد من قدرة كل البلدان على الاستفادة سياسيا من أسلحة التدمير الشامل، ونحن ندعو كل الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن تعطي هذه المبادرة التأييد الذي تستحقه.

وربما كان من الأمور التي لها أكبر دلالة مباشرة في مجال السلم العالمي، التوقيع مؤخرا على اتفاق السلم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتنضم سوازيلند إلى بقية العالم في الترحيب ببالغ الارتياح بهذه العملية باعتبارها بادرة تدل على إحراز تقدم حقيقي نحو السلم في الشرق الأوسط. ونحن نقدر أولئك الذين أسهموا في هذه الخطوة الحيوية الأولى نحو تسوية الأزمة التي عانت منها المنطقة أمدا طويلا. ومما يستحق ثناء خاصا منا جميعا ذلك التصميم الذي أبداه الزعيمان - رئيس الوزراء رابين والرئيس عرفات - على تهيئة أحوال مؤاتية للتسوية.

وفي الوقت نفسه نحن ندرك مع بقية العالم أن هناك تحديات كثيرة لا تزال ماثلة في عملية المصالحة والتسوية السلمية. فقبل كل شيء، لا بد من أن يكون هناك التزام راسخ بهذه العملية من كل الدول في المنطقة. والمسؤولية عن التوصل إلى مستقبل ناجح تقع على البلدان المجاورة كما تقع على إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لذلك، ترحب سوازيلند بالاستجابة المؤاتية الفورية للمعاهدة من جانب الكثيرين في المنطقة، ونقدم

وشهد الأسبوعان الماضيان نضالا سياسيا داخليا في روسيا وصل إلى مرحلة حرجة مما يشكل تهديدا خطيرا جدا لاستقرار ذلك البلد الكبير.

ولقد تعلمت معظم بلدان العالم من التجارب المريرة أنه ليس هناك من سبيل سهل إلى الإصلاح، وليست هناك مخططات أكيدة، أو نجاح سريع يتحقق بين عشية وضحاها.

إن روسيا، باعتبارها بلدا ذا أهمية استراتيجية وتاريخية هائلة، قد حظيت باهتمامنا طوال عملية انتقالها التي كثيرا ما كانت مؤلمة. وإن مشاعرنا لتتجه إلى شعبها خلال هذه الأزمة الداخلية الأخيرة. وسوازيلند تشارك ببقية المجتمع الدولي في تأييده للتوصل إلى حسم سلمي للصراع الدستوري الذي قد يتوقف السلم في المنطقة كلها على نتيجته.

ولا تزال قبرص مثار قلق لوفد بلدي، بعد انقضاء ١٩ سنة كاملة على الصراع المدمر، على قبرص، الذي أدى إلى تقسيم تلك الجزيرة المتعسة. وتشترك سوازيلند مع قبرص في عضوية الكمنولث البريطاني. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها بلا كلل أميننا العام لتعزيز الحوار بين اليونانيين والأترك حتى يمكن التوصل إلى تسوية دائمة مقبولة للجميع.

وبالقرب من وطني، لاتزال العقبات الكبرى التي تحول دون تنمية القارة ككل تتمثل بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية الشقيقة في الصراع والنزاع الداخليين. ومما يسبب لنا ألما خاصا في الجنوب الأفريقي الكارثة المروعة التي لحقت بأشقائنا في أنغولا. حيث تحدث كل يوم مآس تزداد ما يحدث في أي مكان آخر في العالم. ومن المؤكد أنه ما من بلد عانى مثل ما عانت أنغولا. وليس هناك أي سبب يمكن أن يبرر حجم الكارثة التي حاقت بكل هؤلاء الناس فيها. وعلى ذلك، نحن نؤيد التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لوضع حد للصراع، ونناشد المسؤولين عن استمرار المعاناة أن يسمحوا للعقل والمنطق بأن يسودا. لقد أكدت منظمات نشترك في عضويتها ونحترم آراءها أن الانتخابات التي جرت في أيلول/سبتمبر الماضي كانت حرة ونزيهة. إننا نناشد الطرفين أن يلتقيا معا بروح من التفاهم والتوفيق للتوصل إلى سلم دائم في البلد كله. وتستحق الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة في هذه المهمة الصعبة والخطرة تأييدنا الكامل.

وعلى الجانب الآخر من قارتنا لا يزال ننظر بقلق عميق إلى الحالة في الصومال، حيث تعذر حتى الآن

وفق جدول زمني محدد، وقد سجلت نجاحات هامة في هذا الصدد. وأشار على سبيل المثال الى الاتفاق الأخير المتعلق بشروط إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي.

إن تحديد موعد لإجراء الانتخابات في نيسان/أبريل ١٩٩٤ أمر يكتسي أهمية خاصة فهذا التاريخ سيصبح محطاً لأنظار مجتمع السود الذي حرم من التصويت لفترة طويلة. بيد أنه لا تزال هناك عقبات كبيرة لا بد من التغلب عليها حتى تجرى الانتخابات في الموعد المحدد لها في العام القادم. ومن أبرز هذه العقبات استمرار العنف في قطاعات كثيرة من المجتمع في جنوب افريقيا. وقد أدى ذلك الى فقدان الثقة لدى كثيرين في عملية السلم. ونحن نناشد قادة كل الأحزاب في جنوب افريقيا أن يكبحوا جماح أولئك الذين يعرضون للخطر التقدم الحقيقي الذي أحرز حتى الآن. إننا ندعو أن يسود العقل وأن يستخدم المحفل القائم للمفاوضات السلمية في حسم أية خلافات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موسوكا (زامبيا).

إن عدم وجود ممثلين لقطاعات كبيرة من البلد في المفاوضات، أمر يشغلنا بنفس القدر فهو قد يسبب مشكلات كبيرة على المدى الطويل. إن المقاعد الخالية على طاولة المفاوضات ستؤدي الى حل غير كامل لمشكلة إقامة جنوب افريقيا جديدة. فلا بد من أن يمثل جميع سكان جنوب افريقيا من المحادثات حتى يشعر الجميع أنهم جزء من الحل. ولا بد من وضع شروط تعطى لكل شخص في جنوب افريقيا صوتاً في عملية الانتقال، بصرف النظر عن العرق أو العقيدة.

وفي نفس الوقت، ووفقاً لرغبات الغالبية من شعب جنوب افريقيا، تؤيد سوازيلند الدعوة الى رفع ما تبقى من جزاءات اقتصادية وتجارية على جنوب افريقيا حتى يتمكن هذا البلد من بدء مسيرته الطويلة والصعبة التي سيتصدى بها للتحديات الإنمائية الكثيرة التي تنتظره.

إن سوازيلند تتطلع الى الترحيب بجنوب افريقيا جديدة كقوة رئيسية في تنمية المنطقة.

وفي الشمال من قارتنا نأمل أن يؤدي التوقيع الأخير على اتفاق السلم في ليبيريا الى نهاية فصل طويل وأليم في تاريخ هذا البلد التعس. وتؤيد سوازيلند العرض الذي تقدمت به الأمم المتحدة في وقت مبكر من هذا العام للمساعدة في العملية الانتخابية. إننا نناشد

تأييدنا القلبي لهذه العملية التي بدأت بتلك المصافحة التاريخية. إننا مع شعوب الشرق الأوسط بآمالنا ودعائنا من أجل إحلال السلم الدائم في بلدانهم.

كما يعود الفضل إلى جهود الأمم المتحدة في الاختتام الناجح لصراع طويل آخر يستحق أن نسلط الضوء عليه. لقد أدت الانتخابات الحرة والنزيهة التي جرت في كمبوديا إلى خاتمة نأمل أن تضع نهاية لسنوات طويلة من معاناة الشعب الكمبودي، نهاية تبرز أن التأييد الذي قدمناه - كدول أعضاء - لهذه العملية كان في محله تماماً.

بيد أن تحديات السلم في ذلك البلد لا تزال قائمة ولئن كنا نرحب بالتحرك صوب توحيد الشعب وراء ملكية أنشئت حديثاً فإن سوازيلند يهتما أن تحسم أية خلافات متبقية عن طريق التفاوض وليس بالأساليب التي أدت في الماضي الى الكراهية والانقسام بين الشعب الكمبودي.

لقد شهدت افريقيا كذلك تطورات مشجعة في الـ ١٢ شهراً الماضية. ومن أهم هذه التطورات بالنسبة لسوازيلند عملية السلام الجارية في الدولتين المجاورتين: موزامبيق وجنوب افريقيا.

وفي وقت لاحق من هذا الشهر سنبدأ رسمياً في عملية إعادة عشرات الآلاف من اللاجئين الموزامبقيين الى ديارهم. لقد استضافت سوازيلند ضحايا الحرب الأهلية التعساء هؤلاء على مدى عدة سنوات، وذلك بمساعدة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ونحن نحیی كل الذين أسهموا في جهود السلم ونحیی فوق كل شيء استعداد الطرفين لوضع حد لمعاناة الكثير من مواطنيهما. ونحیی بالتالي الالتزام بالسلم من جانب الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما اللذين أعطيا مثالا لقادة البلدان الأخرى التي تعاني صراعات داخلية. إننا نبتهل الى العلي القدير أن تتمكن عملية السلم من السير في مجراها بمساعدة قوة الأمم المتحدة التي ترابط في البلاد. وسوازيلند تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة موزامبيق في العودة الى شغل مكانها الصحيح في المنطقة.

كما أن في الحالة في جنوب افريقيا، جارتنا الأخرى، مدعاة للأمل، على المدى الطويل، في أن يتحقق الانتقال سلمياً الى حكم الأغلبية وفي أن تولد جنوب افريقيا جديدة. ولقد تعزز هذا الرأي بالبيانات التي ألقاها الرئيس كليرك والسيد مانديلا في الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي. إن عملية التفاوض تسير

وحرمت من الإسهام الإيجابي الذي تشعر أن جمهورية الصين كان يمكن أن تقدمه للمجتمع الدولي. إنه إسهام أظهرت حكومة وشعب هذا البلد رغبتهما في تقديمه وقدرتهما على أن تفعل ذلك. إن ٢١ مليوناً من البشر يشعرون أنهم محرومون من حقهم في أن يمثلوا هنا في الأمم المتحدة برجال ونساء من اختيارهم هم. إن صوتهم الجماعي يستحق أن يسمع تلبية لداعي الإنصاف والعدالة.

وبالتالي، فإن سوازيلند تؤيد دعوة بعض الدول الأعضاء الأخرى إلى إنشاء لجنة مخصصة للنظر في قضية إعادة دخول جمهورية الصين إلى الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من إيمانها بقضية حقوق الإنسان الأساسية فيما بين الأمم، علقت سوازيلند أهمية كبرى على حضور المؤتمر المعقود في فيينا في حزيران/يونيه الماضي. ولقد أوضحنا الأولوية التي نعلقها على النهوض بحقوق الإنسان وحماتها في بلادنا، والدور الهام الذي تعتقد أن ذلك يلعبه في صون السلم والاستقرار في العالم كله.

إن مبدأ المساواة فيما بين الأمم كان ولا يزال من المبادئ الموجهة لسياستنا الخارجية منذ الاستقلال. ونحن نضم صوتنا إلى الدول الأعضاء الأخرى في الترحيب بالإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر. ونتطلع إلى مناقشة الاقتراحات التي اتفق عليها في المؤتمر هنا في الجمعية العامة، ونحن على استعداد لتنفيذها حيث يستدعي الحال ذلك.

إن مملكة سوازيلند تمتعت لسنوات طويلة بعد الاستقلال بفترة من النمو المطرد والرخاء المعقول، رغم الصعاب التي كانت تعاني منها البلدان النامية الأخرى في منطقتنا، وقد جاءت حالة الركود الاقتصادي التي أصابت العالم كله ومعها سنتان من الجفاف في ١٩٩١ و ١٩٩٢، فتسببت في وقف التوسع في اقتصادنا وبدأت المملكة توطن النفس على مواجهة بعض الأوقات العسيرة في المستقبل. إننا كبلد نام، نعتمد اعتماداً كبيراً على اقتصادات الدول التي تسبقنا في التصنيع، وقد جاء عدم تحقق الانتعاش الذي كان متوقفاً أن يشهده العالم كله في عام ١٩٩٣ فزادنا بأساً على بأس.

وإننا نسلم بأن هناك تدابير داخلية لا بد أن نتخذها بأنفسنا. ونحن جادون في العمل على تقوية قاعدتنا الصناعية والزراعية، ولكننا لا نزال نعتمد على الدعم الخارجي لتمويل البرامج اللازمة لتحقيق أهدافنا.

كل القادة في ليبيريا أن يحترموا عملية السلام وأن يضعوا ثقتهم في النظام الانتخابي حتى يمكن لهذا البلد أن يبدأ عملية إعادة البناء في مناخ من الوحدة الوطنية والوفاق.

وفي الوقت الذي نتدارس فيه المدى الذي تشارك به الأمم المتحدة في عمليات لصيانة السلم في شتى أنحاء العالم، من الواضح أننا نواجه أسئلة كبرى حول مدى قدرتنا على مواجهة حالات الصراع المقبلة، ولئن كانت سوازيلند تحيي شجاعة وتفاني الـ ٨٠ ٠٠٠ رجل وامرأة الذين يعملون في قوات الأمم المتحدة المختلفة الموجودة في ١٧ عملية منفصلة في جميع أنحاء العالم، فإننا نؤيد دعوة بعض الأعضاء الآخرين إلى إجراء دراسة كاملة للطريقة التي تدار بها عمليات صيانة السلم، بغية تحقيق الاستفادة القصوى من مواردنا المحدودة.

إننا نقف على مشارف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ونرى أن الوقت مناسب لكي نستعرض أداءنا في الماضي في هذا المجال ونستخلص من خبرتنا الجماعية الدروس التي تمكنا من تحقيق الاستخدام الأكثر فعالية لمواردنا في عمليات صيانة السلم في المستقبل. ومن ثم ترحب سوازيلند بدعوة الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" إلى مناقشة هذه القضايا الحيوية خلال الدورة الحالية.

في بداية بياني رحبت باسم وفد سوازيلند بانضمام ستة أعضاء جدد باعتباره دليلاً على احترام المنظمة لمبدأ العالمية. وقد أكدنا على الحق الإنساني الأساسي لكل الشعوب في أن تمثل هنا في الأمم المتحدة حتى يمكن لأكبر قدر ممكن من الآراء والخبرات أن تسهم في أعمال المنظمة وحتى تشارك جميع البلدان فيما تحققه المنظمة من فوائد.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

على أن مملكة سوازيلند قد حافظت على علاقة طويلة وسعيدة مع ٢١ مليوناً من البشر يرون أنهم ظلوا بلا تمثيل هنا منذ ١٩٧١، وأعني بذلك شعب جمهورية الصين.

خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية، أثبتت جمهورية الصين أنها صديق حقيقي لسوازيلند. ولقد أفدنا من التجربة الإنمائية التي نهضت بجمهورية الصين حتى أصبحت تشغل مركزاً بارزاً في مصاف الدول الصناعية. على أن بقية العالم قد أقصت عن هذه التجربة

المتحدة. وأنا أوصي بها خيرا هذه الجمعية العامة.

إن سوازيلند توافق تمام الموافقة على الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على مفهوم التنمية المستدامة فيما بين الدول الأعضاء، ونحن نرحب بدعوتكم، سيدي الرئيس، الى وضع خطة للتنمية تصيح محطا للأنظار في هذه الدورة. وفي هذا الصدد، ننوي أن نشارك بنشاط وعلى نحو كامل في المؤتمر الذي سيعقد في العام المقبل بشأن السكان والتنمية، وفي قمة رؤساء الدول التي ستعنى بالقضايا الاجتماعية في عام ١٩٩٥.

إن مفهوم النهج الكلي في معالجة التنمية - الذي يأخذ في الاعتبار قضايا مثل البيئة، والمستوطنات البشرية، والضبط السكاني، والعمالة المنتجة، والتخفيف من حدة الفقر - هو مفهوم تقوم عليه سياساتنا الوطنية.

ونحن نعمل جاهدين لكي نضمن لتنميتنا أن تكون مستدامة لصالح الأجيال القادمة من أبناء سوازيلند، وذلك أسوة بأجدادنا الذين ضحوا لكي يضمنوا لنا إرثا آمنا مزدهرا.

ولهذا نرحب بأية مبادرة تضع المشاغل السكانية في لب جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، ونتطلع الى نواتج طيبة من القاهرة في العام القادم ومن القمة الاجتماعية في عام ١٩٩٥.

لقد كان العام المنصرم عاما حافلا بالأحداث ومنبها للحواس. لقد اتخذت الخطوات الأولى نحو حسم كثير من المشاكل المعلقة منذ أمد بعيد، ولكن لا تزال هناك تحديات كثيرة.

وقد جرى بوضوح تحديد الحاجة الى إجراء تعديلات داخلية على إدارة المنظمة، ونحن نتطلع الى متابعة عمليات أكثر فعالية نتيجة للمبادرات التي يتخذها الأمين العام. وبرغم ذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تزدهر بسجلها على مدى الأشهر الإثني عشر الماضية. ومملكة سوازيلند تحيي كل من أسهم في المنجزات الملوسة الكثيرة التي سجلناها.

وأود أن أؤكد شخصيا أن سوازيلند ستثبت ثقتها في المنظمة بتسديدها اشتراكها في الوقت المحدد وعن طيب خاطر، متوقعة تماما أن المبالغ التي تدفعها ستستخدم أفضل استخدام ممكن. ونحن كل الدول الأعضاء الأخرى أن نتخذ نفس الموقف بحيث نتاح

إن المملكة قد بدأت برنامج عمل من أجل التنمية الاقتصادية في بلادنا يستند الى مبدأ توافق الآراء الوطني الذي نجح نجاحا كبيرا في إصلاحاتنا السياسية. والأمم المتحدة تواصل تقديم الدعم لنا في تخطيط تنسيق جهودنا، ولسوف نحتاج الى هذا الدعم لبعض الوقت في المستقبل حتى يمكننا أن نحقق النمو الذي نحتاج إليه من أجل توفير الأمن الاقتصادي للأجيال المقبلة.

ومن المجالات التي ركزنا فيها الكثير من جهدنا، توسيع أسواق صادراتنا وعلاقاتنا التجارية بالبلدان الأخرى. ومن هنا فإننا نتابع عملية اتمام المحادثات الجارية في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريف الجمركية والتجارة (الغات) ويقلقنا أن يطول أمدها بهذه الصورة. وعندنا مثل في افريقيا يقول إنه: "عندما تنتشاجر الفيلة، فإن النمل هو الذي يدهس بالأقدام". إن الكثير ستوقف بالنسبة لبلدنا النامي الصغير على اتمام هذه المحادثات بنجاح. ونحن نتطلع بصفة خاصة، الى صفقة تجارية دولية تأخذ في الاعتبار، على الوجه الكامل، حاجات الدول النامية، وتراعي أيضا الاتفاقات التجارية الحالية فيما بيننا وبين العالم الأول. إن الحد الزمني النهائي الجديد سيحل بعد شهرين لا أكثر. ونحن نناشد الدول الاقتصادية الكبرى في العالم أن تضع اعتبارا لمصير شعبنا في المدى الطويل، وألا تقربها الميزة السياسية القصيرة المدى التي يمكن أن تجنيها من التأخير والتردد.

ومع أننا سنعتمد اعتمادا كبيرا على نتائج مفاوضات الغات، فإن سوازيلند والبلدان الأخرى في منطقة الجنوب الأفريقي ومنطقة شرقي افريقيا اتبعت مثال الكتل التجارية الكبرى الأخرى في العالم فشكلت أسواقا إقليمية مشتركة. إن المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تشغل سوازيلند فيها منصب نائبة الرئيس في الوقت الراهن، ومنطقة التجارة التفضيلية لدول افريقيا الشرقية والجنوبية هما نموذجان للتعاون فيما بين الأمم. وهدفنا هو تحسين أحوال شعوبنا كلها من خلال توثيق التعاون الاقتصادي والتجاري، والتنمية فيما بين الدول الأعضاء. ومن خلال عضويتنا في هاتين المنظمتين التجارييتين، نحاول أن نفتح المزيد من الأسواق الإقليمية لتكمل الأسواق التي أقمناها في الخارج. إن هدفنا في المدى الطويل هو أن نحقق قدرا من الاعتماد الإقليمي على الذات وهو هدف يستحق الدعم من العالم المتقدم. وسيكتب النجاح للمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولمنطقة التجارة التفضيلية، وللترتيبات الأخرى المشابهة ما دام في مقدورنا أن نعتمد على مؤازرة وإلتزام منظمات كالأمم

قلب السياسة الدولية بأكثر مما شغلته في أي وقت مضى. إن جهودها ملموسة في نضالها الذي لا يكل في سبيل التنمية المستدامة، وكفاحها اليومي لحماية حقوق الإنسان، ودورها النشط في حفظ السلام. والمجتمع الدولي قد وجد في السيد بطرس بطرس غالي أميناً عاماً للأمم المتحدة يلتزم بالمهمة الصعبة لتكثيف المنظمة مع مناخ سياسي عالمي متغير تماماً وتعزيزها لكي تواجه التحديات الجديدة التي ستواجهها مستقبلاً. وأود أن أعرب عن احترامي له لنفاذ بصيرته وخدمته التي لا تكل والتي زودتنا بتقريره "خطة للسلام" الذي يكشف عن رؤية جديدة.

لقد أتاحت لنا الزيارة الرسمية الأولى التي قام بها الأمين العام للنمسا في حزيران/يونيه الماضي الفرصة لمناقشة أكثر التحديات إلحاحاً أمام الأمم المتحدة في فترة ما بعد الشيوعية. ولهذه التحديات أهمية خاصة بالنسبة لفيينا بصفقتها أحد المراكز الرسمية الثلاثة للمنظمة. إننا نود أن نرى منظمة تتمكن من خلال هيكلها وإدارتها وتمويلها من الاضطلاع بمسؤولياتها المناطة بها في الميثاق. وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح تأكيد الأمين العام لاعتزامه تدعيم مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

ومن أجل أعمال الأمم المتحدة المحافظة على حقوق الإنسان. والجهود الدولية التي تبذلها المنظمة في هذا المجال تنقذ الأرواح وتعمل على الإفراج عن المسجونين، وتمنع التعذيب وتساعد على العثور على المفقودين وتعزز البرامج الصحية وبرامج محو الأمية وتحمي حقوق المشردين واللاجئين.

وقد كان لبلدي شرف استضافة آلاف من المندوبين ومن ممثلي المنظمات غير الحكومية، في فيينا في حزيران/يونيه من هذا العام، في مناسبة من أهم المناسبات في هذا المجال، وهي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى جميع المشاركين على تعاونهم البناء والتزامهم وعلى دعمهم القيم الذي مدوني به كرئيس للمؤتمر. وقد كان التعاون النشط من جانب الدول المشاركة والدعم الفعال من جانب العاملين في الأمانة العامة للأمم المتحدة تحت إدارة وكيل الأمين العام السيد فال، هما اللذان مكنا المؤتمر من تحقيق هذا النجاح الأكيد، وهو نجاح ما كان ممكناً لولا المشاركة الملتزمة للمنظمات غير الحكومية التي أرسلت ما يزيد عن ٧٠٠ ٢ ممثل إلى المؤتمر العالمي. ولم يحدث من قبل أن إنخرط مثل هذا العدد

للمنظمة الأرصد اللازمة للاضطلاع ببرامج المساعدة المطلوبة بشدة في جميع أنحاء العالم.

وختاماً، أود أن أعتنم هذه الفرصة بالنيابة عن صاحبة الجلالة الأندلوفوكازي وأمة سوازيلند كلها، لأعرب عن امتناني العميق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجميع الوكالات الأخرى على برامج المساعدة الكثيرة التي اضطلع بها في سوازيلند منذ استقلالها.

ونرى أن الأمم المتحدة لا تزال المحفل العالمي الحق الوحيد لمجابهة التحديات التي تواجه العالم اليوم، والهيئة الوحيدة التي لديها الموارد والالتزام اللازم لتنفيذ الحلول. إن العالم سيصبح قطعاً مكاناً أكثر اضطراباً إن لم نبذل جميعنا هنا جهودنا المشتركة.

ونحن نشعر بالفخر إذ نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ والمثل الواردة في ميثاقنا المؤسس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أتوجه بالشكر الى رئيس دولة مملكة سوازيلند على البيان الذي ألقاه الآن.

أصطحب صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند الى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد موك (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن أعمق تعازي لضحايا الكارثة المروعة التي أصابت الهند والشعب الهندي.

وأود أولاً، يا سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لمنصبكم الهام. وإني لوائق من أن مداولات هذه الهيئة ستعززها تعزيزاً كبيراً خبرتكم التي دامت سنوات عديدة كنتم فيها ممثلاً دائماً لبلدكم لدى الأمم المتحدة، ومهارتكم التي يقدرها الجميع.

منذ حرب الخليج فإن الأمم المتحدة، سواء وهي تتوسط بين الأطراف المتحاربة أو تقوم بإنقاذ الأرواح في مناطق دمرتها الحرب، أصبحت تشغل مكانها في

وقد أسهم المؤتمر أيضا إسهاما كبيرا لكونه حدثا إعلاميا كبيرا، في زيادة حساسية عامة الناس في شتى أنحاء العالم لموضوع حقوق الانسان. وفي فيينا، وجد البعد الانساني، أو على حد التعبير الموفق الذي ذكره الأمين العام للأمم المتحدة، "العنصر الانساني المتعذر إنقاصه"، مكانا راسخا في جدول الأعمال السياسي الدولي. وقد أدى ذلك إلى إثارة توقعات كبيرة فيما بين مواطنينا ولدينا جميعا. ويتعين على أعضاء المجتمع الدولي الوفاء بالوعود التي قطعت في إعلان وبرنامج عمل فيينا، لأن نجاح مؤتمر فيينا الخاص بحقوق الانسان سيقاس في نهاية الأمر بقدرته على عكس مسار الإتجاه العام وبناء مجتمعات توفر للفرد وجودا إنسانيا كريما يتمتع فيه تمتعا كاملا بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لدينا هنا أهداف سيكون لها أثرها على تطور الانسانية، حتى لو كان تنفيذها لا يزال في مرحلته الأولى.

في الشهور الـ ١٢ الماضية تدهورت الحالة في البلقان تدهورا مؤثرا. والجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام ووسطاء السلم في جنيف لم تتمكن من إنهاء القتال أو إيجاد توقعات محددة لحل عادل وسلمي، تمشيا مع القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي ميثاق باريس الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. وبالرغم من المنجزات الهائلة التي حققتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الانسانية، والآلاف العديدة من القوات العاملة في قوة الأمم المتحدة للحماية، فإن الحرب في البوسنة والهرسك مازالت تودي بحياة الآلاف.

لقد قتل حتى الآن ٢٠٠ ألف شخص، وهناك مليونان آخران غادروا ديارهم أو أرغموا على الفرار. وقد دمرت مدن ونواح بأكملها وأصبحت أطلالا. وأعلنت الأمم المتحدة عدة مدن بوصفها مناطق آمنة، ولكن الحياة فيها لم تعد إلى مجراها الطبيعي. وعلى الرغم من أن انتهاك الجانب الصربي لاستقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية وحقوق الانسان فيها، قد أدانه مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا منذ نيسان/أبريل من العام الماضي، وأن "التطهير العرقي" قد تعرض لنقد قاس من المجتمع الدولي، لم يحرز حتى الآن أي تقدم في وقف هذه الممارسة البغيضة. إن أفدح إنتهاكات حقوق الانسان مازالت ترتكب يوميا. وفي نفس الوقت، ظهرت فعلا دلائل على أن الأساليب يحاكيها الضحايا أنفسهم. ولقد أدانت النمسا هذا السلوك الإجرامي بأشد العبارات وستواصل دونما كلل المطالبة بوقفه، حيثما يقع وبغض النظر عن هوية ضحاياه.

الكبير من منظمات حقوق الانسان كل هذا الانخراط، وعلى جميع المستويات، في أحداث مؤتمر دولي كبير كهذا كما حصل في فيينا.

وبإصدار الوثيقة الختامية للمؤتمر، أي إعلان وبرنامج عمل فيينا، إعتد المجتمع الدولي وثيقة ذات أهمية كبرى. إنها خطة عمل تطلعية وذات وجهة عملية، وهي لا تعزز المبادئ الأساسية فحسب بل تمثل كذلك تقدما هاما في مجال حماية حقوق الانسان، جميع حقوق الانسان، على نطاق العالم. وتؤكد الوثيقة على الطابع العالمي لحقوق الانسان على المبدأ القائل بأن حماية حقوق الانسان هي شاغل مشروع لا للأفراد والدول فحسب وإنما أيضا للمجتمع الدولي بأكمله. وهي تقيم صلة بين حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية وتشدد على المسؤولية الخاصة للدول في أن تتخذ تدابير متضافرة لحماية المجموعات الأشد تعرضا للأذى في المجتمع. وهي تطالب بتعزيز مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان وبزيادة موارده بحيث يمكنه الوفاء بصورة فعالة بالمطالب المتزايدة الواقعة عليه.

وعندما يطرح تقرير المؤتمر العالمي أمام الجمعية العامة لمناقشته في الأسابيع القادمة، يجب أن نعمل ما هو أكثر من مجرد التسليم الراضي بانجازاته. إن نتائج المؤتمر العالمي ينبغي أن تترجم إلى عمل متضافر في جميع المجالات، من حقوق المرأة والطفل إلى إدماج المعوقين في المجتمع، والتصدي لمحنة السكان الأصليين وحماية حقوق الأقليات والحق في التنمية. كما يجب أن تكون ضمن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة في هذه الدورة عناصر جديدة كإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان أو اعلان عقد خاص بحقوق الانسان. ودون إغفال العناصر الأخرى في نتيجة المؤتمر، ألاحظ أن التوصية بإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان قد أكد عليها بعض المتكلمين البارزين، ومنهم رئيس الولايات المتحدة كلينتون، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد كوزيريف، ورئيسة وزراء النرويج، السيدة بروندتلاند.

لقد بدأنا في جميع أنحاء العالم ندرك أن الحماية الفعالة للأقليات هي جزء أساسي من الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلدان التي يعيشون فيها، وضمانه ضد الصراعات الاقليمية. وبهذه الروح، أكدت الدول المجتمعة في فيينا من جديد على التزامها بالاعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية، الذي إعتد في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

ولا تزال الحالة في كوسوفو، التي تحجبها حالياً الحرب في البوسنة والهرسك، متوترة. ولا نرى في الأفق أي حل منطقي. وإذا كان هناك ما يقال، فهو أن احتمال اندلاع العنف قد ازداد في الأيام الأخيرة؛ وأن طرد البعثات الطويلة الأمد لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في شهر تموز/يوليه من هذا العام قد يمهّد الطريق لقيام صربيا بأعمال أكثر وحشية ضد السكان الألبانيين. وقصارى القول أننا نواجه حالة يبدو فيها أن صربيا تمارس بازدياد سلطات القائم بالاحتلال في منطقة تصل فيها نسبة السكان الألبانيين إلى ٩٠ في المائة تقريبا، منطقة ظلت لعقود تتمتع بالحكم الذاتي الكامل. والنمسا تؤيد بشكل كامل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل السيطرة على الأزمة في كوسوفو. ففي نهاية المطاف، لا يمكن تصور حل سلمي دائم لمشكلة البلقان دون حل عادل ومنصف لكوسوفو والأقليات في المناطق الأخرى.

إن النمسا تركز جهودها على تقديم الاغاثة الانسانية. ومنذ اندلاع الصراع يتم توفير هذه المعونة بصورة رئيسية من جانب جمعية خيرية خاصة واسعة النطاق تسمى "جيران في ضيق"، تقدم المعونة للمحتاجين في الموقع. وتشارك عدة بلدان أوروبية أخرى أيضا في هذه الأنشطة. ومن المؤكد ان عبارات المديح التي قالها الأمين العام عن هذه الخدمات ستلهم منظميها على بذل المزيد من الجهود. إن النمسا، التي لا يتجاوز عدد سكانها ٧ ملايين، تقوم أيضا بتلبية احتياجات أكثر من ٧٠ ٠٠٠ لاجئ في أراضيها.

ومع أن مجرى الأحداث الأخير في يوغوسلافيا السابقة لا يترك لنا شيئا يذكر يدعو إلى التفاؤل، فإن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط تملأ صدورنا بالأمل المتجدد. فبعد فترة من الركود، أعطيت عملية السلم التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١ زخما جديدا حيويا بالاتفاق الأخير المبرم في ١٣ أيلول/سبتمبر، في واشنطن، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن سلطات الحكم الذاتي المحدودة للمناطق المجرأة المتفق عليها الآن ليست إلا خطوة أولية. ويجب أن يكون الهدف النهائي إعطاء الفلسطينيين حقوقهم الكاملة في تقرير المصير، كجزء من تسوية نهائية تقوم على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والهيئات الأخرى التابعة للمنظمة.

والمهمة العاجلة الآن هي تحسين الأحوال المعيشية الصعبة في الأراضي المحتلة، عن طريق المساعدات الاقتصادية والمالية السخية التي يقدمها

إن المبادئ الأساسية للنظام الدولي، كما حددت بدقة وأكدت في مؤتمر لندن في آب/أغسطس من العام الماضي، لا تزال تغفل إغفالا فاضحا. وثمة قرارات تتناول أمورا محددة مثل رصد الحدود بين البوسنة وصربيا أو عودة اللاجئين، لم تنفذ بعد. أما حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، فإنه لم يؤد إلا إلى الاضرار بضحايا العدوان. ونتيجة لذلك، فإن الحكومة الشرعية للبوسنة والهرسك أصبح يحال في الواقع بينها وبين الممارسة الكاملة لحقوقها في الدفاع عن النفس، بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، دون أن توفر لها الحماية الكافية في إطار نظام للأمن الجماعي.

وإزاء هذه الخلفية، تثير خطط السلم المقترحة الجاري بحثها في مفاوضات جنيف عددا من المسائل الجوهرية. فكلها، من حيث الفحوى، تدعو إلى الاعتراف بوضع راهن نجم عن استخدام العنف بما يتنافى مع جميع المبادئ والاعلانات. وهذه الحقيقة تجعل انتشار الصراع وإطالته أكثر احتمالا. بل إن هناك خطرا بأن تتعرض البوسنة والهرسك، الدولة العضو في الأمم المتحدة، إلى التقسيم بعملية يصادق عليها المجتمع الدولي، بل ويشجعها. وهذا سيضفي على المزايا المكتسبة بالقوة الشرعية الرسمية. إن خطة التقسيم الأخيرة المقترحة للبلد ستحد بشكل خطير من سيادته، بعدم الابقاء على أية سلطة مركزية فعالة، مما يتعارض بشكل صارخ مع ما أعرب عنه مجلس الأمن مجددا في ٢٤ آب/أغسطس من هذا العام من تأييد لسيادة البوسنة والهرسك.

إن هذا الانتهاك المستمر للقانون الدولي وحقوق الانسان والقانون الانساني يعرض للخطر المبادئ الأساسية للسلوك الدولي ويقوض، في الوقت ذاته، وبشكل خطير سمعة المنظمات الدولية المعنية. وفشل نظام الأمن الجماعي يثير الانزعاج بشكل خاص في هذا الشأن.

ونفس الشيء ينطبق على الحالة في كرواتيا. إن أكثر من ربع البلاد لا يزال في أيدي المعتدي، بما يتناقض مع خطة سايروس فانس المؤرخة كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، والتي صادق عليها مجلس الأمن. ولم يتم بعد نزع السلاح من المناطق التي سترصدها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ولا عودة السكان المدنيين المبعدين. وقبل بضعة أسابيع تعرضت عاصمة كرواتيا للقصف بقذائف أرض - أرض أطلقت من مناطق يفترض أنها تحت حماية قوة الأمم المتحدة للحماية.

المتعلقة بجنوب التيرول. ونظرا للروح الجديدة في العلاقات النمساوية - الايطالية منذ تسوية هذا النزاع، فإنني على ثقة من أننا سنتمكن من حسم أية مسألة تتصل بالحكم الذاتي بطريقة تقبل بها جميع الأطراف المعنية.

إن المواجهة بين الشرق والغرب حلت محلها الآن طائفة عريضة من الصراعات الاقليمية المسلحة. وهناك حاجة متزايدة لعمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، التي بدأ الطلب يتزايد عليها. وقد تسارع هذا الاتجاه خلال الشهور الـ ١٢ الماضية. والآن يشارك في بعثات الأمم المتحدة للسلم، البالغ عددها ١٧ بعثة في كل أنحاء العالم ما يقرب من ٨٠ ٠٠٠ من جنود وشرطة ومراقبين عسكريين وخبراء مدنيين، ينتمون إلى ٧٥ بلدا.

ووصلت تكاليف هذه البعثات التابعة للأمم المتحدة إلى بليون دولار أمريكي في ١٩٩٢ - أي ما يعادل ضعف الميزانية العادية للأمم المتحدة - مما يدفع بالمنظمة إلى استنفاد مواردها في إطار نظام التمويل الحالي. ويتعين إيجاد نهج جديدة لتمويل عمليات الأمم المتحدة. فتقرير فولكر - اوغاتا المعنون "تمويل أمم متحدة فعالة" يشير إلى خيارات التمويل التي قد تشكل أساسا قيما لعمل اللجنة الخامسة.

إن أكثر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة اليوم الحاحا تتمثل في تطوير جهود جماعية عالمية لحفظ السلم والتغلب على الأزمة الحالية. والأمين العام، في تقريره المعنون "خطة للسلم: الدبلوماسية الوقائية: صنع السلم وحفظ السلم"، يوجز النهج الممكنة لكي تمارس الأمم المتحدة ادارة فعالة للسلم. ويتعين على الدول الأعضاء الآن أن تقدم للأمين العام الموارد التي يحتاجها لتنفيذ خطته الطموحة. ومن الجلي أن المزيد من الأمن يتطلب من الدول الأعضاء قدرا أكبر من التضامن ومزيدا من الاسهامات سواء في شكل قوات أو في تسديد الاشتراكات. ونظرا لعدم تسديد المتأخرات التي مازالت مستحقة، يجب أن تكون الأولوية الأولى حث المتأخرين عن السداد على دفع اسهاماتهم في الموعد المحدد. إن النمسا تأخذ التزاماتها مأخذ الجد، وهي فخورة بأنها تفي بها دوما في الموعد المحدد.

لقد أسهم توافق الآراء المتعاضد داخل مجلس الأمن وقدرته الجديدة في مجال صنع القرار، في توسيع نطاق عمليات صون السلم كميما ونوعيا، وفي بروز مجموعة متنوعة متزايدة من احتياجات المجتمع الرولي فيما يتعلق بالقوات العسكرية والضباط والشرطة

المجتمع العالمي. وستواصل النمسا، التي مافتئت ملتزمة بايجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، تأييد هذه القضية عن طريق الاشتراك الفعال في تدابير المساعدة الدولية الجاري تخطيطها حاليا. وكجزء من المفاوضات المتعددة الأطراف، ستواصل النمسا البحث عن سبل أخرى لتقديم اسهامات هامة في ميدان موارد المياه والطاقة.

ومع ذلك، فإن السلم الدائم في تلك المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا عندما تهرم اسرائيل والبلدان العربية معاهدات تستند إلى مبدأ الأرض من أجل السلام، والأمن والتعاون الاقليميين. ومن هذا المنطلق، يعد الاتفاق بين اسرائيل والأردن على اتفاق إطاري من أجل السلام بادرة مشجعة تبشر، كما نأمل، بمزيد من التقدم في المفاوضات الثنائية بين اسرائيل وسورية، واسرائيل ولبنان في القرب العاجل.

إننا نرحب كثيرا بالنجاح الباهر الذي حققته عملية الأمم المتحدة في كمبوديا. لقد قدم الرئيس المشاركان للمؤتمر - فرنسا واندونيسيا - وكذلك اليابان واستراليا، علاوة على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إسهما لا يقدر بثمن لعملية السلام. كما أننا نهني بشكل خاص الممثل الخاص للأمين العام، السيد أكاشي، وزملاءه، الذين عملوا على ضمان نجاح هذه العملية في المرحلة الانتقالية.

في العام الماضي، كان من دواعي سروري أن أعلن في الجمعية العامة عن النهاية الرسمية للنزاع الذي كان قائما بين النمسا وايطاليا حول معاملة الناطقين بالألمانية والسكان اللادنيين في جنوب التيرول، والذي كان موضوع قرارى الأمم المتحدة ١٤٩٧ (د-١٥) و ١٦٦١ (د-١٦)، وظل معلقا أمام هذه الهيئة العالمية منذ عام ١٩٦٠.

وبعد مرور سنة يمكنني أن أقول إن الحكم الذاتي المعطى للناطقين بالألمانية والسكان اللادنيين في جنوب التيرول يبدو فعالا في حماية الهوية الاثنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهاتين المجموعتين الاثنتين، على الرغم من بقاء بعض المشاكل دون حل ظهور مشاكل جديدة ناجمة عن ديناميات التطور.

إن تسوية هذا النزاع في حزيران/يونيه من العام الماضي ساعدت على تخفيف التوترات القائمة بين مختلف المجموعات الاثنية. ومع أن هذا النزاع قد تمت تسويته، فإن النمسا تود أن تعرب عن اهتمامها المباشر بالمساعدة في حل المشاكل الجديدة المتصلة بالمسائل

حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة. وسيجري التركيز بوجه خاص على المهام التالية: التنمية المستدامة، وحماية حقوق الانسان وحقوق الأقليات القومية والعرقية، وإغاثة الانسانية، وتطوير الديمقراطية.

وفي عصر التكافل هذا، فإن جهودنا الرامية إلى ضمان السلم على المستوى العالمي والجماعي، لا يمكن ان تقتصر على عمليات حفظ السلم؛ بل ينبغي أيضا ان تشمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية: ان الجوع والتخلف والتلوث والجريمة وإدمان المخدرات وتدفعات اللاجئين، جميعها تشكل، على حد سواء، تهديدات خطيرة للاستقرار العالمي وبالتالي للسلم العالمي. والطابع العالمي المتزايد لهذه الأخطار يتطلب تعاونا دوليا متضافرا. والأمم المتحدة هي المحفل الأمثل للعمل سعيًا لتحقيق التنمية المستدامة، أي، التنمية التي تتلاءم والشواغل البيئية والاجتماعية. وفي النهاية، فإن ولاية الأمم المتحدة تغطي كامل نطاق التجربة الانسانية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن "خطة من أجل الناس"، كما سماها على نحو مناسب الأمين العام بطرس بطرس غالي، هي في الواقع التحدي الحقيقي الذي يواجه الأمم المتحدة مع نهاية القرن العشرين. وينبغي ان تقدم المؤتمرات الكبيرة، كمؤتمرات ريو وفيينا والقاهرة وبيجينغ وكوبنهاغن، أجوبة عالمية للمسائل العالمية. وأيا كان الحدث - سواء قمة الأرض، أو مؤتمر حقوق الانسان أو المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أو المؤتمر المعني بالمرأة أو المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية. ينبغي أن يكون التركيز دوماً على الانسان الفرد - رجلا كان أم امرأة - وتطوره وعضويته في المجتمع.

وفي إعلان المبادئ الذي أدلى به الأمين العام أمام دورة هذا العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، شدد على الفرصة التاريخية التي تتيحها للدول الأعضاء في أن معا عملية الاصلاح الهيكلي وعملية اعادة تعريف سياسة الأمم المتحدة. وسيكون الاختبار الحاسم للأمم المتحدة الجديدة تنفيذ هذه الخطة، "خطة من أجل الناس".

السيد دي ماركو (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أبدأ بياني، اسمحوا لي نيابة عن مالطة، حكومة وشعباً أن أعرب عن تعاطفنا العميق مع الهند، حكومة وشعباً، وأسر ضحايا الزلزال المروع الذي أودى بحياة الألوف وأدى إلى إصابة وتشريد عشرات الألوف.

المدنية والخبراء المدنيين. وكان الغرض من المناورة الدولية واسعة النطاق التي اطلق عليها "مناورة ٩٣" والتي أجرتها الأمم المتحدة مؤخراً في النمسا بنجاح كبير، تحقيق الادارة المثلى والتنسيق بين المنظمات العسكرية والمدنية لدى الاستجابة لحالات الكوارث.

ووفق ما هو عليه الحال الآن، فإن تقديم المساعدات في إجراء الانتخابات ومراقبتها، وحماية حقوق الانسان، والمساعدة في حالات الكوارث، ومعونات اعادة التعمير، والغوث الانساني وما شابهها من المهمات، يجري النظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من عمليات حفظ السلم الجديدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتي تدخل حيز النفاذ حالما تتوقف الأعمال العدائية.

وترحب النمسا ترحيباً حاراً بهذا التطور الجديد، لأنها تقوم بارسال قوات ومراقبين عسكريين وشرطة وخبراء مدنيين للعمل في ١٢ بعثة من عمليات الأمم المتحدة التي بلغت ٢١ عملية، منذ ١٩٨٨. وتمشيا مع "خطة للسلم" التي وضعها الأمين العام، قررت الحكومة الفدرالية النمساوية في ٢٥ أيار/مايو من هذا العام، إرساء القاعدة اللازمة، على المستوى الوطني، لوضع المشاركة النمساوية في عمليات الأمم المتحدة للسلم على أساس قانوني جديد. وسيكون بإمكاننا الآن أن نستجيب على نحو أسرع وأكثر فعالية لطلبات الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية في المستقبل وما ينطوي عليه ذلك من توفير القوات والشرطة والمدنيين. ولكي أكون أكثر دقة ستكون هناك مرحلة أولية لإنشاء خدمات الإغاثة في حالات الكوارث، وآلية لإعارة الموظفين إلى أمانة الأمم المتحدة، وتنظيم دورة تدريبية لكبار الموظفين، وعمليات الشرطة والاغاثة الانسانية والاغاثة في حالات الكوارث.

إن النمسا تهتم خصوصا بالمكونات المدنية لعمليات حفظ السلم. ولتحقيق هذا الهدف، تم انشاء مركز تدريب في شلينيغ في بيرغنلاند للعمليات المدنية لحفظ السلم وبناء السلم، بدعم من الحكومة الفدرالية. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام عقدنا هناك أول برنامج للزمالات يكرس لـ "صنع السلم والدبلوماسية الوقائية"، وهو برنامج نظمه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ وقد كان مثار إعجاب من حيث نوعية المتكلمين والمشاركين. وفي هذا الصدد، لا يفوتنا أن نذكر الحلقات الدراسية الناجحة التي عقدتها الأكاديمية الدولية للسلم. بشأن حسم الصراعات وبالتعاون مع الأمم المتحدة، سيجري تدريب خبراء وطنيين ودوليين في شلينيغ، في مجال المسؤوليات المدنية في عمليات

إن استعراض بعض الأحداث الدولية التي وقعت في هذا العام يبين قبول الأمم المتحدة باعتبارها الضامن للسلم، القادر ليس فحسب على التصدي للمشاكل بمجرد ظهورها، بل القادر أيضا على استيعاب أوجه فشله وأخطائه.

والأحداث في يوغوسلافيا السابقة لا تبين لنا فحسب أن مخلفات الماضي لا تزال موجودة، بل تبين أيضا الطبيعة الصعبة لحمل الأطراف على الاتفاق على مائدة المفاوضات، بعد أن تكون الدماء قد أريقت الى هذا الحد وحصلت كل هذه المعاناة وارتكبت الجرائم ضد أعز قيم الإنسان.

إن عملية "إعادة الأمل" في الصومال لم تحقق هذا الأمل تحقيقا كاملا. والواقع أن سلسلة من الأحداث والحوادث المؤسفة قد أدت إلى فقدان أرواح جنود بوسائل تابعين لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وكذلك فقدان أرواح العديد من السكان المدنيين. وسادت مدينة مقديشيو رسالة من سوء الفهم.

أما التطورات في كمبوديا، فعلى العكس من ذلك، جاءت تعبيرا إيجابيا عن الفعالية المتزايدة للأمم المتحدة في دورها لحفظ السلم - وهو مجال كرس له الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، الكثير جدا من الطاقة والالتزام لضمان رفاة ملايين عديدة يعيشون تحت تهديد الصراع.

إن التوقيع على إعلان المبادئ من جانب الاسرائيليين والفلسطينيين هدية جميلة للشرق الأوسط. وقد تؤدي إلى عهد للسلم، يكسر حلقة الكراهية وتركة الموت التي دامت لعقود.

"وفي اعتقادي أن هذين الشعبين، وهما ضحية لمحن التاريخ، بحاجة إلى تضامن ومشاركة كل من يستطيع بذل المساعدة من أجل توجيه الحوادث صوب إحلال السلم في المنطقة." (A/45/1000، الفقرة ٩٥).

كان هذا أحد الاستنتاجات التي استخلصتها في تقريرتي الى الجمعية العامة، بوصفي رئيسا لها، عقب عودتي من زيارة للأراضي المحتلة في تلك الأيام الكثيرة من الأسابيع الأولى من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وعلقت قائلاً:

"إن الصراع العربي الاسرائيلي يكتسب

سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. إنكم تأتون إلى هذا المنصب الرفيع بثروة من الخبرة الرفيعة والخصال الشخصية العظيمة التي، دونما شك، ستترك بصماتها على الأسابيع والأشهر القادمة.

في السنوات الأخيرة، أعاد منصب رئيس الجمعية العامة إثبات دوره وأهميته الشرعيين، في ضوء الأحداث التاريخية، التي تقع في زماننا. إننا ننظر دائما إلى رئاسة الجمعية العامة باعتبارها وثيقة الصلة بهيكل وأداء منظمنا. ونرى أن دور رئيس الجمعية لا ينبغي أن يقتصر على رئاسة الجمعية، بل ينبغي أيضا أن يمثلها ويتكلم نيابة عنها على أساس مقرراتها وقراراتها.

إن منظومة الأمم المتحدة، وفي مركزها الجمعية العامة، بدأت تصبح بشكل متزايد النقطة المحورية الفعالة للحياة الدولية، كما أراد لها مؤسسوها. ومن ثم، فإن المسؤوليات المناطة برئيس الجمعية، في هذا السياق، منقطعة النظير وتنطوي على تحديات كبيرة.

إنكم، سيدي الرئيس، تتسلمون مسؤولياتكم الجديدة من سلف أنجز مهمته باقتدار ونجاح. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن امتناننا للرئيس السابق، غانيف، على إسهامه في عملية إعادة تنشيط الجمعية العامة. وفي وقت سابق من هذا العام قام الرئيس غانيف بزيارة مألطة بمناسبة المؤتمر الذي اشتركنا في رعايته مع الأمم المتحدة بشأن موضوع وزارات الخارجية في مرحلة الانتقال.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أرحب بالدول التي انضمت إلى منظمنا خلال الدورة السابعة والأربعين، مضيئة بذلك بعدا جديدا للتمثيل العالمي للجمعية العامة ومسؤولياتها. فلدى إنشاء الأمم المتحدة وقَّعت ٥١ دولة على الميثاق. واليوم بلغ أعضاء الأمم المتحدة ١٨٤ دولة.

تغيرت الظروف وتغيرت الأدوار وتغيرت الشخصيات لكن أسس هذه المنظمة بقيت دون تغيير. وعلى الرغم من أن الظروف قد تغيرنا، في بعض الأحيان، بإعادة تنظيم دولاب العمل، فإن متطلبات الأمم المتحدة تتطور من حيث المفهوم، وتستجيب لدينامية الأحداث العالمية، وتتطلب استجابتنا للحالات المتغيرة. وهذا يحتم التحرك صوب جيل ثان من الأمم المتحدة، يكون قويا في قدرته على تدبير الأمور وسريع الاستجابة للحاجة إلى إعادة تنشيط نفسه.

لإنشاء الأمم المتحدة يوفر فرصة نموذجية للمجتمع الدولي لإلقاء نظرة متعمقة على الوسائل المتاحة لديه للاضطلاع بمساعيه من أجل السلم والأمن والازدهار. وهذا الاحتفال يجب أن ينظر إليه باعتباره عملا من أعمال التجديد؛ لأنه سيبرز الشراء والتنوع العالميين لمؤسسة تضم الآن، عمليا، البشرية كلها؛ وسيدفع إلى الأمام، وبحق، صفات المرونة والمثابرة التي تتحلى بها، والتي وضعت موضع الاختبار وتأكدت المرة تلو المرة طوال نصف القرن؛ وسيذكر وبحق بالإنجازات المحرزة عبر السنين، رغم الصعوبات المثبته للهمم في كثير من الأحيان؛ وسوف يحيي الأفراد العديدين الذين خدموا بإخلاص، ولا يزالون يخدمون - قليل منهم ظاهرون ومشهورون، وكثيرون آخرون يعملون في هدوء وصمت، بعيدا عن الأضواء.

إن عملية التجديد يجب أن تطبق على المؤسسات وعلى الأهداف على حد سواء. ودور الجمعية العامة يحتل وضعاً مركزياً من الجانب المؤسسي. وبصفتي رئيساً أسبق للجمعية، لا أزال اشترك، شخصياً، اشتراكاً عميقاً في تنشيط هذه الجمعية والتزم به. وحتى اليوم، لا يزال على المجتمع الدولي أن يستغل استفغلال تاماً الطابع الفريد والهام للجمعية العامة. فهي المحفل العالمي الوحيد الذي تعد فيه جميع الدول أعضاء دائمين وكاملي العضوية؛ حيث جميع الدول، بصرف النظر عن حجمها أو قوتها أو ثرائها، لها قول سيادي متكافئ؛ وحيث يمكن النظر في جميع المسائل، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والإنسانية في كليتها وبالعلاقات المتداخلة؛ وحيث تعد عملية صنع القرارات، في الوقت نفسه، عملية لبناء توافق الآراء.

إن الجمعية العامة ليست - ولا يمكن أن ينظر إليها على أنها - منافسة لأي جهاز آخر من أجهزة منظومة الأمم المتحدة. إن دورها فريد ومبرز، ومداوماتها لا يمكن إلا أن تسهل وثرى - وعند اللزوم تعزز قرارات الأجهزة الأخرى.

لقد أحرز بعض التقدم بالفعل في تحسين كفاءة أداء الجمعية العامة. وإصدار القرار ٢٢٣/٤٧ مؤخراً هو آخر التطورات وأكثرها مدعاة للسرور. ويجب علينا، بطبيعة الحال، أن نذكر أنفسنا باستمرار بأنه لا بد من وجود هدف واضح وراء التحرك نحو تحقيق للكفاءة. وفي حالة الجمعية العامة، فإن الهدف يكمن أساساً في تعزيز فعالية وأهمية دورها في التداول وبناء توافق الآراء، مما يزيد قدرتها على متابعة قراراتها وتنفيذها.

بُعدا يتجاوز أرض فلسطين بكثير. وهو يشمل ليس فقط الدول الموجودة في المنطقة، ومفهوم الأمن في منطقة البحر المتوسط، والعلاقات مع أوروبا، ومع الدولتين العظميين بل يمتد أثره أيضاً إلى مصداقية الأمم المتحدة والإرادة السياسية الكامنة وراء قراراتها." (المرجع نفسه، الفقرة ٨٩)

في ذلك الوقت، حاولنا أن نشرح لكل من الاسرائيليين والفلسطينيين أن العيش في سلم مع الجيران، داخل حدود مأمونة ومضمونة يهيئ البيئة الدولية، التي تنشدها كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل من أجل حماية مستقبلها. وفي الختام، صرحت بأن الغرض من الزيارة - وكانت أول زيارة يقوم رئيس للجمعية العامة - كان "تمهيد الطريق لمن يستطيعون بوعيهم لمسؤولياتهم السياسية، المساهمة في إحلال سلم دائم يعطي شعوب المنطقة أعلى هدية يتطلع إليها الإنسان: السلم والحرية." (المرجع نفسه، الفقرة ٩٨)

ويرجع الفضل، في هذا الصدد، إلى تفتح ذهن وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك السيد جيمس بيكر، الذي كنت قد ناقشت معه الزيارة بعد وقت قصير من عودتي. وبدبلوماسية طموحة قام بتنشيط عملية مدريد، التي أدت إلى نهج الحوار، الذي غاب طويلاً بين الطرفين.

لقد أبدى زعماء إسرائيل وزعماء الفلسطينيين شجاعة أدبية ستبعث - إذا ما تواصلت - برسالة أمل ليس فقط إلى شعوب المنطقة، وإنما أيضاً لشعوب أخرى كثيرة ما زالت تعاني صراعات طويلة وتبحث عن طريق السلام.

وكانت التطورات في جنوب افريقيا مشجعة أيضاً. فقد أحرز تقدم هام في تفكيك سياسة الفصل العنصري اللعينة وفي تحقيق التقارب بين مختلف الطوائف. ويسر مالطة أن ترى أن هذا التقدم وصل إلى مرحلة يمكن لجنوب افريقيا ان تعود فيها تماماً إلى حظيرة المجتمع الدولي، عضواً محترماً، يعي التزاماته سواء داخليا أو خارجياً. ونحن نوافق تماماً على أن رفع الجزاءات الاقتصادية في هذه المرحلة يمكن - وينبغي أن يشجع ويساعد شعب جنوب افريقيا على إكمال رحلته على الطريق الصعب نحو الحرية الحقيقية والكرامة والعدالة.

إن الاحتفال المقبل بالذكرى السنوية الخمسين

بسبب التزاماتها الإقليمية - ان تتولى مزيدا من المسؤوليات. ولقد تجلّى هذا الاتجاه فعلا في السنوات الأخيرة، ولا يسع المرء إلا أن يأمل في متابعته بمزيد من التطبيق والتدعيم.

إننا نعتقد أن مفهوم الأمن الجماعي يعتمد على تقييم عدد من العوامل. وهذا يجب أن يصاحبه بالضرورة قبول متزايد دوماً من جانب الدول لحقيقة أن الاستثمار في الأمن الجماعي ينبغي أن يحل جزئياً محل الإنفاق على الأمن الوطني. وفي إطار هذه المعايير، من الأساسي أن توفر الدول قوات لأغراض حفظ السلام، وأن تكفل أن تكون هذه القوات مدربة تدريباً كافياً. ولا بد من اختيار المادتين ٤٣ و ٤٥ من الميثاق، اللتين لم تطبقا إطلاقاً حتى الآن، لنرى إلى أي مدى تستجيبان لاحتياجات اليوم.

إن مفهوم حقوق الإنسان يجب أن يظل سائداً في مناقشاتنا. وتؤيد مالطة الاقتراح الداعي الى تعيين مفوض سام لشؤون حقوق الإنسان.

ونعتبر أن إنشاء محكمة دولية مؤخراً لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة، تعهد بأن الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد الإنسانية لن تفلت من العقاب. ومع ذلك، نعتقد أن تشكيل محكمة جنائية دولية يكون اختصاصها المعاقبة على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والإرهاب الدولي والاتجار العالمي في المخدرات سيفضي إلى تطوير مفهوم مؤسسي للتعامل مع البعد الدولي لمثل هذه الجرائم.

ومما يصدمننا المرة بعد الأخرى، لدى دراسة الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة، استمرار غياب قدرة داخل المنظومة على التصدي لقضايا التنمية المتعددة، على مستوى عالمي وشامل.

لقد لعبت مؤسسات بريتون وودز خلال العقود الخمسة الماضية دوراً رئيسياً في مجالي النقد والتمويل. ومع ذلك، ينبغي توفير علاقة أوثق بين الأمم المتحدة وهذه المؤسسات.

والقدرة المركزية التي كانت متوخاة أصلاً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتجميع المسائل الأساسية المشتركة بين جميع الجوانب المختلفة لمناقشات التنمية لا تزال أيضاً بعيدة المنال. وينطبق هذا بصفة خاصة فيما يتعلق بالاختلال المتأصل، وتوفير الموارد المالية

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فاجاردو مالدونادو (غواتيمالا).

إن حجم مجلس الأمن وتشكيله وأساليب عمله أصبحت في السنوات الأخيرة موضع مناقشة مكثفة ومضاربة في بعض الأحيان. إن المجلس أداة فريدة في البحث عن السلم والأمن. إنه خليط من المثالية والواقعية؛ إنه جهاز تداولي ووظيفي في آن واحد. وكان لرفع قيود الحرب الباردة أثر ملموس عليه وخلاق للغاية، فقد أطلق وعزز دور المجلس في صنع السلام وحفظ السلام. والجهود الرامية إلى زيادة عضوية المجلس وتوسيع نطاق وظائفه يجب أن تتم في الإطار الموضوع له بمقتضى الميثاق. ومع هذا، فإن مالطة تشاطر جميع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة توقعهم المشروع بتوخي الشفافية والموضوعية باعتبار ذلك السمة المميزة لعمل المجلس.

يجب أن يظل المجلس واعياً للأثر المترتب على قراراته، وبخاصة فيما يتعلق بفرض الجزاءات، بالنسبة لأطراف ثالثة. ومن الأهمية بمكان ربط تطبيق الجزاءات بنظام تعويضي للبلدان التي عليها أن تتحمل العبء، دون ذنب جنته وتدفع تكلفة فرض الجزاءات. وعندما يقرر المجلس وزع قوات تابعة للأمم المتحدة، يجب أن يعي أيضاً مسؤوليته الخاصة بسلامة ورفاه القوات التي يوزعها، وسكان المناطق المعنية على حد سواء. ويجب على المجلس - في جميع الإجراءات التي يتخذها - أن يستلهم بُعد ولايته الأساسي المتعلق بصنع السلام، وتأكيد الميثاق على التسوية السلمية للنزاعات.

إن أحد الأهداف الهامة الخاصة بأي توسيع لعضوية المجلس يجب أن يكون كفالة التوازن والإنصاف في تشكيله من حيث المستوى الحالي لعضوية الأمم المتحدة. ويجب أن توضع في الحسبان الاعتبارات الإقليمية والجغرافية؛ والحاجة إلى تهيئة فرص معقولة أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة للقيام بدورهم في الخدمة فيه؛ والاعتبارات المتعلقة بحجم ومركز كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة. وهناك جانب يتطلب إعادة تعريف من حيث تطبيقه وهو يتعلق بالمسؤولية الإقليمية عن حفظ السلام بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق. وفي اجتماع المتابعة المعقود في هلسنكي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، حظي اقتراح مالطة بأن يعلن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا نفسه باعتباره الترتيب الإقليمي، بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من الميثاق بتأييد مؤتمر قمة هلسنكي الثاني. ونحن نعتقد أن عمليات حفظ السلام - عن طريق ترتيبات مماثلة على المستوى الإقليمي - يمكن أن تقوم بها بطريقة أكثر كفاءة واقتصاداً للبلدان التي يمكنها -

ودورها الاستراتيجي في ربط ثلاث قارات، كلها عناصر لها آثار تتجاوز كثيرا حدود المنطقة. ومالطة، إدراكا منها لهذه الحقيقة، أبدت اهتماما مستمرا ومشاركة مستمرة في تعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد أيدنا فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط، واقترحنا إنشاء مجلس للبحر الأبيض المتوسط ليكون محفلا للحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة.

وقد شجعنا أن نستمع الى الرئيس كلنتون يتكلم من على هذه المنصة عن "أحلام جديدة في هذا العصر الذي أصبحت فيه المعجزات أمرا ممكنا" (A/48/PV.4). لدينا جميعا أحلام للمستقبل. فالبلدان، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، تراودها أحلام المستقبل القائم على تحسين ظروف الشعوب، والتضامن الدولي، والتفاهم المتبادل والسلم - السلم في كنف الحرية. ونحن الذين نتحمل المسؤولية عن توجيه الأمم علينا أن نحلم بما يتجاوز حدود دولنا، وأن نبدأ إيماننا حقيقيا بأخوة الإنسان وعلينا أن نتصور أن الحدود ليست حواجز فاصلة، ولكنها نقاط التقاء تفضي إلى انهيار الحزازات القديمة والانقسامات العميقة.

في هذا العصر الذي تبدو فيه المعجزات ممكنة، والذي غزا فيه الإنسان الفضاء، دعونا نحلم بمعجزات أخرى: وهي أن يحصل ١,١ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع على خبزهم اليومي؛ وأن يتوقف ذبح الأبرياء، وموت عشرات الآلاف من الأطفال كل يوم بسبب سوء التغذية ونقص الدواء اللازم؛ وأن يعود ملايين اللاجئين الهائمون من مخيم إلى آخر، والذين اقتلعوا من بيئتهم، إلى ديارهم؛ وأن يعاد تخصيص بلايين وبلايين الدولارات المهذرة على أسلحة التدمير للأبحاث الطبية لحماية الحياة؛ وأن ينتشر التعليم ليشمل الجميع وألا يحرم أي إنسان من شرف العمل.

هذه الأحلام بالمعجزات يمكن أن تتحقق. إنها ليست مجرد أحلام. ويمكن بالإرادة السياسية للمجتمع الدولي وتضاني إناس كثيرين من أجل هذه القضية أن تتحول هذه الأحلام إلى حقيقة واقعة.

هذه هي خطتنا للسلم. ويمكننا أن نحولها إلى خطة من أجل الشعوب.

خطاب الداتوسيري الدكتور مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا

وتخصيصها، والمساعدة التقنية والجوانب البعيدة المدى وبالغة الحساسية في معظم الأحيان، الخاصة بالتنمية المستدامة.

وفي إطار مفهوم الجيل الثاني للأمم المتحدة، قدمنا اقتراحا لزيادة تنشيط وتوسيع دور مجلس الوصاية. لقد خدم هذا المجلس المنظمة في تناوله الأقاليم المشمولة بوصايته، ومعظمها اليوم يتمتع بالعضوية الصحيحة في الأمم المتحدة. وتناقص أهميته في الوقت الحاضر يعتبر في الواقع دليلا على نجاحه. ولكن مفهوم الوصايا يكمن في صلب الأمم المتحدة ذاته.

ونعتقد أن مجلس الوصاية ينبغي أن يقوم للإنسانية بدور المؤتمن على المجالات التي تؤثر على المشاغل المشتركة والميراث المشترك. ويمكن أن يكون له دور في رصد حماية البيئة، والمناطق خارج الولاية الإقليمية والمناخ، والأهم من ذلك حقوق الأجيال المقبلة. هذه المجالات ينبغي أن تودع أمانة من أجل الإنسانية، ويمكن أن يكون مجلس الوصاية هو الجهة الوديدة.

لقد نظرت مالطة دائما الى دورها النشط ومشاركتها النشيطة على الصعيد الإقليمي في أوروبا باعتبارهما بعدا لازما لا غنى عنه لدورها كعضو في المجتمع الدولي. وقد عرفنا باستمرار هدفنا بأن نصبح عضوا في المجموعة الأوروبية بأنه تتويج منطقي ووطبيعي لانتمائنا الأوروبي. وتتأصل جذور هذا التعريف في الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مالطة كما شكلها تراثنا التاريخي والثقافي.

كما واصلت مالطة القيام بدور نشيط في المؤسسات الأوروبية الأخرى التي أسهمت، جنبا إلى جنب مع المجموعة الأوروبية، في بلورة وعي أوروبي معاصر. ونحن نرى أن دورنا في مجلس أوروبا وفي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تعبير عن التزامنا العميق بكرامة وحرية الفرد في المجتمع. وتعزيز لهذا الالتزام ونولي أهمية مماثلة لقيمة المبادئ الديمقراطية والممارسات البرلمانية، واحترام السيادة والتفاهم المتبادل فيما بين الأمم، واحترام الشرعية على كل من الصعيدين الوطني والدولي، وضرورة قيام تعاون دولي محسن يتصل بكل من الأمن والتنمية.

ومن الطبيعي تماما أن تولي مالطة أهمية خاصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، تلك المنطقة التي عانت من الاضطراب بسبب مشاكل عديدة عاشتها. وإن أهمية حماية بيئتها، وأهمية ممراتها البحرية،

على الرغم من القنبلة الموقوته المتعددة الأعراق التي ورثناها عن زمن الاستعمار. ونحن قادرون تماما على إدارة شؤوننا. وقد بلغ بنا التقدم حدا جعلنا ن فكر فعلا في تشييد أبنية ينبغي أن تقتصر على من هم أفضل حالا منا. كما إننا نجروء على الإفصاح عن آرائنا.

هذه ذنوب لا تغتفر، ويجري تذكيرنا باستمرار بأنه لا يجوز لنا أن نفرط في طموحنا. وقيل لنا إن إنجازاتنا مؤقتة، وإننا سنخبطو في السنة المقبلة على طريق مفهومهم المسبق عن بلدان العالم الثالث. وبالطبع قيل لنا الشيء نفسه السنة الماضية والسنوات التي سبقتها. ولكننا حتى الآن لم نفضل ذلك. بيد أننا ندرك بتواضع أن دوام الحال من المحال، ولربما أثبت المنتقصون من قدرنا أنهم على حق.

وحقيقة أننا موفقون، وأنا لسنا في حاجة ماسة الى مساعدتهم الانمائية يبدو أنها لا تستحق الثناء. ومع ذلك، عندما يكون أداء بلدان نامية أخرى سيئا، تؤدب وتؤمر بأن تحسن أداءها وإلا لن تحصل على مساعدات أو قروض أخرى. ولكننا سنواصل العمل. والواقع أننا ينبغي ألا نهتم بما يقال عنا، لأن هذه الملاحظات السلبية، للأسف، تجعل الحياة أصعب علينا بكثير.

إننا نحتاج الى استثمارات أجنبية، وبغية الحصول عليها نحتاج الى سمعة طيبة فيما يتعلق بالاستقرار والكفاءة والقدرة على التنبؤ. ولكن عندما يقال للمستثمرين المرة بعد المرة أننا على وشك الانفجار في عنف عنصري وما الى ذلك، فالأرجح أنهم سيستثمرون في أماكن أخرى. ولكن ما يقال عنا هو، بالتأكيد، أكاذيب لا أساس لها، ولكن يبدو أن هؤلاء الناس يتبعون المثل القائل بأن الكذبة المكررة كثيرا تصدق.

إننا نهتم برفاهية شعبنا، ونريد تحقيق التنمية كي نوفر له مستوى عيش معقولا. ولكن لا يمكننا أن نخضع للتهديد بالأ نعبر عن آرائنا. وإذا ارتكبت الدول القوية خطأ ما، سنتكلم ضدها حتى ولو قالت إننا متشككون عن غير حق، وإن لدينا شعورا مغاليا بأهميتنا، الى آخره. يمكن أن يقلل من شأننا ولكننا سنستمر في قول الحقيقة. وسنقول هنا في الأمم المتحدة، ما نرى أننا ينبغي أن نقوله. وبالطبع، لن ننشر وسائل الاعلام الغربية "الحررة" المراقبة ما نقوله ولكن القليلين هنا سيستمعون إلينا. وعلى أية حال، ما يهمنا هو ما نتوصل الى تحقيقه، وباستطاعتنا الاستمرار دون الموافقة الغربية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيس وزراء ماليزيا.

اصطحاب الداتوسيري الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسعدني بالغ السعادة أن أرحب برئيس وزراء ماليزيا، معالي الداتوسيري الدكتور مهاتير محمد، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

السيد مهاتير (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أبدأ بياحي، أود، بالنيابة عن ماليزيا حكومة وشعبا، أن أقدم أعمق تعازينا الى الهند على الزلزال المدمر الذي نجم عنه فقدان آلاف الأرواح وتدمير هائل في الممتلكات.

وأود أن أنضم الى المتكلمين الآخرين في تقديم التهاني الى السيد إنسانالي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن انتخابه لهذا المنصب الهام شرف لبلده الذي تتمتع معه ماليزيا بعلاقات حارة وودية. وإنني على ثقة بأنه سيضطلع بمسؤولياته على خير وجه ويقود هذه الجمعية العامة الى خاتمة ناجحة لأعمالها بفضل ما يتحلى به من خبرة ومقدرة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفه السيد ستويان غانيف الذي أوفى بواجباته بتفان وجد، ووجه بنجاح الجهود الرامية الى إعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وأغتتم أيضا هذه الفرصة لأرحب، بالنيابة عن ماليزيا، بالبلدان الستة التي انضمت الى الأمم المتحدة منذ الخريف الماضي وهي: إريتريا، وأندورا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية سلوفاكيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وموناكو. إن عضويتها ستساعد على تعزيز الأمم المتحدة في تنفيذ دورها الذي يزداد تعقدا، في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي.

إن ماليزيا بلد نام ينتمي الى العالم الثالث. وحسب المفهوم الغربي النمطي المتكرر عن العالم الثالث ينبغي أن نكون غير مستقرين سياسيا، وعاجزين إداريا، وكاسدين اقتصاديا. ولكن ذلك لا ينطبق علينا تماما. فقد حققنا تقدما بالفعل، ونحن مستقرون الى حد بعيد،

إن العالم الذي هو أبعد ما يكون عن السلام العالي، مدعو لمشاهدة عرض مسرحي وحشي منقطع النظير يؤديه الصرب في البوسنة والهرسك. وفي العديد من بلدان أوروبا، أطلقت الفاشية مرة أخرى بوجهها البشع. فالمنازل تضرم فيها النار والناس يحرقون حتى الموت، والمقترعون يوافقون بالفعل على ذلك.

وخلال أيام الحرب الباردة كان الدعاة يحاولون على الدوام إثارة الانتفاضات ضد حكومات البلدان التي كانوا يعترضون عليها. وزعموا أنهم سيوفرون المساعدة المالية والمادية، ووعدوا بأنهم سيحمون المتمردين أو يوفرون لهم الملجأ.

ومع انهيار الكتلة الشيوعية، توقع الناس هناك العون عندما أطاحوا بحكوماتهم الشيوعية وأقاموا مجتمعات ديمقراطية على أساس نظام السوق الحر، أو سعوا إلى استقلال بلدانهم. وفي بعض الحالات تحققت آمالهم. فتمتع السلوفينيون والكروات بالدعم الكامل من الأوروبيين، واستطاعوا أن يشكلوا أمما جديدة. ولكن الأكراد العراقيين والبوسنيين عرفوا أنهم كانوا مخطئين في تفكيرهم. وكان من قبيل المصادفة البحتة أن كلا الطائفتين كانت مسلمة.

أما أكثر الحالات مأساوية فهي تلك الموجودة في البوسنة والهرسك. وجريمة المسلمين تكمن في أنهم يريدون إنشاء دولة غير إسلامية متعددة الأديان. وقد هوجموا بشراسة من جانب الصرب الذين أعلنوا على الملأ أنهم كانوا يفعلون ذلك - ومازالوا يفعلونه - لضمان بقاء أوروبا مسيحية. ولم يمنعهم الأوروبيون من أن يسلكوا هذا المسلك.

إن الفظائع التي ارتكبها الصرب تتحدى الخيال. ففي إحدى الحالات، اغتصبت طفلة عمرها ست سنوات عدة مرات أمام أمها التي لم يفرض عليها أن تشاهد ما يحدث فحسب، بل ومنعت من تقديم أي عون لطفلتها، وماتت الطفلة الصغيرة بعد يومين من تعرضها لذلك الحادث، الأمر الذي دفع المسؤولين في إحدى بلدان الغرب القوية إلى الاستقالة احتجاجا على سلبية حكومتهم. وهذا الحادث ليس حادثا منعزلا. فالنساء المسلمات، المسنات والشابات، والفتيات الصغيرات اغتصبن، وعوملن بوحشية وقتلن بعشرات الألوف على أيدي الصرب، وبأيدي الكروات الآن. ومات مئات الألوف من المسلمين ويموتون، وأجبر نحو مليونين على الهرب من مدنهم وقراهم المحترقة.

قبل أربع أو خمس سنوات، كان العالم يحتفل بالانهيار الوشيك لـ "امبراطورية الشر". حينئذ كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا يزال سليما، ولكن كل الدلائل كانت تشير إلى أنه تخلى عن الكفاح؛ وأنه توصل إلى تفاهم مع خصومه الرئيسيين، بلدان ما يسمى بالعالم الغربي الحر؛ وأن الحرب الباردة كانت تقترب من النهاية.

كان السلم آخذا في الانتشار في العالم بأسره، وكثر الكلام عن غنائم السلم. قيل إن سباق التسليح سينتهي وإن نزع السلاح النووي سيتحقق، وإن السيوف، كما يقول المثل ستتحول إلى محاريث وسيبزع إلى الوجود عالم "جديد" شجاع: عالم منصف وعادل ومزدهر. لن يكون هناك قهر ولا رعب ولا فقر أو مجاعة. وكل واحد سيحتضن الديمقراطية واقتصاد السوق، مبتعدا عن الحكم الاستبدادي والاقتصادات الموجهة دون تعثر، وسيكون هناك شرطي عالمي يتأكد من وقوف كل بلد في الصف، وإلا واجه العواقب الوخيمة. لم يكن هناك نهاية للأشياء الطيبة التي ستأتي بها غنائم السلم.

ومن الخطأ أن نقول إنه لم تكن هناك غنائم للسلم على الإطلاق - فحرب إيران والعراق، والاحتلال السوفياتي لأفغانستان، والحرب في كمبوديا، وبعض الحروب في أمريكا الوسطى، والآن المواجهة الفلسطينية - الاسرائيلية العنيفة، والفصل العنصري في جنوب افريقيا كلها مشاكل حسمت جزئيا أو كليا. ولكن العالم لم يصبح مكانا أكثر أمانا أو أفضل للعديد من.

إن الاتحاد السوفياتي لم يصبح مجرد ممارس ديمقراطي للتجارة الحرة، يعمل مع الأخيار من أجل عالم أفضل. لقد انقسم إلى عدد من الجمهوريات، وأصبحت روسيا غير مستقرة وغير قابلة للحكم إلى حد خطير. أما المصلح الكبير المحترم صاحب شهرة البيريسترويك والغلانسفوست فقد نحي ولحق به العار وحل مكانه شخص آخر لا يبدو أنه يفعل ما هو أفضل. وهكذا لم يعد لـ "امبراطورية الشر" وجود ولكن الثمن في الأرواح البشرية وتشريد الناس كان باهظا. ولا يزال الثمن يدفع إلى الآن.

إن أعمال التدمير والقتل العديدة جرت ولا تزال تجري في جورجيا ومولدافيا وأرمينيا وأذربيجان وطاجيكستان. والهيكل الاقتصادي القديم دمر ولكن الهيكل الجديد لا يزال بعيد المنال. والسائد فيه أماكن عديدة هو الفوضى، والفوضى الدامية.

الطيب. صحيح أنه من الشجاعة ألا يتنازل المرء ولو عن بوصة واحدة، ولكن الشجاعة الحقيقية تتمثل في التوصل الى حلول توفيقية.

قد يتساءل المرء في مواجهة الفشل الذي تحدثوا عنه كثيرا لمحدثات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، التي أشرفت عليها الولايات المتحدة، لماذا تحققت هذه الانطلاقة المفاجئة. إن الإجابة توجد في البيانات الصحفية. إن الإدراك السليم لا يمكن أن يسود عندما تطالب وسائل الإعلام الجميع بأن يدلوا ببيانات قبل وبعد كل جلسة تفاوض. ويضطر المتفاوضون الى اتخاذ مواقف معلنة لكي يثبتوا مدى قوتهم وأنهم لن يفرطوا ولو في بوصة واحدة. وبعد أن يعلنوا هذه المواقف لا يصبح بمقدورهم أن يستخدموا حسن الإدراك.

أما في محادثات السلام في النرويج، فلم تكن هناك صحافة، فاستطاع حسن الإدراك أن يسود. هناك ذلك المبدأ الديمقراطي العظيم وهو "الحاجة الى المعرفة". ولكن، هل نحن جميعا بحاجة حقا الى أن نعرف كل تفصيلة من تفاصيل كل مفاوضة من المفاوضات؟ هل كل مستوطن اسرائيلي أو كل عربي في قطاع غزة، أو أي توم أو ديك أو هاري في أي جزء من العالم، بحاجة لأن يعرف كل شيء عن المفاوضات؟ هل يتعين على الفلسطينيين أن يواصلوا التعرض للقتل والتشريد لأن كل إنسان يريد أن يعرف ما الذي قاله فلان؟

وهذه الحاجة الى الشفافية - هذا الحق في الحصول على المعلومات، من اختراع أولئك الذين يريدون كسب الأموال من صناعة المعلومات. ينبغي أن نعرف عن وحشية الصرب في البوسنة حتى نتصرف، لكننا محرومون من هذه المعرفة الى حد كبير. ومن ناحية أخرى، يعرضون علينا المتفاوضين في مؤتمر السلام يوما بعد يوم. فهل يمكن للإنسان العادي أن يفعل أي شيء جاد نتيجة لمشاهدته التقارير اليومية في التلفزيون؟

إننا نعيش في عصر المعلومات. لقد كان وسيظل هناك انفجار لا متناهي في مجال تكنولوجيا المعلومات. واليوم، نستطيع أن نجلس في منازلنا ونشهد حربا تخاض ونستمع إليها، ونشهد ونسمع بأعيننا وآذاننا مسابقة للجمال يجري التحكم فيها، وننظر من خلال الميكروسكوب الى جرثومة وهي تسبح، وكل شيء عبر شاشة التلفزيون. نرى كل هذه الأشياء كما هي، وأينما تكون، دون ثانية واحدة من التأخير. يمكننا أن نشاهد

فماذا فعل أبطال الحرية والديمقراطية السابقين؟ الواقع أنهم قد منعوا الضحايا من الدفاع عن أنفسهم. وبدلا من ذلك يحاولون إرغام الضحايا على قبول التقسيم وتسليم أراضيهم التي قام الصرب والكروات بتطهيرها عرقيا. وهكذا يكافأ المغتصبون والقتلة. وأغبي الأغبياء وحدهم هم الذين مازالوا يصدقون أن الأبطال الذين يزعمون بالحرية والديمقراطية سيخاطرون بأعناقهم من أجل حرية وديمقراطية الآخرين.

وتود ماليزيا أن تسجل ارتياحها إزاء قبول قوات من ماليزيا للخدمة في قوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. غير أننا نأسف لاستبعاد بعض الدول الاسلامية من المشاركة في قوة الأمم المتحدة للحماية. ويبدو واضحا أن انعدام الثقة في المسلمين قد أصبح واسع الانتشار. والماليزيون على استعداد للخدمة تحت قيادة من تعينه الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل في أن تلقى قواتنا الدعم الكافي. ولن نحتج لو قررت الأمم المتحدة أن تزيد الضغط على الصرب، حتى عن طريق شن هجوم عسكري، على شرط أن يتم التحضير المناسب لذلك العمل.

عندما نجمع الأشياء، فنسجد أن غنائم السلم العائدة من انتهاء الحرب الباردة لم تكن كثيرة حقا. وإذا كان قد حدث أي تغير، فإن الجانب المدين أكبر بكثير من الجانب الدائن. وأبرز مثال على ذلك هو الرجوع عن الوعد بتقديم المساعدات الانمائية التي تمس الحاجة إليها في البلدان النامية الفقيرة.

وعندما نضع قائمة بما لنا وما علينا منذ نهاية الحرب الباردة، لا يمكن للمرء إلا أن يبرز بندين هامين في الجانب الدائن. فالتوقيع مؤخرا على اتفاق السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والاتفاق بين السود والبيض في جنوب افريقيا يجب أن ينظر إليهما على أنهما أكبر إنجازين في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن المسلم به، أنه لا يزال هناك قدر كبير لا بد من التفاوض بشأنه قبل أن تتحقق العدالة لجميع الأطراف، وقبل أن يصبح السلام الحقيقي دائما. ولكن أعتى العقبات قد أزيلت. وأود أن أهنئ جميع الأطراف المعنية على حسن إدراكها وعلى جرأتها. إن المتطرفين من الجانبين لن يسعدهم ذلك. وسيكون هناك مزيد من العنف. ولكنني واثق من أن دعاة السلام وحسن الإدراك سوف تواتيهم الشجاعة في السلام كما واتتهم الشجاعة في الحرب.

وأنا أؤكفي هذه الاتفاقات لشعب ايرلندا الشمالية

في ذلك لأنهم يحتكرون وسائط الاعلام في العالم ولأنهم يستفيدوا كثيرا من الحرية التي يعبرون على ضرورة توفيرها لكل أمة من الأمم.

إن ماليزيا تؤمن بحرية الصحافة. إلا أن هذه الحرية، كغيرها من الحريات والحقوق، يجب أن تصحبها مسؤولية. وسنتوقع باستمرار محافظة وسائط الاعلام الماليزية على تلك المسؤولية. ولن نتخلى عن ضرورة اتخاذ تلك المسؤولية. أما فيما يتعلق برجال الصحافة الدولية، فلا يسعنا إلا التعلق بالأمل والدعاء لهم بأن يدركوا الضرر الذي يفعلونه. إننا لن نتدخل في عملهم. فهم أحرار من نقل وكتابة أي عدد من الأكاذيب - غير أننا نأمل في أنهم سيتناولون الحقيقة أيضا من وقت الى آخر. إن السلطة تفسد، ولكن السلطة دون مسؤولية هي أكثر المفسد تأثيرا.

لقد استمعنا كثيرا عن الحاجة الى إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة ونحن نحتاج الى ذلك لأن العالم تغير. فالعالم الذي نعيش فيه اليوم يختلف عن عالم الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة. إن الذين أغرقوا العالم في حرب مروعة هم أختيار اليوم، الذين يعلمون العالم كيف يكون إنسانيا. والغزاة الذين نهبوا الثروات في الماضي أصبحوا اليوم المحسنين الأخيار الذين يوزعون العون على المحتاجين. فهل يظل الذين جرى إصلاحهم لا مجال لهم على الدوام؟

إننا نتحدث عن الديمقراطية باعتبارها النظام المقبول الوحيد للحكم. إنها حقا نعمة كبرى الى حد إننا لا نستطيع الانتظار حتى تلقى العملية الديمقراطية قبولا لها في كل بلد، فيجب فرضها على الجميع سواء رحبوا بها أم لا. ومع ذلك عندما يتصل الأمر بالأمم المتحدة فإننا نتحاشى الديمقراطية - ومن أكثر الجوانب بعدا عن الديمقراطية في الأمم المتحدة حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن. يمكننا أن نقبل أن نعطيهم بعض الوزن، ولكن أن يكون لكل واحد منهم الحق في أن يكون بمفرده أقوى من كل أعضاء الأمم المتحدة مجتمعين فهذا أمر لا يمكن قبوله. إنه لم يكن مقبولا من قبل، وليس مقبولا اليوم، ولن يكون مقبولا في المستقبل.

وفي الوقت الحالي، يمكن أن يكون هناك بعض الأعضاء الدائمين ولكن يجب إلغاء حق النقض. ويجب إيجاد صيغة للأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن. ومهما كانت المؤهلات الأخرى التي ينبغي توفرها في هؤلاء الأعضاء فيجب أن يكون لديهم اهتمام حقيقي

جريمة اغتيال لحظة ارتكابها، بكل تفاصيلها المرعبة، ويمكن أن نصدم من جراء ذلك. ولكننا، أيضا، يمكن أن نشاهد مايكل جاكسون يؤدي رقصته (مون ووك) في ذات اللحظة التي يرتكب فيها أكثر أنواع المذابح والقتل الجماعي.

إن ما نراه ونسمعه ونشاهده هو ما تقرر وسائط الاعلام أن نراه ونسمعه ونشاهده. فإذا كانت أجهزة الاعلام تريد لنا أن نصدم برؤية مذبحة، تستطيع أن تذيب تفاصيل رهيبية عن هذه المذبحة. ولكن اذا اختارت وسائط الاعلام أن تذيب مايكل جاكسون وقت حدوث المذبحة، سندق الأرض بأقدامنا ونحن في غاية الطرب.

من الواضح أن الذين يقررون ما ينبغي أن نراه ونستمتع إليه لديهم قوة رهيبية. فيمكنهم أن يجعلونا نرقص في الشوارع أو نقوم بالشغب في الشوارع، وفي أيدينا محارق نحرق بها ونسلب ونقتل. هل يمكننا التشكك في قوة هؤلاء الناس؟ لا أحد يستطيع أن يخطئ في ذلك. إن الذين يسيطرون على وسائط الاعلام يسيطرون على أذهاننا، وربما يسيطرون على العالم كله. فبوسعهم صنع رؤساء الجمهوريات أو الاطاحة بهم، وقد فعلوا ذلك. والبلدان يمكن أن تعزل أو تقبل برغم انتهاكاتها لحقوق الانسان، فالأمر كله يتوقف على الطريقة التي تصورها بها وسائط الاعلام.

ومن يسيطر على وسائط الاعلام المؤثرة في العالم؟ ليست الحكومات الوطنية للبلدان النامية الصغيرة، ولا حتى حكومات الأمم القوية. إن عددا صغيرا جدا من الأفراد في الغرب يسيطر على كل وسائط الاعلام الدولية البعض منهم من الصحفيين ولكن الكثيرين ليسوا كذلك. إنهم الأخوة الكبار بشكل جماعي.

ولديهم الآن سلاح أكثر فعالية في شكل شبكات التلفزيون على نطاق العالم. واليوم يذيعون أنباء محرقة وغدا سيذيعون مادة إباحية عارية لإفساد أبنائنا وتدمير حضارتنا. وهم يفعلون ذلك بالفعل في أوروبا.

واليوم مازال بإمكاننا أن نسيطر على الاستقبال ولكن سيأتي سريعا اليوم الذي سيمكن فيه استقبال الاذاعات التلفزيونية من العالم كله باستخدام مجرد شماعة ملابس. ولن يكون أمامنا أي مهرب. إن الأمم الصغيرة تتهم الآن، بالفعل بأنها غير ديمقراطية وبأنها تحد الحرية لأنها لا تسمح باستقبال البث من شبكات التلفزيون الدولية - ونحن نأمل في أن يكون سبب ذلك أن الذين يتهموننا يؤمنون بحرية الصحافة. ولكننا نشك

تغيير العالم. ولكن ليس هناك في الواقع مكان آخر يمكن فيه عرض محن العالم الثالث. كما أن عدم عرض هذه المحن يشجع العجرفة المتشامخة من جانب الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية ولكنهم مازالوا ينحون الى التغني بفضائلهم وتقديم المواعظ الى الآخرين. وحتى اذا كانت الفائدة من ذلك في أدنى حد لها، فإن الحقيقة يجب أن تذكر بين الفينة والفينة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب الداتوسيري السيد مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

خطاب البيغوم خالدة ضياء، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): تسمع الجمعية العامة الآن الى خطاب من رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحبت السيدة خالدة ضياء، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يسرني أن أرحب برئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية معالي البيغوم خالدة ضياء، وأن أدعوها الى مخاطبة الجمعية العامة.

البيغوم خالدة ضياء (بنغلاديش) (تكلمت بالبنغالية): الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): في هذا المنعطف، عشية القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي نرى فيه مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون العالمي آخذة في الصعود أقف أمامكم في هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة لكي أتشاطر مع الأعضاء وجهات نظر بنغلاديش في الحالة العالمية الراهنة. وأنا هنا لكي أؤكد التزامنا بالإيمان البازغ بإمكانيات السلم والرخاء والتنمية المتوازنة في جميع أنحاء العالم. وعلى ضوء حقائق عالم اليوم، أصبحت الأمم المتحدة مقبولة عالميا باعتبارها أشد محافل تعددية الأطراف فعالية وأود أن أغتتم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا ثقتنا التي لا تتزعزع بالأمم المتحدة.

ومخلص برفاهية العالم.

وفي المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان الذي عقد في فيينا على المستوى الوزاري هذا العام، قدم تعريف أكثر شمولاً لحقوق الانسان. وفي فيينا شوهدت سمعة بلدان كثيرة مثل ماليزيا لأنها كما يزعم ترفض قبول عالمية حقوق الانسان. إننا نؤيد عالمية حقوق الانسان، ولكننا لا نؤيد ذلك النوع غير المسؤول الذي يدعو الغرب إليه. وحقوق الانسان ليست ترخيصاً بفعل أي شيء دون احترام لحقوق الآخرين. وحقوق الأغلبية مشروعة شأنها شأن حقوق الأقلية أو الفرد. وللمجتمع الحق في أن يحمي نفسه من الممارسة الجامحة للحقوق من جانب بعض الأفراد أو الأقليات، على نحو ما حدث في الغرب حيث أسهمت مثل هذه الممارسة في انهيار الأخلاق وهيكل المجتمع الانساني.

وإذا كانت حقوق الأفراد والأقليات تتمتع بحرمة كاملة. فيجب إذن السماح بعودة ظهور النازية وأنشطتها العنصرية العنيفة في أوروبا وغيرها. ولكن الواضح أن الغرب لا يزال يظن على الأقل أن العنف العنصري خطأ. ويحدونا الأمل في أن يقبل أيضاً أن التحرر من الفقر والرغبة في التنمية هما من العناصر الأساسية لحقوق الانسان.

وأخيراً، يجب على البلدان مثل ماليزيا أن تعترض على المواعظ عن حقوق الانسان التي يتشدد بها أناس يتفاوضون عمداً عن "التطهير الإثني" الجاري في البوسنة والهرسك بل يساعدونه الى حد ما. والى أن يصححوا مواقفهم هناك فإن كل حديث لهم عن حقوق الانسان سيكون حديثاً أجوف.

هذه القائمة التي زرددها جميعاً بالمحن التي تعانيها البلدان النامية والعالم كله قد تبدو بلا نهاية. والواقع أن هذه القائمة أبعد ما تكون عن أن تكتمل، فالتجارة والحمائية، والمعونات والديون، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والضغط على قضايا البيئة، وأنتاركتيكا ومسائل كثيرة أخرى لم أتطرق إليها في حديثي.

إن العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة ليس مكاناً سيئاً بالكامل. ولكن بالنسبة للبلدان النامية بما فيها ماليزيا لا يوجد في الحقيقة سوى القليل جداً الذي نسعد له.

إن إلقاء بيان في الجمعية العامة لن يؤدي الى

وتوجد اليوم فجوة تزداد اتساعا بين اقتصادات وثقافات البلدان المتقدمة النمو في الشمال واقتصادات وثقافات البلدان النامية في الجنوب. ولكن يجب أن يدرك المرء أن الفقر ليس كإفلاس: فالجنوب الذي تنتمي إليه بنغلاديش كان له ماض عريق عندما كان ينعم بازدهار اقتصادي وثقافي. ونقوم الآن بمهمة بناء مستقبل جديد يقوم على أساس ثقافتنا وتقاليدنا وما يتوفر لدينا من موارد. وبالنسبة لنا مما يبعث على الاعتزاز والارتياح أن حب شعبنا للحرية تجلى شكله الملموس في إقامة الديمقراطية.

نود أن نؤكد قدرة الإنسان الخلاقة ومقدرته على العمل الشاق. إن المفهوم الجديد الذي كثر الحديث عنه، مفهوم "دليل التنمية البشرية" يبدو غير كاف: نرى أنه يجب أن يجذب الانتباه إلى الثقافة والقيم الأصلية لمختلف الحضارات. ونعتقد أن بعدا جديدا سيضاف إلى الإطار العام للتنمية في أقل البلدان نموا إذا ما قبل هذا الاقتراح.

إن هدفنا الرئيسي هو بناء مجتمع مزدهر واقتصاد مزدهر عن طريق ترسيخ الاستقلال الوطني والسيادة وحقوق الإنسان والديمقراطية. ويتطلب تحقيق ذلك ضمان الأمن للدول الصغيرة مثل دولتنا. وفي الوقت الذي نعمل فيه على وضع معادلات جديدة في العلاقات الدولية يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير فعالة لضمان أمن الدول الصغيرة. إن آمال وتطلعات الملايين من البشر مرتبطة بذلك. ونرى أنه في ظل النظام العالمي الجديد الأخذ في التشكل بعد نهاية الحرب الباردة، يجب أن يكون الاحترام المتبادل بين الدول الكبيرة والصغيرة المعيار الوحيد المعترف به وبغية ضمان مستقبل حر خال من الحروب والصراعات من الحتمي أن نكفل سيادة الدول الصغيرة.

ونعتقد أن حكم القانون الدولي له دور حيوي في ضمان أمن الدول الصغيرة والضعيفة. ومجالات الأولوية في هذا السياق هي: اتفاقية بشأن مياه الأنهار؛ وقانون البحار؛ وحماية البيئة؛ ومركز اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية والمشردين. إن القبول العالمي دون أية تحفظات لسلطة محكمة العدل الدولية أضحى ضرورة عاجلة في إطار السعي لتحقيق السلم.

إننا جميعا نعيش فوق نفس الكوكب. إن حضارة العالم اليوم وحصيلة المعرفة المتراكمة إنجاز مشترك لجميع شعوب العالم. ويمكن لكل شخص أن يطالب بنصيب متساو من موارد العالم ورضائه. وتجب إزالة التباين الكبير القائم في مجال التكنولوجيا؛ وبالتالي نريد

قبل أن أوصل كلامي أود أن أقدم للسفير إنسانالي تحياتنا الخالصة بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين. ونحن نشق بأن حكمته وخبراته ستضيف أبعادا جديدة ودينامية إلى أنشطة الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه نحن ممتنون لأميننا العام السيد بطرس بطرس غالي على جهوده المصممة التي أعطت قوة جديدة لأنشطة هذا المحفل. إنه يقود الأمم المتحدة ببراعة ونجاح كبيرين في فترة انتقال حرجة. أود أن أكرر ذكر دعمنا المستمر لمساعيه للوفاء بمهمته الهامة.

انضمت إلينا في الأمم المتحدة مؤخرا خمس دول جديدة، وإنني أرحب بها في وسطنا. ونتطلع إلى العمل بالتعاون الوثيق مع الأعضاء الجدد: اريتريا وأندورا وجمهورية مقدونيا وسان مارينو وموناكو.

إن الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في التطلعات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم أدت إلى نهاية الحرب الباردة. ويتزايد التفاؤل حول إمكانية وجود نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على أساس التوزيع المنصف للموارد ولحقوق الإنسان. وتعتز بنغلاديش باضطلاعها بدور مؤكد في انبعاث الديمقراطية على النطاق العالمي. ومنذ حوالي عامين ونصف عام نجحنا في إقامة حكم ديمقراطي حقا بعد إزالة النظام الاستبدادي القديم الذي دام حوالي عقد من الزمن.

إن الديمقراطية والتنمية تعزز كل منهما الأخرى. ويعتمد نجاحنا في السير وفي طريق الديمقراطية اعتمادا كبيرا على قدرتنا على التصدي للتحدي المتمثل في التخفيف من حدة الفقر. تقيدنا قيود عديدة: هناك نقص في رأس المال؛ ونحن متخلفون في التكنولوجيا. وإذ تعيقنا القيود على الموارد فليس في إمكاننا أن نضطلع بهذه المهمة الصعبة وحدنا، فنحن في حاجة إلى التعاون مع الجميع.

واليوم يعترف بالديمقراطية عالميا باعتبارها أفضل نظام سياسي. فالديمقراطية تستهدف بناء مجتمع مزدهر عن طريق إيجاد سبل للتنمية غير المقيدة للمهارة البشرية والإبداع البشري. وإذا عطلت عملية التنمية تعرضت الديمقراطية والاستقرار للتهديد. إن رعاية الروح الديمقراطية الناشئة في بلدان العالم الثالث تتطلب التعاون الصادق من جانب الأمم الصناعية المتقدمة النمو.

وفي هذا السياق أعترف بأنه لا يمكن لدولة ما أن تأمل في تحقيق الاعتماد على الذات من خلال المعونة الخارجية والمساعدة وحدهما. وما نحتاج إليه حقيقة هو تحرير التجارة. ومع ذلك وللأسف، فإن البلدان النامية تتعرض في مجال التجارة الخارجية إلى أشكال مختلفة من التمييز من جانب البلدان المتقدمة النمو. ويجب أن يستعاض عن ذلك بروابط تجارية قوية وواقعية بين الشمال والجنوب تقوم على أساس المساواة وتحقيقا لهذا الهدف أصبح الاختتام الفوري والمرضي لجولة مفاوضات أوروغواي أمرا ضروريا. وجنبا إلى جنب المساعدة الإنمائية نسعى إلى التجارة والاستثمار. وفي بنغلاديش، هيأنا جوا مؤاتيا جدا للاستثمار الخارجي. والتجربة المعاصرة أثبتت أن التنمية المرجوة لا يمكن تحقيقها من خلال الاعتماد على المساعدة الخارجية وحدها. فمن الأساسي التوسع في التجارة والاستثمار في آن واحد.

ونحن نقوم بمحاولة جادة لتحقيق الرخاء الاقتصادي عن طريق بناء تراثنا المحلي. وإننا نسعى جاهدين لتطوير أيد عاملة أكثر إنتاجية وأكثر كفاءة. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في مجال الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد. ونسبة التضخم هي في أدنى مستوياتها. وبعد سنوات طويلة من الانكماش حدثت يقينا زيادة في معدل النمو في المجالين الزراعي والصناعي.

كما أننا أحرزنا تقدما كبيرا في توسيع نطاق التعليم. وبدأنا برنامجا عنوانه "تحقيق الغذاء من أجل التعليم"، كوسيلة لكفالة حق التعليم للقطاعات الأفقر من سكاننا. ونرمي إلى تحقيق نسبة من المتعلمين تبلغ ٦٠ في المائة في سنة ٢٠٠٠. وبدأنا إقامة برنامج اجتماعي وطني من أجل الحد من عدد السكان وإبقائه في الحدود المطلوبة. وبفضل جهودنا حققنا الحد الأدنى من الإكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب الغذائية.

وتمشيا مع الإتجاهات الراهنة في التجارة العالمية نؤيد أيضا اقتصاد السوق. وكما قلت من قبل، إن الفقر يمثل من الناحية الاقتصادية التحدي الاقتصادي الأساسي الذي يواجهنا. وفي مواجهتنا لهذا التحدي، اتخذنا نموذجا جديدا للتنمية يهدف إلى كفالة المشاركة الشعبية الواسعة النطاق في العملية الإنمائية وأقمنا برنامج "دال بهات"، الذي يتوخى توفير التغذية الأساسية للفقراء والجماهير المحرومة وتنمية الموارد البشرية.

كما أننا نتوسع في مجال الخدمات الصحية وفي

حدوث تدفق حر للتكنولوجيا. ونرى أن اقتصار حقوق الملكية الفكرية على البعض يمثل عقبة كبيرة تحبط نقل التكنولوجيا؛ وندعو جميع المعنيين إلى الامتناع عن اتخاذ نظرة أنانية في هذا الصدد. وهناك أيضا اتجاه تمييزي مماثل فيما يتعلق بتدفق المعلومات: ذلك يتعارض مع مفهوم التدفق الحر للمعلومات في جميع أنحاء العالم. ومن أجل إنشاء مجتمع عالمي متوازن من الحتمي أن نضمن التدفق الحر للمعلومات والتكنولوجيا.

إن وجودنا لا ينفصل عن وجود كوكبنا. ووجود كوكبنا يتعرض للتهديد اليوم. فالتوازن البيئي يتعطل ويحال اللوم عن ذلك على نحو مريح إلى البلدان النامية: تفرض على تلك البلدان ظروف غير منصفة فيما يتعلق بالبيئة. إن البلدان المتقدمة النمو الصناعي تقع عليها بطرق كثيرة المسؤولية الرئيسية عن تلوث البيئة. ونظرا لقلّة موارد البلدان النامية فإن قدرتها على تلويث البيئة محدودة جدا. إنها منشغلة عل نحو أكبر بحل مشاكلها الاقتصادية. ونعتقد أن المسؤولية الرئيسية عن منع التلوث البيئي تقع لذلك على عاتق البلدان المتقدمة النمو. إن تلك البلدان المتقدمة النمو الصناعي التي تلوث البيئة لتلبي احتياجات شعوبها في تحقيق مستوى عال من العيش يجب أن تتحمل المسؤولية عن إصلاح الضرر الذي تسببت فيه.

وإننا نعي تماما أن حماية البيئة أمر واجب. ونحن قليلو الاستخدام للوقود والطاقة الكهربائية والموارد المائية. ولا يسهم القطاع الصناعي في بنغلاديش إلا إسهاما هامشيا في تلوث البيئة. وصناعة الجوت ومنتجاته أكثر قبولا من الناحية البيئية بالمقارنة بمختلف المنتجات الكيميائية والمركبة، غير أنه في مواجهة التوسع الشديد في استعمال الألياف الصناعية التي تلوث البيئة، فإن صناعة الجوت في بلدنا مهددة بالاندثار. ويعتمد الملايين من البشر في بضعة بلدان، بما في ذلك بنغلاديش، على صناعة الجوت من أجل قوتهم، وبالتالي فإن إنتاج الألياف الصناعية يجب أن يتوقف حرصا على البيئة بالإضافة إلى الحرص على حياة الملايين الذين يكفون في عملهم في قطاع الجنوب.

إننا ندعو البلدان المانحة ومنظمات المعونة إلى أن تولي اهتماما واجبا لمبادراتنا المحلية وبرامج تنميتنا أثناء تقديم المساعدة. وبالتالي، يصبح من غير الممكن تقريبا. نجاح العملية الإنمائية، والشروط غير الواقعية تخلق عقبات لا لزوم لها على طريق التنمية والتقدم السلس للديمقراطية.

الأنهار. وتواجه الأسماك والحيوانات خطر الانقراض قريبا. وعدد لا يحصى من الناس في مختلف الأعمال الذين كانوا يعتمدون على نهر بادما في كسب قوتهم أصبحوا دون عمل. وشرد العديد منهم فأصبحوا دون بيت ودون مأوى.

وبينما يعرب العالم أجمع عن قلقه بشأن حماية البيئة، يدفع بنسبة كبيرة من سكان بنغلاديش إلى حافة الفقر والتدمير. وهذا ليس إلا انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان والعدل. وببساطة، إن بنيتنا الاقتصادية تواجه كارثة بسبب خزان فاراكا.

وكان يمكن للهند أن تؤدي دورا هاما في تعزيز الثقة المتبادلة بين البلدين لو أنها ارتقت إلى مستوى الالتزام بتعهداتها بشأن مسألة اقتسام المياه. ونشعر أن ذلك لا يزال ممكنا. ونرى أن المجتمع العالمي يرغب صادقا في رؤية بنغلاديش وهي تنجح في نضالها من أجل إزالة عبء الفقر الذي تراكم عبر السنين. ولكن كيف يمكننا، بمواردنا الضئيلة، أن نأمل على الإطلاق في تحقيق هذا الهدف إذا اعترضت عقبات من صنع الإنسان طريقنا؟ ولهذا تود بنغلاديش أن تسترعي انتباه المجتمع العالمي إلى هذه المسألة حرصا على إقرار حقوق الإنسان وصيانة الحق في الموارد الطبيعية وكفالة سير عملية التنمية. ويجب اتخاذ إجراء فوري لانهاء هذه المعاملة الوحشية لشعب بنغلاديش. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب اتخاذ ترتيبات لضمان الاقتسام العادل لموارد مياه نهر الكنج بتوقيع اتفاق دائم على الفور.

إننا نؤمن بسياسة الصداقة والتعاون والتعايش السلمي مع جميع بلدان العالم. ولدينا إيمان ثابت بمبدأ حل جميع المشاكل مع كل البلدان، وبخاصة مع جيراننا، عن طريق المفاوضات السلمية. وقد أتاحت الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين القبلين الذين تركوا ديارهم في مناطق تل تشيتا غونغ وكانوا يعيشون في الهند لأمد طويل. وقد أصبح ذلك في الإمكان بعد التوصل إلى تفاهم ثنائي مع الهند في آيار/مايو الماضي.

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الواضحة، آوت بنغلاديش ٢٥٠ ألف لاجئ من ميانمار. ولم تعد بنغلاديش بالقوة حتى لاجئا واحدا. ويسعدني أن أبلغكم أنه بعد مفاوضات بناءة مع كل الأطراف المعنية، بما فيها ميانمار ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تهيأ جو مؤات للعودة الآمنة الطوعية للاجئين إلى وطنهم. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى حل دائم للمشكلة.

توفير مرافق الدعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء البلاد. ونولي أولوية خاصة لدمج المرأة في العملية الإنمائية. وفي هذا المجال، يقوم مصرف غرامين، ومجلس التنمية الريفية، والمصرف الزراعي بجهود طيبة تخدم هذا المجال.

يجب أن نشجع التعاون الإقليمي كتكملة لجهودنا في مجال التعاون المتعدد الأطراف. وعلى هذا الضوء، أنشأت البلدان السبعة في جنوب آسيا رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وبصفتي الرئيس الحالي لهذه الهيئة أحاول تكثيف التعاون الإنمائي فيما بين الدول الأعضاء. وقد أقمنا برامج محددة للتخفيف من حدة الفقر خلال القمة السابعة للرابطة المعقودة في داكا في نيسان/ابريل الماضي. واتخذت مبادرات أيضا لتعزيز التعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك مجالات التجارة والتعليم والثقافة.

وجنبا إلى جنب التعاون الإقليمي نعطي أولوية للتنمية، ولتوطيد علاقات حسن الجوار، وحل المشاكل الثنائية المتعلقة مع جيراننا. ومع ذلك، وللأسف، هناك قضايا لم تحل بعد مع جارتنا، الهند. وأهمها قضية تشاطر المياه. ولم تنجح بعد في إقناع الهند بحصتنا العادلة في مياه الأنهار التي تمر عبر البلدين. فإننا نتشاطر ٥٤ نهرا. وتاريخيا، وبموجب القانون الدولي، لدينا الحق - حق متأصل وحق قانوني - في الموارد المائية من الأنهار المشتركة. ولكن بعد استكمال خزان فاراكا، تسحب الهند من جانب واحد المياه من أعلى نهر الكنج. وسحب المياه في موسم الجفاف يترتب عليه جفاف خطير بينما يترتب على إطلاق فائض المياه خلال موسم الأمطار فيضانات كبيرة في بنغلاديش. وقد أسفر ذلك عن آثار ضارة غير متخيلة على اقتصاد بنغلاديش وبيئتها.

إن التعهدات التي تعهدت بها الهند لدى التكليف ببناء خزان فاراكا لم تف بها بعد. وسحب المياه من جانب واحد، مما يضرب عرض الحائط بمصالح شعب بنغلاديش، قد أدى إلى مواجهة ٤٠ مليون نفس في حوض نهر الكنج - أو بالأحرى في حوض نهر بادما - بنكبة بل كارثة.

إن خزان فاراكا أصبح يمثل بالنسبة لنا قضية حياة أو موت. فقد أدت إعاقة التدفق الطبيعي للمياه في موقع الخزان إلى تصحر واضح في جميع أرجاء شمال بنغلاديش وغربها. ونتيجة لذلك، تتناقص النباتات كما أن انتشار ظاهرة التملح يهدد بتدمير الصناعات والزراعة. وزيادة الطمي تقلل إمكانية الملاحة في

ولا نزال ثابتين على تأييدنا لكفاح شعب جنوب افريقيا من أجل تحقيق هدفه السامي المتمثل في تساوي الحقوق وحكم الأغلبية. وتتحرك حكومتنا نحو رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا استجابة للنداء الذي وجهه نيلسون مانديلا هنا في الجمعية.

إن الدائرة المفرغة التي تتكون من المجاعات، والعنف، وسقوط السلطة المركزية، والصراعات الدائمة لا تزال تبتلى، بطرق متنوعة، الحالات السائدة في الصومال وأنغولا وليبيريا ورواندا وموزامبيق. وندعو الأمم المتحدة إلى أن تتخذ التدابير الشاملة لإقامة سلم في هذه المناطق بطريقة أكثر فعالية.

منذ ثلاثة عشر عاما، وخلال دورة مماثلة من دورات الجمعية وجه المغفور له الرئيس ضياء الرحمن قائد بنغلاديش العظيم والمدافع عن مصالح العالم الثالث نداء واضحا:

"علينا أن نواجه تحديات العالم المعاصر. إن الحاجة المحسوسة الآن هي الحاجة إلى العمل الجريء واتخاذ إجراءات شجاعة، وعلينا أن نبحث عن الحلول بمفاهيم جديدة وبمؤسسات جديدة وعلينا أن نضافر جهودنا، وأن نعمل من أجل التوصل إلى حياة أفضل لأسرة البشرية قاطبة". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الحادية عشرة، الجلسة العامة الثالثة، الفقرة ٤٦).

وقد صارت كلماته اليوم أكثر أهمية.

إننا نقف في منعطف خطير في طريق التقدم صوب تحقيق السلم والاستقرار العالميين. ولا شك في أن العنف والعدوان والعنصرية والصراعات الإثنية والدينية والتباينات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة لا تزال قائمة. وعلى الرغم من هذه التناقضات، توجد اليوم ثقة أكبر واقتناع أعمق بأن التوصل إلى عالم جديد شجاع أصبح بحق في متناول أيدينا. ولدينا فرصة نادرة لتعزيز الزخم صوب الحل السلمي للصراعات ولتدعيم حكم القانون والارتقاء بنوعية الحياة في ظل المزيد من الحرية. ومن الأمور الجوهرية لتحقيق تلك الغايات القيم الديمقراطية والروح الإنسانية والتضامن الإنساني والتحقيق الواجب للتنمية البشرية. واليوم، ونحن نقترّب من نهاية القرن العشرين، نتطلع إلى مجتمع عالمي متوازن متسامح سعيد تتاح فيه للجميع على قدم المساواة الديمقراطية والسلام والتنمية

وبعد إنتهاء الحرب الباردة، بعثت فينا الآمال في تحقيق نظام دولي سلمي جديد. ولكن يبدو أن هذه الآمال بدأت تتلاشى في وجه الواقع الحالي. فقوى الطائفية والعنصرية والهيمنة الإقليمية تأخذ في رفع رؤوسها في أقاليم مختلفة من العالم. ونتيجة لذلك تتعرض البشرية للتهديد. فالانتهاك السافر للحقوق الوطنية والإنسانية لمسلمي البوسنة على أيدي المعتدين الصرب المسلحين أمر يجلب العار الشديد على البشرية كلها. ويشكل القمع وإبادة الجنس للذان شنهما الصرب على المدنيين العزل باسم السياسة البغيضة "للتطهير الإثني" مصدرا للأسى لكل من لديه ضمير. والمضي دون هوادة بإبادة الجنس هذه يركز الاهتمام بطبيعة الحال على التطبيق غير المتكافئ لمفهوم حقوق الإنسان. فتجري إزالة أمة ووجودها بوصفها دولة لا لسبب إلا للكراهية الدينية. والكيل بمكيالين المتمثل بإمداد الصرب والكروات بالأسلحة في الوقت الذي يظل فيه المسلمون غير مسلحين أمر مساو لانتهاك حقوق الإنسان. وحرصا على رعاية حقوق الإنسان والعدالة ندعو الأمم المتحدة وجميع الدول القوية في العالم إلى اتخاذ خطوات حاسمة للحفاظ على استقلال شعب البوسنة والهرسك وسيادته.

وتأمل بنغلاديش دائما في تحقيق السلم والازدهار العالميين. ومن الأولويات التي نضعها نصب أعيننا المشاركة النشطة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم. وبعض الأمثلة الهامة على تلك المشاركة هي رصد الانتخابات في ناميبيا، ومراقبة خط وقف إطلاق النار في الخليج، وإزالة الألغام والمساهمة في جهود إعادة تعمير الكويت، والمساعدة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق السلم في كمبوديا والصومال وموزامبيق. ونؤيد بشدة تدعيم القاعدة المالية والمؤسسية لعمليات حفظ السلم ونموها. ونشعر بالقلق إزاء الملاحظة المتعلقة بالأزمة المالية للمنظمة العالمية التي أشار إليها الأمين العام في تقريره. ونحث الدول الأعضاء الغنية على التقدم بالمساعدة للتغلب على الأزمة بغية المحافظة على الأمم المتحدة منظمة قوية وفعالة.

والاتفاق التاريخي الذي عقد مؤخرا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل خطوة إيجابية أولى صوب إقامة سلم طال انتظاره في الشرق الأوسط. ونحن نرحب بهذه المبادرة. ونأمل أن يكون انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة الهدف النهائي لهذه الجهود.

فوضى تتسم باستمرار الاضطراب والزعزعة وعدم إمكانية التنبؤ وتقدم بانوراما مربكة في أغلب الأحيان لظواهر وعمليات متناقضة على نحو متبادل.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى مناخ جديد في العلاقات الدولية وعدد من الاتجاهات والتطورات المشجعة. والثقة المجددة بمبدأ تعددية الأطراف كنهج يعول عليه لحل المسائل الحاسمة في عصرنا قد فتحت المجال أمام فرص جديدة واسعة للأمم المتحدة ومرحلة أكثر إيجابية من التعاون الدولي. وقد بزغت آفاق أفضل لإحراز تقدم كبير صوب إيجاد حلول للعديد من المشاكل الإقليمية التي اعتبرت وقتاً طويلاً مستعصية الحل. وفي هذا السياق، أُرسي التعاون المثمر بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية التي قامت بدور المشاركة في تيسير الحل السلمي للصراعات. ولهذا فإنني أتفق صادقاً مع أميننا العام عندما لاحظ مؤخراً أن تعددية الأطراف أصبحت اليوم أكثر فعالية من أي وقت مضى، كما ينبغي أن تكون عليه، لأن "تعددية" الأطراف من حيث الجوهر "هي ديمقراطية المجتمع الدولي" ("لا تجعلوا عمل الأمم المتحدة أكثر صعوبة"، صحيفة "نيويورك تايمز"، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، ص ٢٩ ألف).

وفي جنوب أفريقيا تمخضت الجولة الجديدة من المفاوضات التي بدأت في نيسان/أبريل الماضي عن اتفاق على إقامة مجلس تنفيذي انتقالي متعدد الأعراق وهي تتقدم صوب إجراء الانتخابات الديمقراطية في وقت مبكر من العام القادم. وفي أمكنة أخرى من أفريقيا، على الرغم من الصعوبات والعقبات الهائلة، بدأت تتشكل أطر عملية لحل المسائل. وفي أمريكا اللاتينية، نشعر بالامتنان إذ نرى نهاية الصراعات وتعزيز الأمن وكذلك التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي الشرق الأوسط حققت طفرة تاريخية في عملية السلام العربية الإسرائيلية. وفي منطقة الخليج، رسمت الحدود الأرضية بين العراق والكويت، تحت رعاية الأمم المتحدة، ونأمل أن يزيد ذلك من الاسهام في تحسين البيئة السياسية والأمنية في تلك المنطقة.

لقد أدت التطورات الأخيرة إلى تحسن جلي في المناخ السياسي الشامل في مطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضاً. فالعلاقات بين البلدان التي كانت في وقت ما تتناحر بعضها مع بعض قد تطبعت وهي تتعزز بصفة مستمرة. في كمبوديا تمت المرحلة النهائية لعملية السلم القائمة على اتفاقات باريس وأدت إلى انبعاث كمبوديا المنتعشة والديمقراطية.

والرفاهة البشرية. وقد كانت هذه هي القوة المحركة، في واقع الأمر، وراء إقامة الأمم المتحدة. لقد قضينا نصف قرن سعيًا وراء تحقيق هذا الهدف. وإذ ندخل القرن القادم يجب ألا يبقى هذا مجرد حلم. وليكن هذا تعهدنا للجيل القادم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به الآن.

أصطحبت السيدة خالدة ضياء، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية من المنصة.

السيد العطاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إسمحوا لي أولاً أن أتقدم بتهانئ وفدي إلى السفير انساني ممثل غيانا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن ارتقاءه إلى هذا المنصب الرفيع إشادة مناسبة بخصاله الشخصية وبسجل خدمة متميزة لحكومته وللمجتمع الدولي. ونحن على ثقة من أننا تحت قيادته الماهرة سنحقق نتائج هامة في عملنا.

كما أود أن أعبر عن عميق تقديرنا لسلفه، السيد ستويان غانيف ممثل بلغاريا، على الأسلوب المتفاني الذي ترأس به مداواتنا أثناء الدورة الأخيرة.

باسم حكومة وشعب اندونيسيا أرحب ترحيباً حاراً بالجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وكذلك بمقدونيا واريتريا وموناكو وأندورا بمناسبة انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. ونتطلع قدماً صوب التعاون الوثيق معها.

قبل أن أمضي ببياني أود أن أنقل تعاطفي وتضامن اندونيسيا العميقين مع حكومة وشعب الهند على إثر المعاناة البشرية الفادحة والتدمير الهائل للذين حلا بهما من جراء الزلزال المدمر الأخير.

تتعقد هذه الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة في وقت يحدث فيه تغير وتحول شاملان كاسحان ندر أن حصلنا في التاريخ الحديث. وقد جدد ذلك الآمال وأوجد فرصاً جديدة وأدى كذلك إلى نشوء مخاطر وشكوك جديدة. وإذ تراخت تصليات عالم القطبين، فإن التوقعات السابقة ببزوغ نظام عالمي جديد أفسحت الآن الطريق للإدراك المرير انه، عوضاً عن ذلك، ستلازمننا فوضى عالمية جديدة وقتاً طويلاً،

بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وثمة تطور آخر يثلج الصدر هو البروز المتزايد للحوارات الإقليمية بشأن الأمن. إن المحفل الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، على سبيل المثال، سيوفر للدول الأعضاء في الرابطة وغيرها من أمم جنوب شرقي آسيا، وكذلك الدول خارج المنطقة الإقليمية، فرصة منتظمة لتبادل الآراء والتشاور بشأن المسائل الأمنية ذات الاهتمام المشترك. وكما أشار الأمين العام في تقريره "خطة للسلام"، إن هذا العمل الإقليمي من أجل السلم والأمن، كمسألة لإزالة للصبغة المركزية والتفويض والتعاون مع الأمم المتحدة يمكن أن يسهم في تعميق الشعور بالمشاركة وتوافق الآراء وإشاعة الديمقراطية في الشؤون الدولية.

إن هذه الاتجاهات والتطورات المشجعة تتيح فرصاً لم يسبق لها مثيل للتعاون الدولي المعزز من أجل السلم والتنمية. ولكن ينبغي لنا أن ندرك أن هذه الفرص هشة وزائلة في طبيعتها، وإذا لم تفتنم بحزم فمن المحتمل أن تغطي عليها قريبا كثرة من المشاكل الجديدة والاتجاهات الضارة التي تبرز في آن واحد على الساحة العالمية. إن الصراعات وأعمال العنف المستمرة بين الدول وداخلها؛ والانبعاث الخبيث للصراعات العرقية، القديمة والحديثة على السواء؛ والزيادة الخطيرة للتعصب الديني؛ والأشكال الجديدة للعنصرية والنزعة القومية الضيقة الأفق؛ واللجوء المقلق إلى الإرهاب والعدوان الصارخ، كل هذه الأشياء تجتمع فتعوق بناء عالم أكثر سلماً وأماناً وعدلاً وتسامحاً. كما أن هذه المشاكل والاتجاهات سببت تفكك الدول والمجتمعات، الأمر الذي يتناقض بشكل حاد مع اتجاهات التكامل، التي تستند إلى التكافل المتزايد، والتي أدت في الوقت ذاته إلى تجمع الدول في مجموعات أكبر من أجل المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن إدامة السلم والأمن ما لم يوسع مفهوم الأمن ذاته ليشمل التهديدات غير العسكرية مثل التخلف الهيكلي والفقر الجماعي، والندرة الحادة للموارد والتدهور البيئي الشديد، وهذه الأشياء، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية المطولة، تعيد إلى الأذهان الشيخ الوشيك للهجرات الكبيرة غير المتحكم بها عبر الحدود.

وإنه لمن دواعي القلق البالغ أن الأمم المتحدة، في الوقت الذي تدعى فيه إلى أن تتحمل مسؤوليات متعاظمة في وجه هذه التحديات الجديدة، تقيدتها في الوقت ذاته أزمة مالية متعاظمة. وما لم تحسم على وجه السرعة هذه الأزمة المالية المتكررة فإن النتائج قد

وباختفاء المواجهة بين الشرق والغرب، اتخذت المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن بعداً جديداً تماماً. وأصبحت سيناريوهات الردع غير ذات صلة بالموضوع، بينما الفرضيات الاستراتيجية التي وجهت ذات مرة جهود تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح قد فقدت صلاحيتها. وهذا التغيير الكمي قد أحدث تطورات مشجعة أخرى. إن الإبرام الناجح لمعاهدة ستارت الثانية بين الولايات المتحدة والإتحاد الروسي قد خفض تخفيضاً كبيراً أكبر ترسانتي أسلحة نووية في العالم. وفي كانون الثاني/يناير الماضي، وقع ما يزيد عن ١٣٠ بلداً على معاهدة إزالة الأسلحة الكيميائية، وبذلك حرم الاستخدام العسكري لأدوات الموت والتدمير الشامل هذه.

في الشهر الماضي، إذ احتفلنا بالذكرى السنوية الثلاثين للتوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب، كان لي شرف ترؤس الاجتماع الخاص للدول الأطراف في المعاهدة في سياق مؤتمر تعديل المعاهدة. وهناك قرر أن يكون السعي إلى فرض حظر شامل للتجارب النووية الذي يحصل الآن في مؤتمر التعديل ومؤتمر نزع السلاح تأييداً وتكميلاً بصورة متبادلة. وقد رحبنا أيضاً بالتطورات الإيجابية المتصلة بالتجارب النووية، ولا سيما الوقف الفعلي للتجارب النووية الذي تقوم به الدول الحائزة على الأسلحة النووية والتزامها المجدد بالعمل صوب فرض حظر شامل للتجارب. وكان من الجدير بالشأن بصفة خاصة قرار الولايات المتحدة بتمديد وقف التجارب النووية حتى ١٩٩٤، والتزام فرنسا بالأبداً باستئناف التجارب، وإعلان الإتحاد الروسي رفضه لاستئناف التجارب حتى إذا فعلت دول أخرى ذلك. ونأمل ونتوقع أن ترغب الصين في أن تفعل نفس الشيء.

ومما له أهمية حاسمة حقاً اتخاذ خطوات صوب الإبرام السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، لأنه دونها قد تتهدد جهودنا الرامية إلى تمديد معاهدة منع الانتشار في مؤتمرها الاستعراضي المقبل في عام ١٩٩٥.

وبما أن تهديد المواجهة النووية بين الدول النووية الكبرى قد انحسر، فإن مخاطر الانتشار النووي تبدو الآن شاغلها الرئيسي. ولكن من المؤكد أن مسألة عدم الانتشار ينبغي معالجتها من الناحيتين الأفقية والعمودية. ولهذا السبب أكدت اندونيسيا دون توقف على الحاجة الماسة إلى حظر شامل للتجارب النووية بصفته الاختبار الحقيقي لصدقنا في كفالة عدم الانتشار، إلى جانب ضرورة أن تلزم الدول أنفسها

مجموعة من المعايير الواجبة التي تعبر بشكل كاف عن الواقع السياسي والاقتصادي والديموغرافي لعالم اليوم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومثل هذا النهج الحكيم، إلى جانب النهج القائم على مجرد التوزيع الجغرافي العادل، لن يعزز الطابع التمثيلي للمجلس فحسب بل أيضا سلطته الأدبية وفعاليتها العملية.

لقد تغلبت في النهاية عملية السلم في الشرق الأوسط على الشلل الذي أعاقها خلال الدورات التفاوضية الـ ١٠ السابقة. ورحبت اندونيسيا بالتوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الفلسطيني في الأراضي المحتلة باعتباره انجازا تاريخيا في الجهود الرامية إلى وضع نهاية لعقود من الصراع المسلح والمواجهة وتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة. ورحبت حكومة بلادي بالمثل بالاتفاق على جدول أعمال مشترك في سياق مفاوضات السلام الأردنية - الاسرائيلية، بالإضافة إلى الاعتراف المتبادل من جانب منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. ومن المفهوم بوضوح أيضا أن هذه الخطوات الأولى بشأن القضية الفلسطينية جزء أساسي لا يمس بعملية السلام الكاملة، التي تتوخى فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات ومواصلة المفاوضات المفضية إلى تسوية دائمة تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بوجه خاص.

إننا نشي على حقيقة أنه بتنفيذ هذه الترتيبات ستوضع نهاية لحوالي نصف قرن من المواجهة العربية الاسرائيلية والاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، وأن الهوية الوطنية والسياسية للفلسطينيين سيُعترف بها في النهاية عالميا وبشكل قاطع.

ومع أنه لا يمكن المبالغة في أهمية هذه التطورات، فإننا في أندونيسيا ندرك أن العقبات وأوجه الغموض لا تزال كثيرة على الطريق الطويل والشاق المفضي إلى تسوية عادلة وشاملة. وفي المقام الأول، سيكون التنفيذ الدقيق لكل ما تم الاتفاق عليه ذا أهمية قصوى. ولذلك، ثمة حاجة واضحة إلى قيام الأمم المتحدة بدور نشيط وفعال طيلة عملية السلام الجارية. وتكرر أندونيسيا تأييدها الراسخ لكفاح الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والسيادة والاستقلال التام في وطنه. وبالمثل، ندعو اسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بصورة غير شرعية، بما فيها القدس ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان.

تكون مدمرة بالنسبة للمجتمع الدولي ولجميع تطلعاته إلى السلم والتنمية.

وتحدو اندونيسيا رغبة قوية في أن تصبح الأمم المتحدة كاملة الفعالية بوصفها الأداة المركزية لإقامة نظام دولي جديد ومفعم بالحيوية. ولذلك، يتعين اتخاذ الخطوات التي لا تكفل السلامة المالية لمنظمتنا فحسب بل أيضا إخلاصها لديناميات الديمقراطية التي تتطلب مشاركة جميع الأعضاء في عمل المنظمة وقيامهم به. وترى اندونيسيا، بالاشتراك مع جميع بلدان عدم الانحياز، أن من المطلوب إقامة توازن في العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام، وفقا للولايات المناطة كما ينص عليه الميثاق. ولذلك بذلت اندونيسيا وجميع بلدان عدم الانحياز الأخرى ما في وسعها للإسهام في المشاورات المؤدية إلى اتخاذ الجمعية العامة للقرارين ١٢٠/٤٧ ألف و ١٢٠/٤٧ بء بشأن "خطة للسلام". وستواصل حركة عدم الانحياز الإسهام في المشاورات الجارية بشأن الجوانب الأخرى لـ "خطة للسلام" وبشأن ترشيح هيكل اللجان التابعة للجمعية العامة بغية تعزيز فعاليتها وكفاءتها.

وفضلا عن ذلك، تعتقد اندونيسيا أن إعادة تشكيل مجلس الأمن وإصلاحه قد أصبحا حتميين في ضوء التغييرات العميقة التي حدثت على الساحة الدولية. ونحن ندرك، مع ذلك، أن هذه العملية ينبغي الاضطلاع بها بحذر واحتراس لأنها تمس بعض الجوانب الأساسية لمقاصد المنظمة ووظائفها. لقد كانت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ تضم ٥١ عضوا، ستة منهم كانوا أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. وفي عام ١٩٦٥، عندما وصل عدد الأعضاء إلى ١١٣، ازداد عدد الأعضاء غير الدائمين زيادة موازية فبلغوا ١٠ أعضاء. ولكن على الرغم من مرور أكثر من ربع قرن، ازداد فيه مجموع أعضاء الأمم المتحدة إلى ١٨٣ عضوا، لم تحدث زيادة متناسبة في عضوية المجلس. من الضروري إجراء استعراض وإعادة تقييم جادين لعضوية المجلس لضمان وجود تمثيل أكثر انصافا وتوازنا. ومن شأن توسيع المجلس أن يعززه، جاعلا إياه أكثر استجابة وأهمية للواقع الطبيعي - السياسي السائد وأكثر انفتاحا لمشاركة الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل الأغلبية في منظمتنا.

وفي رأي اندونيسيا الراسخ أيضا أن أية زيادة في عضوية المجلس ينبغي أن تسمح للأعضاء الجدد، إن لم يمنحوا حق النقض، أن يكونوا على الأقل أعضاء دائمين. وينبغي أن ينضموا إلى المجلس على أساس

استعادة الحياة الطبيعية إلى جزء كبير من البلاد ومرور الحالة العامة بتحول كبير. إلا أن الفوضى وغياب الحكومة ما زالا على حالهما وبصفة خاصة في مقديشيو؛ وعرض هذا للخطر نجاح الجهود الدولية المتضافرة من أجل إنشاء بيئة آمنة ومستقرة. ومن ثم نأمل صادقين بأن قادة الصومال سيسعون على نحو عاجل من أجل التوصل إلى ترتيبات إقليمية سليمة تفضي إلى المصالحة السياسية وإقامة حكومة عريضة القاعدة.

وفي جنوب افريقيا مما يتلج الصدر كذلك أن نلاحظ الجهود الحثيثة التي يبذلها زعماء الأغلبية لإجراء حوار سلمي ومفاوضات مع حكومة الأقلية. وفي خطوة تاريخية نحو القضاء على عقود من القمع وآفة الفصل العنصري، حدد المحفل التفاوضي المتعدد الأحزاب يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ كتاريخ لإجراء أول انتخابات ديمقراطية للأمة تؤدي إلى إقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولاعنصرية.

وفي كمبوديا، بالرغم من الصعوبات الجمة التي واجهتها، فإن عملية السلام قد استكملت الآن بنجاح في المرحلة الأخيرة من تنفيذ اتفاقات باريس. وقد رحبنا من أعماق قلوبنا بنتائج الانتخابات وأيدنا تأييدا كاملا نتائجها التي أجريت برعاية السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا. وكذلك رحبنا باستكمال عمل الجمعية التأسيسية المنتخبة وذلك بإصدار دستور ديمقراطي جديد يقيم ملكية دستورية. وقبل أيام قليلة شاطرت حكومة وشعب اندونيسيا الإحساس بالفرح والرضى العميق لدى التتويج الرسمي لصاحب الجلالة الملك نورودوم سيهانوك فارمان بوصفه رئيسا للدولة، وتشكيل حكومة جديدة في كمبوديا.

ومع ذلك ندرك جميعا أنه حتى بعد انتهاء فترة ولاية السلطة الانتقالية للأمم المتحدة وتشكيل حكومة كمبودية جديدة، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة دعم شعب كمبوديا في عملية إعادة تعمير بلاده. إن اندونيسيا، إلى جانب رابطة شعوب جنوب شرقي آسيا، مستعدة للإسهام بنصيبها في هذا الجهد.

وتود اندونيسيا أن تشيد بصاحب الجلالة الملك نورودوم سيهانوك على ما يتحلى به من القيادة التي تتميز بالرؤية الثاقبة في تحقيق هذا التحول التاريخي في تاريخ كمبوديا، وفي توحيد الشعب الكمبودي وتحقيق المصالحة الوطنية. ويود وفد بلادنا أن يعرب عن امتنانه للأمين العام وممثلته الخاص، السيد ياسوشي أكاشي، على مساهماتهما في تحقيق تسوية عادلة

وفي المأساة التي ألمت بالبوسنة والهرسك، يواجه المجتمع الدولي احتمالا مقلقا بلا حدود لتعرض مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والأديان للتفكيك القسري والقضاء بوحشية على شعبه والتقليص التدريجي لأراضي دولة عضو في الأمم المتحدة مستقلة وذات سيادة. لقد فشل مجلس الأمن في إيقاف العدوان والممارسة المقيتة "للتطهير العرقي" بسبب عدم قدرته على الدفاع عن سيادة البوسنة وسلامتها الإقليمية في الوقت الذي يحرم فيه البوسنيين من الدفاع عن أنفسهم برفضه رفع الحظر المشؤوم على توريد الأسلحة؛ ونتيجة لذلك، فإن ثلثي الأراضي البوسنية تخضع الآن للاحتلال الصربي والكرواتي. إن هذا الرفض للسماح للبوسنة بالدفاع عن النفس وحماية شعبها من أن يذبح لا يمكن اعتباره سوى إنكار لحق الدفاع عن النفس بمقتضى الميثاق.

فتحت التهديد بمواصلة حرب غير متكافئة، تجبر البوسنة اليوم على القبول بتسوية تؤدي إلى تقسيم إقليمها على أساس عرقي وتحولها عمليا إلى مجموعة من الجيوب الإسلامية الصغيرة المتباعدة والمغلقة والضعيفة على الدوام داخل ما يسمى باتحاد جمهوريات البوسنة والهرسك. وإذا قاومت حكومتها بثبات في البداية هذا التقسيم العرقي، فإنها برئاسة الرئيس عزت بيغوفتش قد وافقت الآن كارهة على هذا التقسيم. ومع ذلك، فإن الرئيس عزت بيغوفتش قد فعل ذلك بشروط، كجزء من اتفاق شامل يضمن المصالح المشروعة للبوسنة والهرسك من حيث احتياجاتها الإقليمية والاقتصادية والأمنية الأساسية، بالإضافة إلى ما يتعلق بضمان الوصول إلى البحر والاتصال بين الأجزاء المكونة للجمهورية.

ولا يسعنا سوى أن نعتبر هذه التطورات ممثلة لحالة صارخة من المفاوضات التي تجري تحت وطأة التهديد ومن فرض السلام دون عدالة مما قد يؤدي إلى استمرار العنف والمعاناة الإنسانية وفقدان الأمن. وينبغي ألا تخضع قوة القانون لقانون القوة. إن "التطهير العرقي" ينبغي ألا يكافأ. وينبغي أن نحترس من إقامة سوابق خطيرة تكون هاجسا للمجتمع الدولي في المستقبل وفي مناطق أخرى من العالم. ولذلك ستواصل حكومة بلادي دعمها التام لحكومة وشعب البوسنة والهرسك في كفاحهما العادل من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وسليمة، ذات ضمانات دولية كافية للسلامة الإقليمية والسياسية للبلاد.

وفي الصومال، إن ما يتلج الصدر أن نلاحظ

شجاعة وأكثر فائدة للطرفين.

ولذلك تدعو بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى إعادة تنشيط الحوار البناء بين الشمال والجنوب. إلا أن هذا الحوار ينبغي أن يقوم هذه المرة على أساس التكافل الصادق، وتبادل المصالح والمنافع والمشاركة في المسؤولية. إن البلدان النامية قد أعربت عن استعدادها، في قمة بلدان عدم الانحياز المعقودة في جاكارتا في ايلول/سبتمبر الماضي وفي اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي في بالي في ايار/مايو الماضي، لإشراك البلدان المتقدمة النمو على نحو نشط في حوار بشأن القضايا الأساسية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق إن الرئيس سوهارتو، رئيس اندونيسيا، وبوصفه رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز، وفي اجتماعه مع رئيس وزراء اليابان آنذاك بوصفه رئيسا لمجموعة السبعة عشية انعقاد قمة مجموعة الـ ٧ في تموز/يوليه الماضي، انتهز الفرصة لكي ينقل إلى البلدان المتقدمة النمو رسالة بلدان عدم الانحياز المعنونة "دعوة للحوار".

وفي ذلك الاجتماع، اتفق رئيس مجموعة السبع ورئيس حركة عدم الانحياز على ضرورة انتهاج نهج شامل إزاء المسائل المتكاملة لاستراتيجيات التجارة والاستثمار والمديونية، بما في ذلك استعراض الأخيرة عن طريق نادي باريس. وفي معرض هذه الخطوة الأولى المشجعة إن مبادرة حركة عدم الانحياز بتوخي نهج أكثر جدوى إزاء المسائل ذات الاهتمام والمصلحة المشتركة لاقت ترحيبا من مجموعة السبع، عبر عنه بعد ذلك إعلان قمة طوكيو الاقتصادي.

واندونيسيا تؤمن بقوة بأن هذه التطورات الايجابية رفعت من روح المشاركة التي تجسدت وتجلت فعلا في اجتماعات مثل الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثامن) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. إن روح المشاركة المتبديّة هذه ينبغي العمل حاليا على تدعيمها والبناء عليها خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ومن الواضح أن البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء لديها مصلحة مشتركة في العمل معا على تشجيع هذه العملية بالنسبة لطائفة واسعة من المسائل الاقتصادية الحيوية ذات الاهتمام المشترك. ومن المهم أن نقوم في الجمعية العامة بالمضي بهذه العملية قدما على أسس عملية، ولهذا الغرض نعتزم بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية تقديم مشروع قرار يرمي الى اعادة تنشيط الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يُطلب من الأمين العام إعداد

وشاملة للمسألة الكمبودية. ونتوجه أيضا بالتحية لجميع موظفي السلطة الانتقالية للأمم المتحدة والمتطوعين الذين ضحوا بحياتهم لدى الاضطلاع بمهمتهم من أجل إقرار السلام في كمبوديا.

لقد أخذ المجتمع الدولي يدرك على نحو متعاظم انه في عالم مر بتحول مثير منذ انتهاء فترة الحرب الباردة، لا يمكن ضمان السلم والأمن الدائمين في غياب النمو الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك، برغم التغيرات العميقة والايجابية التي حدثت على الساحة السياسية، لم يسجل حدوث تحسنات موازية في الاقتصاد العالمي أو في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. ومن ثم من الضروري إيلاء التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية الأولوية في جدول الأعمال الدولي. فالتحديات التنموية الحاسمة لأعوام التسعينات مازالت تتمثل في تحديد حيوية النمو الاقتصادي العالمي، والتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية على أساس مستدام، وقبل أي شيء، استئصال الفقر من على وجه البسيطة.

وبكل المقاييس فشل الاقتصاد العالمي في تحقيق تحسن كبير طوال العام الفائت. وعلى نقيض معظم التنبؤات الرسمية إن الإنكماش في البلدان المتقدمة النمو والركود في البلدان النامية استمرا على حالهما. ووفقا للتقرير الاقتصادي العالمي لعام ١٩٩٣، إن الناتج العالمي ستتجاوزته معدلات نمو السكان للعام الثالث على التوالي. وهذه التطورات الاقتصادية الكلية السلبية قد أنزلت خسائر فادحة بالبلدان النامية. وبالتالي لا يزال الفقر والتخلف يمثلان السمتين المميزتين لغالبية البلدان النامية. ففي الاقتصادات الأكثر ضعفا، وصل الفقر والتخلف أبعاد الأزمة. وما يشير بالغ القلق بوجه خاص الحالة الحرجة المتطاولة في افريقيا حيث ما يزال عشرات الملايين من السكان أسرى الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي.

وفي هذه الفترة المتسمة بتزايد التكافل بين الأمم وتصاعد إضفاء الطابع العالمي، إن المسائل والمشاكل المتصلة خصوصا بالنمو والتنمية، قد باتت عالمية الطابع ومن ثم لا يمكن حلها من خلال تدابير الإغاثة قصيرة الأجل، أو من خلال الإصلاحات الجزئية. وبالتالي، ينبغي لجميع الأمم، في الشمال والجنوب كليهما، أن تضع ميثاقا جديدا بشأن التنمية، وأن تضع حولا عالمية لهذه المشكلات من خلال الشراكة الديمقراطية. ولا يمكن إلا بهذه الطريقة أن نأمل بإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وإصلاح اختلالاته، وجعل التعاون الاقتصادي الدولي أكثر إنصافا ومن ثم أكثر

باهظا على البلدان المقترضة عندما انخفضت حصائل الصادرات نتيجة انهيار أسعار السلع الأساسية وزيادة القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

صحيح أن أزمة الديون بالنسبة لقلّة من البلدان ذات الدخل المتوسط ربما تكون قد انتهت. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن المصارف التجارية الدولية التي قدمت في الماضي مبالغ كبيرة من القروض لهذه البلدان. ولكن بالنسبة للكثير من البلدان المنخفضة الدخل وكذلك بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى إن أزمة الديون أبعد من أن تكون قد إنتهت. وبالتالي تواصل بلدان، يبلغ عددها زهاء ٥٠ بلدا، المعاناة من صعوبات كبيرة في دفع نفقات خدمة دينها، بتكلفة فادحة لاقتصاداتها التي تجاهد من أجل الانتعاش والتنمية.

مطلوب القيام بعمل عاجل؛ ينبغي أن يحظى تخفيف المديونية عن هذه البلدان بالأولوية القصوى، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تنتمي إلى هذه البلدان الخمسين التي هي أقل البلدان نمواً. ولتحاشي أي سوء فهم، لا تعتبر اندونيسيا نفسها من بين هذه البلدان الخمسين. وحركة عدم الانحياز جعلت هذه المسألة إحدى المسائل التي تحظى بالأولوية في التعاون بين الجنوب والجنوب. ويجري حاليا وضع برنامج لتقديم المساعدة الملموسة لتلك البلدان لزيادة جهودها في مجال إدارة المديونية.

إن أزمة المديونية يجب اعتبارها أحد العوامل التي أدت إلى الأزمة الاجتماعية في التسعينات، لأن الأخيرة هي بوضوح من صنع الفقر والتخلف اللذين تسببا بدورهما في الزعزعة السياسية الداخلية في العديد من البلدان.

وفي جهود منظومة الأمم المتحدة وبلدان مختلفة لمعالجة الأزمة الاجتماعية ظهرت مؤخرا أفكار ثاقبة وقيمة وجديدة. ومما لا يدحض أن التغييرات الهيكلية للبلدان النامية قد اقتضت تكلفة بشرية فادحة. والبلدان المتقدمة النمو أيضا لم تسلم من هذه الأزمة، بالنظر إلى أن الانكماش المتطاوّل قد أرهق إرهابا كبيرا أنظمة تأميناتها الاجتماعية. ومن الواضح، لذلك، أن الأزمة الاجتماعية تستدعي أيضا توخي نهج عالمي. وينمو بالفعل توافق في الآراء على أن التنمية والتعاون الدولي "ينبغي أن يضع الإنسان في المقام الأول".

وتشاطر اندونيسيا هذا الرأي وتلتزم التزاما كاملا

تقرير عن طرائق وطرق ووسائل إعادة تنشيط هذا الحوار. ونعتقد أن هذا من شأنه أن يتم تقريره وشيك الصدور بشأن خطة للتنمية، وهو سيحتوي على تحليل وتوصيات مضمونية حول طرق تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

ومما يبعث على الأسى أن من الواضح افتقاد روح المشاركة هذه في بعض المحافل الأخرى، وخاصة مفاوضات جولة أوروغواي، التي لا تزال واقعة في مأزق عنيد. وفي هذا الصدد يحدونا وطيد الأمل أن الالتزام الذي قطعته البلدان المتقدمة النمو الرئيسية على نفسها في اجتماع القمة الأخير في طوكيو سيترجم إلى عمل فعال يكسر هذا الجمود ويحقق اختتاماً منصفاً ومتوازناً لهذه الجولة.

ومن بين أكثر المسائل إلحاحاً في جدول الأعمال الاقتصادي العالمي أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، وهي الأزمة التي، على نقيض تصورات بعض الدوائر، لا تزال بعيدة عن الحل بل في الواقع لا تزال تتفاقم من جراء التقلبات الهشة في أسعار صرف العملات الرئيسية. وهنا أيضا توجد حاجة واضحة إلى اتخاذ نهج منسق، بروح من المشاركة نهج يضم الدول المدينة والدائنة وكذلك المؤسسات المالية الدولية. ومثل هذا النهج ينبغي أن يرمي إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في أعباء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف والتجارية، وخاصة لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية الغارقة في المديونية، بطريقة تسمح في الوقت ذاته بانتعاش ونمو مستدامين.

ومما يبعث على الأسف أنه يوجد في أحيان كثيرة جدا رأي منحاز عن أسباب أزمة الدين يميل إلى لوم البلدان النامية على اقتراضها المفرط غير الحكيم وإساءة استخدامها للموارد المقترضة. وهذا الرأي يميل إلى تجاهل الصلة بين أزمة الدين وضآلة تدفقات الموارد بشروط سليمة، والتحول الضاد للاقتصاد العالمي منذ أوائل الثمانينات. وهذا بدوره يفسر الإصرار على قيام البلدان المدينة بإجراء إصلاحات في سياساتها الداخلية، باعتبار ذلك الاداة العلاجية الرئيسية.

والحقيقة هي أن أزمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية مظهر للعيوب التي تعترى النظام الدولي في إتاحة الوصول إلى موارد طويلة الأمد كافية بشروط مرضية. إن الضجوة قد سدتها مصارف خاصة، تُقرض بشروط غير سليمة. هذه الأزمة أدت إليها السياسات الانكماشية التي انتهجتها البلدان المتقدمة النمو. وقد أصبح عبء خدمة الديون عبئا

لقد فتحت نهاية الحرب الباردة فصلا جديدا في تاريخ البشرية، فصلا مليئا بالنذر وأيضا بالوعد البراق. والنص الرئيسي لهذا الفصل لا يزال بحاجة لأن يكتب في هذه الجمعية وفي مختلف المحافل الدولية حيث تتناول مسائل حاسمة. إن الأمم المتحدة، باعتبارها المؤسسة الدولية الرئيسية للتعاون والتفاوض المتعددي الأطراف، لها دور مركزي في صياغة ذلك الوعد والوفاء به. إن جميع الدول، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، يمكنها - وينبغي - أن يكون لها جانب في تحقيق ذلك الوعد عن طريق الحوار البناء والعملية الديمقراطية. وفي خلال هذا المسعى، فإن رؤية وتطلعات البلدان المتقدمة النمو والنامية يمكن أن تشكل في مشاركة واسعة النطاق ودينامية من شأنها أن تتناول بشكل فعال مشاكل اليوم وتواجه بشكل ناجح تحديات الغد. ونأمل أن تكون هذه العملية قد حققت الآن بداية هامة وإن كانت متواضعة.

السيد سبرنغ (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أهنئ السيد إنسانالي بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. لقد ذكرنا بحق، عند افتتاح الدورة، بالأمال المعلقة الآن على هذا المحفل العالمي - الذي نرحب فيه بستة أعضاء جدد - وبالحاجة المتزايدة إلى ما وصفه بأنه رؤية جماعية لمستقبلنا.

اسمحوا لي بأن أنقل إلى حكومة وشعب الهند تعاطف الشعب الايرلندي العميق لضحايا الزلزال.

إننا نجتمع هنا في وقت أمل كبير لشعوب الشرق الأوسط. لقد أفسحت سنوات العداة والصراع المريرين الطريق أمام الاتفاق، وكما نأمل، المصالحة بين التقليديين التاريخيين العظميين في منطقة شهدت الكثير من سفك الدماء. لقد كان التوقيع على الاتفاق في واشنطن عملا من أسمى الأعمال قيادة وشجاعة. إنه يستحق الثناء من سائر بلدان المنطقة ومن المجتمع الدولي.

وأرحب بمبادرة الرئيس كلينتون السريعة بعقد مؤتمر اليوم بشأن المعونة التي تقدم إلى فلسطين. ونحن في أيرلندا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورنا، جنبا إلى جنب مع شركائنا في المجموعة الأوروبية. إننا سنزيد بشكل كبير معونتنا للضفة الغربية وغزة. وستتخذ خطوات لتعزيز وتطوير علاقاتنا الطيبة مع إسرائيل ومع الشعب الفلسطيني.

إن هذا أيضا وقت أمل كبير بالنسبة لشعب جنوب افريقيا. وعندما يقول سجين روبين أيلند

بالمشاركة الفعالة للشعب في عمليات صنع القرار المتصلة بالتنمية، وبحماية وتعزيز حقوق الانسان بجميع مظاهرها، بما في ذلك الحق في التنمية. لذلك نتطلع قدما إلى المشاركة النشطة في المؤتمرات المقبلة مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ والمؤتمر العالمي للمرأة في العام ذاته. والمؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في العام المقبل ينبغي أن يتيح الفرصة للمجتمع الدولي للتعاون، على أساس الروابط الضرورية بين التنمية والسكان والحماية البيئية. وينبغي إيلاء اعتبار جاد للاقتراح بعقد مؤتمر دولي معني بالتمويل من أجل التنمية. ونتوقع أن يكون تقرير الأمين العام الوشيك الصدور بشأن جدول الأعمال للتنمية معلما هاما في التعاون الدولي من أجل التنمية. وبهذا التقرير نأمل أن تولى التنمية أخيرا نفس القدر من التأكيد المعطى لجدول الأعمال السياسي.

قبل وقت قصير عقد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا. وبشكل يفوق معظم التوقعات، اعتمد المؤتمر إعلانا وبرنامج عمل أكدا، ضمن جملة أمور، مبادئ العالمية وعدم القابلية للتجزئة وعدم الانتقائية في تشجيع وحماية حقوق الانسان. ومن دواعي سرورنا أن مؤتمر فيينا اعترف بأنه في تشجيع حقوق الانسان والحريات الأساسية، ينبغي مراعاة الخصائص الوطنية والاقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المتنوعة للدول. إن اعلان وبرنامج عمل فيينا، وقد ووفق عليهما بتوافق الآراء، يمثلان نموذجا جديدا يحتذى به لتشجيع حقوق الانسان بأسلوب غير انتقائي وتعاوني ومتوازن. وبالنظر إلى أن الحال كذلك، إن استخدام حقوق الانسان بوصفها شروطا سياسية للتعاون الاقتصادي يتنافى تماما مع الاتفاقات المعقودة في فيينا.

وقد طلب من الجمعية العامة في دورتها الحالية النظر في إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان. ورأي اندونيسيا المدروس هو أن هذا النظر ينبغي أن يؤكد على الجدوى العملية لانشاء هذا المنصب وعلام إذا كان هذا العمل من شأنه، في الواقع والممارسة، تحسين تشجيع وحماية حقوق الانسان على النحو الذي يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة، لأنه قد يكون من الأكثر إفادة توجيه اهتمامنا لتعزيز سلطة وكفاية الآليات والهيئات القائمة، وخاصة مركز حقوق الانسان في جنيف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سلمان خورشيد (الهند).

للنهوض بالديمقراطية؛ لتعزيز التنمية الاقتصادية؛ لحماية كرامة الفرد؛ لكفالة الحرية وحكم القانون؛ لحماية البيئة؛ لعلاج مشاكل السكان - وكلها جزء من نفس الجهد. والنجاح في أحد الأجزاء يتطلب تقدماً في الأجزاء الأخرى.

إننا نوشك أن نضم أيضاً أن أنشطة الدول والحكومات تتطلب سياقاً تعاونياً أوسع نطاقاً للأمم المتحدة. ولما كانت مشاكلنا متعددة الجنسية، فكذلك يجب أن تكون استجابتنا.

الحقيقة أننا نحتاج إلى أمم متحدة يمثل تنظيمها وقراراتها بحق إرادة المجتمع الدولي. إننا نحتاج إلى أمم متحدة تعالج أنشطتها بحق التحديات الكبيرة المعاصرة، نحن نحتاج إلى أمم متحدة لا يعوقها نقص الموارد في الأفراد والتمويل.

إن الحاجة إلى إعادة فحص وتعزيز منظومة الأمم المتحدة لم يحس بها في أي وقت من الأوقات في تاريخها بأكثر أو أكثر مما يحس بها الآن، وهذه الموضوعات، موضوعات التمثيل والأهمية والموارد، هي الآن في صلب المناقشة المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة.

ولما كان مجلس الأمن الهيئة التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين، من المحتم أن يعمل بطريقة جيدة وبسلطة. لقد كانت استجابة المجلس للمطالب الضخمة التي أقيمت على كاهله في السنوات الأخيرة مثيرة. إن عدد ونطاق قرارات أكبر من أي وقت مضى، وأهمية تلك القرارات بالنسبة للدول وللشعوب في كل مكان أبعد مدى.

ومع هذا، يجب أن نتساءل عما إذا كان المجلس يمثل تمثيلاً حقيقياً العضوية العالمية تقريبا للمنظمة ويعكس تماماً التغييرات الكبيرة التي وقعت في العلاقات الاقتصادية والسياسية. هذه أسئلة ذات أهمية كبرى بالنسبة للتعاون الدولي، ولكنني أعتقد أنها ما لم تعالج الآن، فإن سلطة مجلس الأمن السياسية وقدرته على التصرف بحزم وبثقة ستتضاءلان.

لذلك تؤيد إيرلندا الدعوى الخاصة بزيادة أعضاء مجلس الأمن. وآمل أن تتخذ القرارات الخاصة بهذا قبل الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة بعد عامين.

هناك حاجة أيضاً إلى مزيد من الوضوح في عملية صنع مجلس الأمن للقرارات. إن العضوية العامة،

نيلسون مانديلا، باللغة الأفريكانية لمستمعين أفريكانر، إن ما حدث حدث، ويتطلع إلى مستقبل مشترك لجميع أبناء جنوب أفريقيا، فإن هذا يبعث برسالة قوية إلينا جميعاً.

إن جنوب أفريقيا جديدة تُصنع. ولقد انتظرنا وسعينا طويلاً من أجل هذا اليوم. ويسرني أن أعلن إننا في إيرلندا قررنا أن نقيم علاقات دبلوماسية مع جنوب أفريقيا الجديدة هذه.

إنه وقت أمل، ولكنه أيضاً وقت خوف من شر مرتقب، وبخاصة بالنسبة لشعب روسيا. إن طريق الإصلاح لم يكتمل بعد. وإنني واثق بأن الطريق المرسوم للمضي إلى الأمام الذي حدده الرئيس يلتسين سيظل يحظى بتأييد الشعب حتى تستمر روسيا في السير على الطريق نحو الديمقراطية المستقرة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

لقد أسفرت التغييرات الأخيرة في الحياة الدولية عن فوائد عظيمة مستمرة لكثيرين: الذين عانوا من أشكال حكم استبدادي طيلة عقود وكسبوا الآن حرية ممارسة حقوقهم الإنسانية والمدنية الأساسية؛ للشعوب التي تخلصت من تنافس الدولتين العظميين الذي مكّن أنظمة ديكتاتورية وقمعية من التصرف دون عقاب؛ وللمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً الذي لم يعد يعيش تحت تهديد المواجهة النووية العالمية. ومع هذا فإن التفاؤل الذي تميزت به الأيام الأولى من فترة ما بعد الحرب الباردة شابه إدراك أنه مقابل كل تقدم يحرز في الشرق الأوسط أو في جنوب أفريقيا، هناك أنغولا أو يوغوسلافيا أو صومال أو السودان. ومقابل كل تقدمنا، لا يزال الآلاف يموتون في حروب وحشية، وتعاني آلاف أخرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وينكر على الملايين حقهم الأساسي في الغذاء والمياه والمأوى. ولا تزال هناك مسافة كبيرة لا بد أن تقطع للوصول إلى عالم من العدل والمساواة والاحترام الحقيقي للفرد.

إن شعوباً تتطلع إلى هنا، إلى الأمم المتحدة، لمساعدتها على قطع هذه المسافة، ومنظمتنا، إذ تواجه هذا الأمل، هذا التوقع، هذا المطلب - يجب عليها أن تواجه اليوم تحديات من نوع لم يكن عليها أن تواجهه في الماضي، تحديات مختلفة نوعياً عن النزاعات الدولية والإقليمية التي امتصت بطريقة تقليدية الكثير من طاقات الأمم المتحدة.

إننا نوشك أن نضم على نحو أفضل الطبيعة المتداخلة العلاقة لهذه المهام: الكفاح لإنهاء الحرب؛

قواتنا المسلحة في الوقت الحاضر في مهام صون السلم التابعة للأمم المتحدة.

ولكن فيما يتجاوز نطاق العمليات، إن طبيعة المهام التي تقوم بها قوات الأمم المتحدة قد تغيرت أيضا. وإن القرار الأولي بالتدخل العسكري في الصومال لأغراض إنسانية والقرار الذي تلاه بتحويل القيام بعملية الأمم المتحدة في الصومال لاتخاذ إجراء إنفاذي منطلقان جديديان للمنظمة. وهما يشيران تحديات جديدة للبلدان المساهمة بقوات. وفي حالة إيرلندا تعين علينا أن نغير قانوننا لتمكين قواتنا من المشاركة في عملية الفصل السايح في الصومال.

ومن المهم لنا جميعا - الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان التي نسعى إلى مساعدتها - التفكير بعناية في تجاربنا واستخلاص الدروس من العمليات ذات النطاق الواسع في كمبوديا والصومال ويوغوسلافيا.

ومن الواضح أن الهياكل القائمة في مقر الأمم المتحدة والميدان كليهما قد تعرضت لمعوقات كبيرة جدا. إن ولايات عمليات الأمم المتحدة الرئيسية الآن متعددة الجوانب. ونحن بحاجة إلى آليات تسمح بتنفيذ تلك الولايات بطريقة تكون فعالة وواضحة وإنسانية. وأريد أن أذكر نقطتين بصفة خاصة هنا اليوم.

النقطة الأولى الحاجة الملحة إلى إبقاء عمليات صون السلم وإنفاذ السلم في إطار سياسي شامل والى انتهاز كل فرصة لتحقيق الوفاق. إن الإجراء الإنفاذي، عندما يتخذ - وإنني أقبل أنه قد يكون لازما - ينبغي أن يكون على أدنى مستوى ممكن وينبغي أن يوجه بعناية إلى تحقيق الأهداف السياسية للعملية. ولهذا السبب، أعتقد أنه في الوقت الذي يتخذ فيه مجلس الأمن قرارا بإنشاء أية عملية، وخصوصا عملية تتعلق بإنفاذ السلم، ينبغي أن يولي اهتماما خاصا لمسألتي القيادة والتحكم.

ثانيا، هناك حاجة إلى تحسين التخطيط العسكري في مقر الأمم المتحدة والى ضمان تقديم أفضل المشورة وأدق البيانات العسكرية المتاحة للأمين العام في إدارته لعمليات صون السلم. ولتحقيق هذا الغرض من المطلوب تشكيل وحدة تخطيط فعالة. وينبغي أن نفكر أيضا فيما إذا كانت لجنة الأركان العسكرية، المنصوص عليها في الميثاق، ولكنها لم تضطلع بوظيفتها بفعالية مطلقا، يمكن أن يكون لها ما تقدمه في هذا المضمار.

مع أنها لا تشارك في قرارات المجلس، ملزمة بها، ونحن نطالب مرارا بتوفير الأفراد والتمويل لتنفيذ مهام المجلس الموسعة والمتزايدة التعقد. ويجب أن نعمل من أجل علاقة أكثر تفاعلا بين المجلس والجمعية العامة، ومن أجل مزيد من إعلام المجلس للعضوية العامة في الأمم المتحدة بأعماله بموضوعية أكبر. ويجب أن نبحث عن طرق لجعل الجمعية نفسها أكثر فعالية.

مما يدعو للسخرية أن الأمم المتحدة بينما لم تكن تبدو دائما في معظم حياتها المحفل الصحيح لحل النزاعات الكبرى، فإنها كانت ممولة بشكل كاف في الأعم الأغلب. ومع هذا، فاليوم، في الوقت الذي فيه وصلت المطالبات الموجهة إلى الأمم المتحدة بالعمل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، ولم يعد الانقسام الأيديولوجي يمنع الأمم المتحدة من القيام بدور فعال ويعد نهج حل المشاكل على مستوى مجلس الأمن تعاونيا بشكل أساسي، فإن المنظمة تجد نفسها محملة بأعباء أزمة مالية خطيرة معوقة.

لقد أخبرنا الأمين العام بأن المنظمة تعيش بحد الكفاف. وهو يحذرنا من أن الحالة المالية قد تمنع الأمم المتحدة قريبا من اضطلاعها بمسؤولياتها الأساسية وتقوض إرادتها السياسية وقدرتها العملية على القيام بأية أنشطة جديدة. ومع هذا فإن الحقيقة البسيطة هي هذه: مقابل كل دولار واحد تنفقة الأمم المتحدة على آليات السلم، ينفق العالم ما يزيد على ٢ ٠٠٠ دولار على أسلحة الحرب.

وببساطة ليس من المقبول طلب الأمم المتحدة بتحمل مسؤوليات جديدة بينما نميل أو نعجز عن تقديم الموارد اللازمة. إن التحسين الكبير لتمويل المنظمة الآن يحظى بأولوية ملحة. وأناشد جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بسداد أنصبتها المقررة، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس الأمن، أن تفي بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق. هذه ضرورة معنوية وعملية أيضا.

ويتبين أثر التغيير بصورة خاصة في مجال صون السلم. في كل أزمة تقريبا، وفي كل قارة، توزع قوات الأمم المتحدة للقيام بمهام متزايدة التنوع والتعقد. وفي نهاية هذه السنة قد يبلغ عدد القوات في الميدان ١٠٠ ٠٠٠. والعمليات الفردية كبيرة جدا الآن: ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ في كل من كمبوديا والصومال؛ وما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ في يوغوسلافيا السابقة. وتشارك إيرلندا الآن في ١٠ من ١٤ عملية من عمليات صون السلم التابعة للأمم المتحدة في الميدان. وتشارك نسبة كبيرة من

والجمعية العامة في هذه الدورة ينبغي أن تدرس العمل القيم الذي قامت به بشأن هذا الموضوع لجنة القانون الدولي.

ويمكننا أن نستفيد من الحالة الدولية المتغيرة لدفع عملنا بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويجب أن نكثف جهودنا لوقف انتشار الأسلحة النووية. ويشجعني القرار الذي اتخذته بعض الدول النووية بالإبقاء على وقف التجارب النووية وأدعو دولا أخرى إلى أن تحذو نفس الحذو. ويجب أن يكون هدفنا إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية إلى الأبد.

لقد اقترحت أيرلندا أن تضع الأمم المتحدة مدونة سلوك لعمليات نقل الأسلحة التقليدية تشجع الدول على التحلي بالمسؤولية وممارسة ضبط النفس في عمليات نقل الأسلحة وتضع مبادئ عامة ينبغي احترامها في هذا الميدان. ونعتقد أنه في الوقت الذي يتحرك فيه المجتمع الدولي صوب تفهم أوثق لمسؤولياته المشتركة بالنسبة للأمن الدولي في إطار الأمم المتحدة ستمثل هذه المدونة خطوة هامة إلى الأمام في مجال تحديد الأسلحة.

وفي السنة الماضية، طلبت أيرلندا وضع خطة للتنمية تستكمل "خطة للسلام" التي وضعها الأمين العام وتقف إلى جانبها. ويسرنا أن يجري إعداد هذا التقرير الآن. لا يمكن أن تتجاهل رؤيتنا للمستقبل صور الحرمان والحاجة التي نشهدها كل يوم في أجزاء عديدة من العالم. وحقيقة هذه المعاناة اختبار لنا جميعا. وتلتزم الحكومة الأيرلندية بمضاعفة نسبة إجمالي الناتج الوطني المكرسة للمعونة الإنمائية الرسمية في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧. لا يمكن فصل السلم عن التنمية.

ويجب أن نسلم بما سماه الأمين العام حاجة إنسانية ملحة. ويجب أن يطمئن المجتمع الدولي إلى أن الأمم المتحدة ووكالاتها الإنمائية ستستجيب بسرعة إلى حالات الطوارئ عند وقوعها. وإن إنشاء دائرة جديدة للشؤون الإنسانية في إطار الأمانة العامة خطوة مفيدة صوب ذلك الهدف.

ويجب أن ينظر المجتمع الدولي نظرة دقيقة في بعض السمات التي لا جدال فيها لوجودنا المشترك على هذا الكوكب: تغير المناخ، واحتمال تضاعف عدد سكان العالم في منتصف القرن المقبل، والضغوط التي تفرضها أنماط الإنتاج والاستهلاك، والخلل الكبير في توفر

وفي الصومال، إن الهدف الأساسي لعملية الأمم المتحدة يجب أن يكون تحقيق المصالحة السياسية وإعادة التعمير الوطني.

لقد حققت نجاحات بارزة قبل سنة، كان بضع مئات يموتون كل يوم من الجوع وسوء التغذية. واليوم، نتيجة لعمل قوة المهام المتحدة، وعملية الأمم المتحدة في الصومال والمنظمات غير الحكومية، لم يعد الناس يموتون بسبب مجاعة من صنع الإنسان. وقبل سنة كان العنف واسع النطاق. واليوم، تعيش الصومال، في معظم أرجائها، في هدوء.

ويُستثنى من ذلك جنوب مقديشو، حيث أحبطت باستمرار جهود عملية الأمم المتحدة في الصومال، وقد فقد العديدين، منهم ٦٠ من قوات صون السلم التابعة للأمم المتحدة، حياتهم. وإن الأمم المتحدة، تنفيذاً لهدفها الشامل في تحقيق الوفاق السياسي، يجب أن تواصل بحثها عن حل سلمي في مقديشو، متعلمة من نجاحها في مكان آخر في الصومال وبانية عليه.

تتسم معظم الصراعات التي ستنظر فيها الجمعية في الأسابيع المقبلة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان - أعمال الإعدام دون محاكمة، والتعذيب، والاعتقال، والاعتصاب، والتشويه. وحتى خارج تلك الصراعات العلنية، تنتهك كرامة الفرد على نحو مستمر أنظمة قمعية متسلطة. وفي فيينا في حزيران/يونيه، سعى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان على نطاق عالمي. وإن معظم من حضروا منا ذلك الاجتماع خرجوا منه بشعور بأنه قد تحقق تقدم بالفعل. ومن الضروري أن يعطى برنامج العمل المتفق عليه أكبر قدر من الأولوية وأن تعمل هذه الجمعية وفقا له. وينبغي تعيين مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإن الموارد المكرسة لأنشطة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة ينبغي مضاعفتها. وينبغي تعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وخصوصا فيما يتصل بحماية المرأة. ويجب أن نحرز تقدما حاسما بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني أينما وقعت.

لقد أثارت انتهاكات حقوق الإنسان في يوغوسلافيا تصميمًا عميقًا في المجتمع الدولي على أن المسؤولين عنها يجب إحالتهم إلى المحاكمة. وإن النهج المخصص الذي لا يمكن تفاديته في حالة يوغوسلافيا، يوضح ضرورة إقامة محكمة جنائية دولية دائمة تنشأ لها ولاية وتوضع لها مجموعة محددة من القوانين المنطبقة.

مستأنفة بوافر من حسن النية والمرونة والإبداع، وهي أمور نعتقد أنه يجب على جميع المشاركين أني تحلوا بها إذا أريد التوصل الى اتفاق جديد.

ومما يبعث على الألم أن جميع الطرق التقليدية لاقت الفشل، وأن المطلوب على نحو عاجل هو تفكير جديد. فمن جهتنا، نحن على استعداد للنظر مجددا في افتراضاتنا التقليدية وفي علاقاتنا مع الآخرين لنرى إن وجدت طرق جديدة يمكن أن تفتح السبيل الى الأمام. ونحن على استعداد للقبول بالحاجة الى قيام تسوية جذرية وابتداعية بوصفها جزءا من ترتيب جديد يحقق سلما ووفقا دائمين في جزيرة ايرلندا.

إن التسوية لا تعني الطلب من أحد الطرفين في ايرلندا الشمالية أن يعدل معتقداته الأساسية أو أن يكتب أهدافه. إنها تعني الطلب من كل طرف أن يعترف بأن الطرف الآخر يستحق قدرا مساويا من الاحترام ويجب أن يعامل معاملة الند للند. وهي تعني القبول بأن التنوع يمكن أن يكون عاملا ثراء بدلا من عامل تهديد وأن كلا من الطرفين في ايرلندا يجب أن يجد طريقة لتقاسم الجزيرة على أساس من الشراكة والثقة.

إن السلم والاستقرار لن يوجد في أي نظام سياسي يفرضه أو يرفضه جزء كبير من السكان الذين يعيشون في ظله.

إن ما نحتاج إليه في جزيرة ايرلندا هو إرادة جماعية للسمو فوق الشكوك والعداوات التقليدية، واستعداد لتخطي الخلافات بحيث يمكننا أن نعمل معا لما فيه منفعة مشتركة.

لقد أصبح السلم الآن واجبا حتميا، واستمرار العنف هو أكبر عائق وحيد يقف في طريق تحقيق آمالنا. إن من شأن وضع حد للعنف أن يفسح المجال أمام إمكانيات جديدة وأن يسمح لنا جميعا بالخروج من تحت سحابة تاريخ مثقل بالمشاكل.

أخيرا، إنه يسمح بتمهيد الطريق أمام التسوية والتفاوض، مفضيا الى تحقيق اتفاق يقضي بالتوافق العادل والدائم بين الوطنية والاتحادية في ايرلندا. يجب علينا أن نرفع أبصارنا الى آفاق جديدة من الامكانيات التي فتحتها أمامنا التطورات التي جرت في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا. هذا هو هدف الحكومة التي أمثلها، وأعتقد أنه لا يمكن أن يكون لدينا هدف أسمى.

التكنولوجيا والموارد. وفي العديد من هذه المجالات، حدد مؤتمر ريو وجدول أعمال القرن ٢١ الصادر عنه الطريق أمامنا. ويسرني أن أقول أن لجنة التنمية المستدامة والأجهزة الأخرى المنصوص عليها في ريو تعتبر بداية مبشرة بالنجاح.

يجب أن نعترف بأن المسائل التي نتناولها تحت رعاية هذه الجمعية والمسائل التي تنشأ في الاتفاق العام للتجارة والتعريفية الجمركية (غات) ومؤسسات بريتون وودز لا يمكن أن تفصل بعضها عن بعض. وفي كل هذه المجالات، يجب أن يكون هدفنا إيجاد مجتمع دولي سلمي ومتكامل يقيد فيه شعورنا بالصالح المشترك تقييدا متزايدا اعتبارات القوة الوطنية والنفعية الفورية.

وكما بينت التطورات المثيرة في العلاقة الاسرائيلية الفلسطينية والتغييرات التاريخية المماثلة في جنوب افريقيا، يمكن إحراز تقدم حتى في أشد الصراعات عنادا إذا رغب أطراف الصراع في التطلع صوب مستقبل مشترك.

إن ايرلندا الشمالية تمثل تحديا ذا أبعاد متشابهة للحكومتين البريطانية والايرلندية ولشعبي الجزيرتين. البعض يقول أن الصراع أساسا غير قابل للحل. أنا لا أقبل هذا الكلام ولن أقبله. إنني، على غرار الأغلبية الواسعة من مواطني بلادي، أتشوق الى إحلال السلم في جزيرتنا.

إنني أريد أن أرى تسوية شاملة تمكن الرجال والنساء والأولاد من ممارسة حياتهم اليومية بسلام ودون خوف. وجميعنا في الجزيرتين ندفع ثمن الاخفاقات السياسية الماضية. يجب ألا نطلب من الأجيال المقبلة أن تتحمل ثمن مزيد من الفشل.

لست واهما فيما يتعلق بصعوبة المسائل، وأعلم أنه لا توجد حلول سهلة أو عاجلة، ولا خطوة واحدة يمكنها أن تنفي ضرورة القيام برحلة طويلة ومؤلمة. لكنني أعتقد أنه مع وجود حسن نية وتصميم كافيين، فإن بإمكان الحكومتين الايرلندية والبريطانية وزعماء الأحزاب الدستورية في ايرلندا الشمالية أن يخرجوا الناس الذين يمثلونهم ممن المأزق الحالي باتجاه مستقبل سلمي وآمن. وكما قلت في مكان آخر، إن أجزاء أحجية الصور المقطوعة يتعذر تركيبها مع بعض إلا اذا وجدنا الطريقة الصحيحة لذلك.

إن الحكومة الايرلندية على استعداد للاضطلاع بدورها الكامل في سبيل ذلك، وسنأتي الى أية محادثات

في أنغولا، تتعرض العملية التي ترعاها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره للنسف الآن من جانب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا والسيد جوناس سافيمبي من خلال رفضهما القبول بنتيجة الانتخابات. إن معاناة الشعب الأنغولي آخذة في التناقص. وفي هذا الجزء من العالم يموت الناس أكثر من أي مكان آخر نتيجة الحرب الأهلية. ومجلس الأمن، بعدما تعلم من خبرته في أنغولا، أصدر توصيات مفيدة وبالتأكيد ضرورية فيما يتعلق بموزامبيق. إن حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية بطيئة نوعا ما في تنفيذ هذه التدابير. إننا ندعوها إلى سلوك سبيل المفاوضات والتخلي عن التردد الذي أبدته، وأن تتحرك بحزم مع حكومة موزامبيق نحو تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار.

وفي الصومال، وبعد بداية مشجعة، يواجه عمل الأمم عقبات تخلف آثارا غير مؤقتة في طبيعة عملية حفظ السلم بالذات. ونحن لا نزال على اقتناع بأنه إذا كان التشدد ضروريا، فإن الحوار والتفاوض مع جميع الأطراف ضروريان بنفس القدر.

وفي جنوب افريقيا، تتواصل أعمال العنف، ويرتفع في كل أسبوع عدد الموتى نتيجة الهجمات التي تشن على وسائل النقل العام. إن هذا المناخ لا يتناسب مع انتخابات هامة وبالتأكيد حاسمة. ومع ذلك، فإن إرادة التغيير التي توجه أغلبية الأبطال في مأساة الفصل العنصري الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة يجب أن تسيطر على جميع أشكال التطرف. وبالنظر إلى هذا، ترحب بوركينا فاصو بالبيان الذي ألقاه رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نلسون مانديلا أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وفيما يتعلق برواندا وليبيريا والصحراء الغربية، فإن بوركينا فاصو يحدوها الأمل في إمكانية تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى تتمكن شعوب هذه المناطق من العيش بسلام بعد طول انتظار.

إن اندلاع الأزمات ذات الأساس العرقي أو الديني أو خلاف ذلك يتواصل، في حين يستمر الصراع في البوسنة والهرسك متحديا القانون الدولي ومجلس الأمن. لذلك يجب علينا أن نرحب بحقيقة أن العملية التي جرت في كمبوديا والسلفادور أفضت إلى بدء التطبيع، ويجب علينا أن نشجع الكويت والعراق على التقيد بقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣).

السيد سانون (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن أبدأ الادلاء ببياني، أود أن أقدم تعازي إلى الهند حكومة وشعبا على الكارثة الطبيعية التي حلت بهما للتو. وأود أن أؤكد لهما بالنيابة عن شعب بوركينا فاصو إننا نشاطرهما الحزن العميق.

أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد إنسانالي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وأن أتمنى له كل نجاح في الاضطلاع بالمسؤوليات الهامة الملقاة على عاتقه.

وأود أيضا أن أشيد بسلفه السيد ستويان غانيف ممثل بلغاريا على تفانيه لدى ترؤس أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بالدول الجديدة التي انضمت إلى منظماتنا. إننا نتطلع قدما إلى مشاركتها الفعالة في أعمال الجمعية العامة حتى نتتمكن معا من السعي إلى إحلال السلم وتحقيق التنمية لشعوبنا وكفالة العدالة بين الأمم.

واسمحوا لي أيضا أن أنقل إلى الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي أصدق تهاني وتشجيع حكومة بوركينا فاصو حيال الجهود الدؤوبة التي يبذلها يوما بعد يوم لصون السلم في جميع أنحاء العالم وأيضا لإعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة.

وفي حين أن المثل التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة تبقى ملزمة كما كانت منذ اليوم الأول، يستمر المجتمع الدولي في المعاناة من مغبة المواجهة بين الشرق والغرب. وما قلته في الدورة السابعة والأربعين يبقى صحيحا:

"فانهيار كتلة من الكتلتين لم يحل المشاكل العالمية، وإنما أكد على الانقسام بين الشمال والجنوب؛ وعلى الجراح القديمة التي لم تلتئم بعد؛ وعلى التناقضات الداخلية في داخل المناطق الإقليمية؛ وعلى الانقسامات بين الأمم".

(A/47/PV.21، ص ٨٦)

وفي افريقيا، تتفاوت التوقعات بين توقعات مصحوبة بالقلق في بعض الحالات وتوقعات مصحوبة بأمل مشوب بالحذر في حالات أخرى. وفي هذا الصدد، أصبح الرئيس بليس كومبوري نشطا في الوساطة دون الإقليمية، وهو بهذا يقدم إسهامنا في سبيل تحقيق هذا الهدف الكبير لافريقيا.

المخاطر، فتح باب التوقيع على معاهدة لمنع الانتشار، ودعيت جميع الدول تقريبا الى التوقيع عليها والانضمام اليها. وهذه مبادرة حميدة، إلا أنها غير كافية. ولكي يكون هناك أي معنى لمعاهدة منع الانتشار، لا بد للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عنها في الوقت المناسب، ولا بد أن يتحرر كوكبنا من التهديد النووي تحررا حقيقيا كاملا. إذ أن صون الجنس البشري وصون الكوكب يتهددهما أمران، هما: التهديد النووي، والضرر الذي تلحقه بالبيئة.

تشارك بوركينا فاصوا على نحو فعال في أعمال لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، وفي أعمال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الضرر الذي يصيب البيئة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية يأتي من الجهود المبذولة للبقاء على قيد الحياة أكثر مما يأتي من الرغبة العارمة في الاستهلاك بأي ثمن. إذ أن الصلة بين التنمية والبيئة تحدد أيضا الصلة بين احترام حقوق الانسان والتنمية. ولعل إحدى الحقائق الكبرى التي أبرزت و قبلت في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان، المعقود في فيينا، هو الحق في التنمية. ولا يمكننا الحديث عن حقوق الانسان اذا ما تعرضت للخطر حقوق الانسان الأولية - بل أبسط حقوق الانسان - بفعل السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية والتجارية التي يسقط بعض الناس ضحية لها. فالالتزام بحقوق الانسان في هذه الأيام هو التزام بتغيير العالم في كل مكان وبتقبل ما في كل فرد من عناصر تمثل الشخص الذي نريد أن نكونه وأن ندافع عنه. إن الجنس البشري بأسره هو ما يجب أن ندافع عنه، ولا شيء آخر؛ إذ أن أي نهج آخر يعني الخضوع للتقسيمات الضارة المشكوك فيها التي تفرق الناس الى شيع.

وفي نفس السياق، لا بد أن تعلن الحرب في كل الجبهات على النكبتين التوأم المتمثلتين في متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وإساءة استعمال المخدرات، وذلك باستعمال جميع الموارد المتاحة وفي الفترة من ٨ الى ١٣ شباط/فبراير من هذا العام، عقدت بوركينا فاصو سلسلة من الحلقات الدراسية الوطنية بشأن المخدرات، أكدنا فيها مرة أخرى الحاجة الى توفير المساعدة والدعم للبلدان الأشد حرمانا لكي يتسنى وقف هذا الخطر.

أمامنا مواعيد محددة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥

وبينما تبدو الصورة مشوشة من الناحية السياسية، فأنها أحلك من الناحية الاقتصادية. فالالاقتصاد العالمي في حالة ركود. إن افريقيا وقد أثقل كاهلها بعبء الدين، وانخفاض أسعار المواد الخام، وتدهور معدلات تجارتها، ووقوع الكوارث الطبيعية، والتقلبات المناخية، والتصحر والجفاف، تئن تحت وقع الكوارث واحدة بعد أخرى. إذ أن برامج التكيف الهيكلي تضغط بشدة متزايدة على القارة التي خرجت من السباق على الرغم من مواردها وما تقدمه من تضحيات. والمشكلات معروفة، وتكرارها هنا الآن يبدو وكأنه شكوى متكررة عقيمة. وكذلك، فإن الحلول معروفة. وفي هذا الصدد، لا يزال من المتعين تنفيذ برنامج العمل الجديد من أجل تنمية افريقيا في التسعينات.

بعد مضي عام على مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، لا تزال الالتزامات والوعود المقطوعة في انتظار الوفاء بها. إلا أن نفس الأقلية تواصل إهدار موارد الكوكب الطبيعية، بينما يزداد الفقر ويترسخ في المناطق التي اعتادت أن تراه من آن لآخر أو يحل بها كظاهرة محدودة المكان.

إن القرية العالمية لم تعد مجرد شعار؛ فلقد أصبحت حقيقة معاشه تؤثر في الوقت نفسه على مفهوم الأمن. إذ أن قوانين جديدة تظهر في كل مكان، في محاولة لوقف طوفان جديد، هو الهجرة. وهذه التدابير هي وهم وستظل كذلك لفترة طويلة لأن الناس لا يدركون، أو يرفضون أن يدركوا، أن السبب الأصلي للمشكلة يكمن في أوجه اللامساواة الاقتصادية الاجتماعية التي تصيب العالم.

وبالإضافة الى ذلك، سيسبب النمو السكاني ضغطا لا يحتمل اذا لم تنفذ الآن سياسات إنمائية حقيقية. وتكمن المأساة في تركيز الموارد في أيدي أقلية أكثر مما تكمن في ندرة هذه الموارد. فالمجتمع الذي يعرف نواقصه ونقاط ضعفه يستطيع على الرغم من ذلك أن يشفي نفسه اذا توافرت لديه الإرادة في التوصل الى العلاج اللازم وتعاطيه.

ولا بد من إنهاء مفاوضات مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة - جولة أوروغواي - بأسرع ما يمكن وأن تراعى احتياجات البلدان النامية.

ومرة أخرى فإن مفهوم الأمن هو الذي أدى الى التراكم الرهيب لأسلحة الدمار. فالأسلحة النووية هي ذروة الانجاز لهذه المسيرة نحو الهاوية. ولتحديد

أخرى على مجلس الأمن لأنه الوريث المباشر لميزان القوى الذي نشأ عن الحرب العالمية الثانية. بعد ٤٨ عاما من تلك الحرب، يمكن بالتأكيد فتح باب المناقشة. إلا أنه كما قالت بوركينا فاصو خلال الدورة السابعة والأربعين،

"ومن الواضح أنه يجب استعراض دور مجلس الأمن وتكوينه. ولكننا نخشى أن تقتصر نتيجة المناقشة على مجرد توسيع ناد يواصل أعضاؤه اعتبار العضوية امتيازاً لا مسؤولية جسيمة. فلا بد من تغيير روح المجلس بل ربما طبيعته. ومن الجلي أن علينا أن نبدأ المناقشة حول مجلس الأمن، حتى وإذا كنا لا نزال مقيدين بأحكام المادة ١٠٨ من الميثاق. فتطبيق الديمقراطية في العلاقات الدولية أمر ضروري". (A/47/PV.21، ص ٨٧)

في هذه البيئة السياسية الاقتصادية الاجتماعية الدولية، استمعنا في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الى الأنباء التي تحدثت عن اللقاء الذي تم بين شقيقين ترعرعا في الوطن نفسه ولكنهما رفضا حتئذ أن يعترف كل منهما بالآخر. وأن بوركينا فاصو تشيد بهذا الاعتراف المتبادل. والأمر متروك للقادة الفلسطينيين والاسرائيليين والشعبين الفلسطينيين والاسرائيلي كي يقررا ما اذا كان هذا هو المقدمة المفيدة المحمودة التي تمهد لاختيارهما لطريق طويل معقد، وبرفقتهما المجتمع الدولي، الذي يمنحهما أطياب أمنياته ومساغيه الحميدة.

إن هذا الأمل أشبه بشعلة خافتة لا بد من الابقاء على اشتعالها؛ إن صورة انسانيتنا هي التي يجب أن نسهر للحفاظ عليها دائما. وهذا أمر لن ننجح فيه الا اذا عملنا معا.

السيد حميد (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي السرور البالغ لي أن أرى إبننا بارزا من أبناء غيانا يدير دفة أعمال هذه الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. إن سري لانكا وغيانا يربطهما تقليد طويل من التعاون في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز وفي الكمنولث.

وتعرب سري لانكا أيضا عن تقديرها لسعادة السيد ستويان غانيف من بلغاريا، الذي ترأس الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

وقبل أن أبدأ كلمتي، أود أن أعتنم هذه الفرصة

وعلينا أن نستعد لها بالعمل الشاق والتفاني لكي نواجه عندئذ مشكلات السكان في مؤتمر القاهرة العالمي؛ ولكي نعزز حقوق المرأة في المؤتمر الذي سيعقد في بكين؛ بينما نركز، في كوبنهاغن على احتياجات التنمية الاجتماعية ونستجيب لهذه الاحتياجات.

وتستلزم المشكلات التي عدتها الى تعاون الجميع تعاوننا دائما. وبينما نخلف الحرب الباردة وراةنا، لا نجد لدينا أداة للتعاون أفضل من الأمم المتحدة. إلا أن الأمم المتحدة في حالة تدعو الى القلق لأن أحوالها المالية سيئة، وهذا لأن البعض من أكبر المساهمين لم يفوا بالتزاماتهم. ولذلك يصعب الحديث عن إصلاح المنظمة وإعادة تشكيلها وتنشيطها في وقت لم تتحقق فيه المهمة الأولية. وهذه هي المشكلة الأولى لأنها هي المشكلة الأشد إلحاحا.

تتصل المشكلة الثانية بحالة الفوضى في العالم. وهذه الحالة تتسبب في نشوء عمليات لحفظ السلم، يؤثر تواترها وتنوعها على أداء المنظمة، وسيكون لهما في المستقبل أثر أكبر من ذلك. ونحن نوافق على إشارة الأمين العام الى الدبلوماسية الوقائية بوصفها أحد الحلول. وفي هذا الصدد، أنشأت افريقيا، في اجتماع القمة الأخير الذي عقدته منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٣ آلية لاتقاء الصراعات والتحكم فيها وتسويتها.

وتنشأ المشكلة الثالثة عن عدم قدرة هيكل المنظمة على الاستجابة لطبيعة المشكلات التي ستواجهها من الآن فصاعدا. وهنا مرة أخرى، ورغم احتياجنا الى الخيال الخصب لكي نشرع في نهج جديدة ونطبق حلولاً مبتكرة تعالج المشكلات القديمة والحديثة، ينبغي ألا يغيب عن أبصارنا أنه لا بد أن يشترك كل واحد في الحلول المقترحة.

وتنشأ المشكلة الرابعة عن فكرة الديمقراطية. فلقد أعلن مرارا أنها دواء شاف لجميع الأمراض، إلا أنها لا يمكن أن تظل مجرد راية للقتال تلوح بها أمام القوات الجديدة التي انضمت لتوها الى صفوف المدافعين عن القضية. إذ يجب تحويل الديمقراطية الى وسيلة عمل لتحقيق أشياء أفضل، ولتحقيق المزيد. وسواء كانت الديمقراطية داخل الدول أو فيما بين الدول، فإنها نبتة لا تكف عن النمو متى بدأت في ذلك.

هكذا نصل الى سؤال عن الطريقة التي يفضلها يمكن لهيئة فرضت عليها القيود أن تعمل من أجل الجميع ولصالحهم. وفي الوقت الحالي تنطبق اعتبارات

التوتر والمنازعات.

فالحالة في البوسنة تعطينا من الأسباب ما يدعونا الى التصويت بعدم الثقة في القيادة السياسية في عصرنا هذا. فقد أصابت هذه الحالة العالم بصدمة. ومن الواضح أن المجتمع الدولي لا يزال غير قادر على السمو فوق الاعتبارات الأناضية الضيقة. ومن الأهمية بمكان التوصل الى حل مبكر يلبي تطلعات كل الأطراف المعنية.

ولقد شهدنا بانزعاج تصاعد تيار العنصرية في بلدان كثيرة، الأمر الذي يشكل انتهاكا للأسس التي تقوم عليها الغايات والأهداف التي تعزز بها تلك البلدان. وليس من المهم في هذا المقام أن نشخص الأسباب، فالأهم من ذلك أن نضع حدا لهذه الاتجاهات الخطرة والقبیحة. وليس هذا مجرد تحد لحكوماتنا وحدها. فعلى جميع الرجال والنساء ذوي النوايا الطيبة أن يتضافروا من أجل مكافحة هذا الشر.

لقد أدى تنفيذ الاتفاقات الأخيرة للحد من الأسلحة وتجميد خطط توسيع نطاق سباق التسلح ومدته الى الفضاء الخارجي الى تعزيز احتمالات التوصل الى نزع سلاح حقيقي. ومنذ عام ١٩٩١ أخذت نضقات الدفاع العالمية تسير في اتجاه نزولي. ولا بد لنا من أن نتوصل الى خاتمة ناجحة لمؤتمر عام ١٩٩٥ المعني بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن دواعي السرور لسري لانكا الإبرام الناجح الأخير لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يشمل نزع السلاح الحقيقي تدابير لخفض تدفقات الأسلحة التقليدية. فالنقل غير المقيد للأسلحة والمتفجرات الى الجماعات المتطرفة المارقة يهدد بزعزعة استقرار البلدان الصغيرة.

وفي سياق مماثل، تود سري لانكا أن توجه نظر الجمعية العامة الى المبادرة الخاصة بإنفاذ حظر دولي على استخدام الألغام في الحروب. وتظهر بوضوح الآثار المأساوية لاستخدام الألغام في آلاف الضحايا الذين بترت أطرافهم في بقاع كثيرة من العالم، وهي تقتضي اهتماما دوليا عاجلا.

وهناك إدراك منتشر الآن بأن الأمن لم يعد مرتهاña بالاعتبارات العسكرية وحدها. فلا بد من أن يأخذ بعين

لأعرب باسم حكومة وشعب سري لانكا عن عميق أسانا للمأساة الرهيبة التي أصابت شعب الهند في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع هذا الأسبوع.

إنني أنقل معي تحيات فخامة دينفيري باندا ويجيتونغ رئيس جمهورية سري لانكا وأطيب تمنياته بنجاح هذه الدورة للجمعية العامة في مساعيها من أجل السلم العالمي.

وترحب سري لانكا بالدول الأعضاء الجدد التي انضمت الى عضوية الأمم المتحدة هذا العام.

ونشكر الأمين العام سعادة السيد بطرس بطرس غالي على تفانيه وقيادته الشجاعة في التصدي لتحديات السلم والتنمية التي تواجهنا.

لقد انقضت أربعة أعوام منذ أن خاطبت الجمعية العامة وتتحقق الآن الآمال التي أعربنا عنها آنذاك من أجل إقامة نظام عالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة، رغم وجود مشاكل عدم الاستقرار على الساحة الدولية.

وتعطينا الاتجاهات السياسية الدولية الحالية أملا جديدا في أن تدار العلاقات بين الدول وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بفلسطين، ترحب سري لانكا بالاعتراف المتبادل الذي تم بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. ونأمل في أن تؤدي الترتيبات المرحلية التي يجري الاتفاق عليها الآن الى التوصل في نهاية المطاف الى تسوية شاملة ودائمة للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها.

وفي جنوب افريقيا، ثبتت صحة المعارضة وطيدة العزم التي أبدتها حركة عدم الانحياز للفصل العنصري، وكذلك دعواها الى إقامة جنوب افريقيا حرة وديمقراطية ولا عنصرية. وكما قال الرئيس نيلسون مانديلا في الأسبوع الماضي في وصف هذه الحالة: فإن "العد التنزلي نحو الديمقراطية قد بدأ".

كما أن كمبوديا، وهي عضو مؤسس في حركة عدم الانحياز، أصبحت الآن حرة. ونحن نرحب بهذا التطور ونهنئ الأمم المتحدة على الدور الذي اضطلعت به في هذا الصدد.

من المؤكد أن هذه التطورات تعطينا التشجيع والأمل ولكن هذا لا يعني أن العالم أصبح الآن خاليا من

الاقليمي في اتجاهات جديدة متعددة، تضمنت التخفيف من حدة الفقر، وانشاء الترتيبات التجارية التفضيلية في جنوب آسيا وصندوق التنمية لجنوب آسيا وميثاق للأطفال. وترى سري لانكا ان رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي يجب أن توسع آفاقها لتتجاوز التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

وحتى نشارك تجاربنا الاقليمية مع المجتمع الدولي فان سري لانكا تؤيد اعتبار موضوع تخفيف حدة الفقر موضوعا رئيسيا ينبغي النظر فيه في القمة الاجتماعية العالمية القادمة. واقتناعنا ثابت بأن برامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية يجب أن توفر قاعدة أمن لأشد الناس فقرا إلى أن توزع ثمار النمو الاقتصادي على نطاق واسع في جميع قطاعات المجتمع.

بالأمس احتفلنا بالذكرى السنوية الثالثة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وفي رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي وضعنا لأنفسنا أهدافا محددة لمنتصف العقد يمكن تحقيقها لمواجهة الاحتياجات الأساسية للأطفال في جنوب آسيا. كما أننا نرحب بالمؤتمر العالمي للمرأة الذي سيعقد في بيجينغ باعتباره فرصة لتركيز اهتمام العالم على القضايا المتعلقة بالمرأة والتنمية.

وسري لانكا، كدولة جزرية، لها مصلحة خاصة في المساعي الدولية لاقامة نظام قانوني جديد للمحيطات. وفي عام ١٩٧١ اقترحت سري لانكا اعلان المحيط الهندي منطقة سلم. وقد تغير المسرح العالمي منذ ذلك الحين، وقد حان الوقت الآن لدراسة نهج جديدة بديلة. وثمة مبادرة اقليمية أخرى تتقدم بها سري لانكا لعقد مؤتمر للشؤون البحرية للمحيط الهندي، وتعتبر هذه المبادرة مسعى تعاونيا لتطوير الموارد البحرية في المنطقة.

إن التزام حكومة سري لانكا بضمان حقوق الانسان لجميع مواطنينا أمر أساسي في كل سياساتنا وسنعزيز سياستنا المتمثلة في التعاون الصريح مع الأمم المتحدة. ويجب أن تحترم أوامر القانون الانساني. وعندما تطبق الجزاءات الاقتصادية باعتبارها أداة لعمل عقابي، يجب ان نضمن توفير الحماية الكاملة للاحتياجات الانسانية لشعب البلد المعني.

إن انتهاء الحرب الباردة والزخم الجديد نحو التحرر الاقتصادي لم ينقصا بأي شكل من الأشكال التزام سري لانكا بمبادئ عدم الانحياز. ففي قمة جاكارتا كان هناك توافق آراء بان الحملات السياسية

الاعتبار الأزمات الاقتصادية، والفقر، والجوع، والهجرات الجماعية، والارهاب الدولي، وتلوث البيئة. وتمتضي هذه التطورات تنشيط الأمم المتحدة.

في عام ١٩٩٥ ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها. إن المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الأمم المتحدة وهو المساواة في السيادة بين جميع الدول لا يزال سليما اليوم. وقد أكد الأمين العام هذا المبدأ في تقريره "خطة للسلام". ويجب احترام مبدأ المساواة في السيادة على الصعيد العملي اذا ما أردنا أن تنجح الاقتراحات الجريئة التي تضمنتها "خطة للسلام".

وفي الوقت الذي يستمر فيه التحول نحو نظام عالمي جديد، ستعرض الأمم المتحدة لضغوط كبيرة كي ترقى إلى مستوى مثلها. ومع ذلك فحتى تحصل الأمم المتحدة على أكبر قدر ممكن من التأييد، يجب عليها أن تعمل على أساس مجموعة من المبادئ التوجيهية المقبولة. وفيما يتعلق بالنزاعات الوطنية، يجب النظر في تدخل الأمم المتحدة بناء على طلب من الدولة العضو المعنية فقط. ويجب تشجيع جهود السلام النابعة من المنطقة واحترامها.

لقد تلقت الروح الاقليمية زخما جديدا وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم تعاونها الكامل للاتجاهات والمبادرات الاقليمية هذه. إن العقبة التي لا تزال قائمة أمام الوحدة الاقليمية هي مسألة المنازعات على الحدود. وقد قدمت حركة عدم الانحياز مقترحات مفيدة في هذا الصدد، بما في ذلك الاقتراح الذي قدمته سري لانكا بتشكيل لجنة لمنازعات الحدود. وفي الآونة الأخيرة استخدم مجلس الأمن نفسه سلطته لحسم النزاع على الحدود بين الكويت والعراق، ونحن نؤيد جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الصدد.

اسمحوا لي أن انتقل الآن إلى الكلام عن جنوب آسيا وهي المنطقة الاقليمية التي نعيش فيها والتي تضم سبع دول ويسكنها أكثر من بليون نسمة. قبل ١٢ عاما تقريبا كان من دواعي سروري ان افتتح في كولومبو الاجتماع الأول لبدء رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي. ومنذ ذلك الوقت، كان مبعث الارتياح الدائم ان نلاحظ التطور المستمر للتعاون الاقليمي في جنوب آسيا. واليوم سعدنا بالاستماع إلى رئيسة وزراء بنغلاديش، الرئيس الحالي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، التي تتقدم الرابطة إلى الأمام بفضل رئاستها المقتدرة. وفي العام الماضي، وخلال فترة رئاستنا للرابطة قادت سري لانكا رابطة جنوب آسيا للتعاون

سينغي بريماداسا، رئيس الدولة المنتخب انتخاباً صحيحاً، وقع الصدمة على العالم. وهذا العمل الإرهابي، الذي كان يهدف إلى زعزعة استقرار البلد، قد أحبط أثره بفضل النقل السلمي للسلطة خلال ٢٤ ساعة مما برهن على قوة ونضج النظام الدستوري والديمقراطي في سري لانكا.

ولم تتردد الحكومة أبداً في سعيها إلى تحقيق هدف التوصل إلى حل سياسي للصراع في شمال شرق البلاد. ولقد أمضيت أنا نفسي ١٤ شهراً تقريباً في التفاوض مع المجموعات المسلحة بحثاً عن حل سلمي يكون مقبولاً من الجميع. وخلال الـ ١٤ شهراً هذه، ساد السلام في الشمال والشرق، ولكن للأسف، قطعت هذه المجموعات المفاوضات بعد إنقضاء هذه المدة لأسباب لم يفصحوا عنها. ولقد ترأست أيضاً، لسنة ونصف سنة، المؤتمر الجامع لكل الأحزاب الذي تدارس مسألة الحل السياسي لما يزيد عن ثمانية أشهر.

ومنذ عدة أشهر تعمل لجنة برلمانية مختارة برئاسة عضو برلماني من المعارضة من أجل التوصل إلى حل، وبهذا فإن البحث عن الحل السياسي لا يزال مستمراً. ووسط الصراع، حافظنا على تدفق الأغذية والامدادات الطبية وغيرها من الامدادات، والخدمات مثل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية في المناطق المتضررة. ويعترف الكثيرون بأن هذا يمثل إنجازاً غير عادي.

وعلى الجبهة الاقتصادية، تواصل الحكومة في ثبات تطبيق سياسات إقتصادية إنفتاحية منذ ١٩٧٧. ونتيجة لذلك قطعت سري لانكا شوطاً كبيراً في سبيل الدخول في عداد الاقتصادات الحديثة التصنيع. وسجل الاستثمار الأجنبي قفزة كبيرة في العام الماضي، مما يوضح ثقة المستثمر في الاستقرار الاقتصادي في سري لانكا وفي القدرة على التنبؤ بالتطورات المحتملة. ولدينا قناعة راسخة الجذور بأن التنمية الاقتصادية المستدامة وتشكل أحسن دفاع ضد القوى الانقسامية في المجتمع المتعدد إثنية وثقافياً.

ولدى مخاطبتي الجمعية العامة في ١٩٨٨، اقترحت أن نتجه بأنظارنا إلى ما وراء هذا المبنى وإلى ما يتجاوز القرارات والخطب فنركز اهتمامنا على وقع أعمالنا على الملايين من الأشخاص الذين نمثلهم.

ومن الحكمة أن نذكر أنفسنا بأن صيانة السلم العالمي عملية متعددة الأبعاد وأن جدول أعمال الأمم المتحدة السياسي يجب أن يسير يداً بيد مع جدول

الموجهة ضد العنصرية والاستعمار والفصل العنصري استكملت إلى حد كبير الآن. وتبقى القضية الرئيسية التي لم تحل لوقتنا الحالي هي التباينات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. إن التكامل الاقتصادي أصبح حقيقة عالمية. ونحن نكرر مناشدة حركة عدم الانحياز لجميع البلدان المتقدمة النمو بأن تنظر على نحو إيجابي في الدعوة إلى وضع ميثاق جديد للتنمية بين الشمال والجنوب، يعتبر مشاركة ديمقراطية تحررية جديدة من أجل إيجاد حلول اقتصادية عالمية. وهناك الآن كثرة نسبية للسيولة في الأسواق الخاصة. ووصول البلدان النامية إلى هذه الموارد ليس سهلاً بسبب أسعار السوق الخاصة ومن ثم هناك حاجة إلى آلية لسد الفجوة بين ما هو متاح وما يمكن تحمله. وتصبح هذه المبادرة أمراً عاجلاً في ضوء الصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك حاجة متزايدة اليوم للتعاون الاقتصادي العالمي بسبب ظهور عدد من الدول الجديدة. ويجب توفير كل المساعدات اللازمة لهذه الدول الجديدة حتى تستكمل مسيرتها نحو الديمقراطية. ولكن يجب ألا يتحقق هذا على حساب بلدان نامية أخرى.

وفي جنوب آسيا، شرعنا في تطبيق سياسات تنمية الصادرات وتحرير التجارة والمبادلات الخارجية وذلك على الرغم من تأثرنا الشديد بالاتجاهات غير المؤاتية في أسعار السلع الاستهلاكية وبالتدابير الحمائية في أسواق البلدان المتقدمة النمو. إن الجهود التي نبذلها على المستويين الوطني والإقليمي لن تنجح إلا إذا كان هناك التزام متبادل بسياسات التجارة الحرة على المستوى الدولي. وفي هذا الصدد من الضروري أن تختتم قريباً على نحو عادل ومنصف، جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية، ونأمل أن تتمكن البلدان الصناعية من حل القضايا التي تفصل فيما بينها. بيد أنها في الوقت نفسه يجب ألا تركز على مشاكلها الخاصة فقط مع إستبعاد التوصل إلى نتيجة متوازنة لجميع المشاركين في المفاوضات.

وسري لانكا هي دولة جزرية تلتزم بالتزاماً فريداً في نوعه بالرفاهية الاجتماعية. ولسنوات عديدة لم تكن في حاجة بالفعل إلى ميزانية دفاعية. ولدى تفجر الإرهاب بهذه القوة، اعتقد الكثيرون أن سري لانكا ستتمكك.

ومؤخراً، كان للاغتيال الوحشي للرئيس رانا

أعمال التنمية.

المجتمعات بسبب ما تولده من ألم ويأس. ومع ذلك يبذل دوما المزيد من الجهود الحميدة من أجل بناء عالم جديد لا يقوم على الديمقراطية والتنمية فحسب، بل يقوم أيضا على احترام حقوق الانسان بوصفه ضرورة مطلقة.

وتبدأ بلدان كثيرة في اضافة الصبغة الديمقراطية على أنظمتها السياسية والاجتماعية. وتصبح هذه التغييرات صعوبات وصددمات لأن الديمقراطية درس يصعب تعلمه ويتطلب تدريبا طويلا تزداد صعوبته عندما يكون الاطار الاقتصادي الاجتماعي هشاً. ويجب أن يضاف إلى ذلك أيضا التشوش لدى بعض العقليات التي ليس لديها استعداد طيب للتغيير. وفي هذا المقام، هناك حاجة إلى الصبر وحسن النية بل وإلى الحصول على المساعدة من المجتمع الدولي إذا كان لنا أن نتحاشى ما هو أسوأ.

وتسلك العملية الديمقراطية في الكونغو طريقا وعرا للغاية. فبعد المؤتمر الوطني الذي أدى إلى فترة انتقالية صعبة، جرى تنظيم انتخابات كانت نتيجتها انتخاب السيد باسكال ليسوبا رئيسا للدولة بطريقة ديمقراطية حاز فيها على ٦١ في المائة من الأصوات. وكان يمكن أن نعتقد في ذلك الوقت أن البلد يسير في الطريق السليم. ولكن مما يؤسف له أن ٢٥ عاما من الأنظمة الشمولية تركت عواقبها الوخيمة. فالانقسامات داخل الأغلبية البرلمانية الجديدة توشك أن تؤدي إلى اقتراح بتوجيه اللوم، اقل ما يقال فيه أنه سابق للأوان، فلم تمر بعد سوى ثلاثة أسابيع بالكاد على تشكيل أول حكومة.

وبعد فشل العديد من محاولات المصالحة، اضطر رئيس الجمهورية إلى حل الجمعية الوطنية ليتمكن الشعب صاحب السيادة من اعطاء البلد أغلبية واضحة يتمكن الرئيس من الحكم من خلالها. وقد اعترضت أحزاب المعارضة على هذا الحق الدستوري، مما زاد من تفاقم الأزمة السياسية. وبفضل ارادة رئيس الجمهورية المعلنة في التمسك بالوسائل السلمية، ووساطة القيادة العليا للقوات المسلحة الكونغولية، بالاضافة إلى المساعي الحميدة للسيد عمر بونغو رئيس جمهورية غابون، تسنى ابرام اتفاق في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، لا يقضي فحسب بانشاء حكومة تتألف أغلبية المشاركين فيها - أكثر من ٦٠ في المائة من المعارضة، بل أيضا إلى تكليف الأحزاب السياسية بتنظيم انتخابات الهيئة التشريعية على أساس منصف.

ودولنا كلها شريكة في رحلة المستقبل. وإني لأتساءل كيف يكون حكم التاريخ علينا؟ لن يكون الحكم على أساس انتصاراتنا العسكرية واستعراضات القوة، ولا على أساس بلاغة المناقشات والشعارات المتأنقة. بل سيكون الحكم علينا على أساس نجاحنا في تحويل الأسلحة إلى أدوات للتنمية من أجل القضاء على الفقر، والجوع، والمرض، والجهل، ومن أجل أن نتعلم كيف نعيش في بيئة مستدامة وفي وئام مع عالمنا الهش المحدود.

السيد بونكولو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

استسمحكم شأني شأنى المتحدثين السابقين في أن أبدأ بياني بضم صوتي إلى أصوات الذين تكلموا هنا للتعبير عن تعازينا القلبية لوفد الهند ولشعب الهند وحكومتها لوقوع الزلزال المدمر الذي أودى بحياة الآلاف من البشر.

يسعدني أيما سعادة أن أتقدم بتهانى الصادقة للسفير إنسانالى، لإنتخابه عن جدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. ولدي إقتناع بأن خبرته الكبيرة ستضمن لنا النجاح في أعمالنا. ولسلفه، سعادة السيد ستويان غانيف، ممثل بلغاريا، أود أن أعرب عن تقديرنا للطريقة التي أدى بها مهامه. ونود أن نشيد أيضا بالأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، لديناميته ولمبادراته العديدة التي اتخذها للنهوض بالسلم والأمن الدوليين. وأخيرا، فإن وفدي يرحب بوجود دول جديدة بيننا، فقبولها في العضوية انما يعزز الطابع العالمي لمنظمتنا.

ومثلما نفع كل عام، فقد حان من جديد وقت تقييم الحالة الدولية.

إن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب، إذ قللت من التوتر الذي كان قائما، وإذ نهضت بتسوية بعض الصراعات، قد أثارت آمالا عريضة في السلم والتعاون. ولكنها اطلقت في نفس الوقت قوى أصبح من اللازم توجيهها الوجهة التي ستجنب بها وقوع تجاوزات جديدة تفضي إلى توترات جديدة.

إن "خطة للسلم" تذكرنا على الوجه اللازم بوجود قضايا أخرى خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين فضلا عن مستقبل الانسانية، مثال ذلك الفقر وتدهور البيئة وأزمة الدين. وهذه الآفات المختلفة هي بالفعل شرور وبيلة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار العديد من

اقتصادها هش ووضعها المالي متداع. ولهذا تناشد حكومة بلدي المجتمع الدولي تقديم معونة عاجلة لمساعدة جميع الكونغوليين الذين حرموا من ممتلكاتهم أو أصيبوا بأذى.

وعلى الرغم من هذه الحالة المضجعة التي كان يمكن أن تؤدي إلى موقف متشدد من قبل السلطات، فتحت حكومة الجمهورية الباب على مصراعيه للمفاوضات. وبالتالي، تسنى بفضل توسط الرئيس بونغو رئيس غابون مرة أخرى، توقيع اتفاق، هو الاتفاق المسمى باتفاق لبيرفيل، بحضور مراقبين أجنب في ٤ آب/أغسطس الماضي. وهذا الاتفاق الذي أكد نتائج الجولة الأولى، يدعو إلى استئناف الجولة الثانية من انتخابات الهيئة التشريعية التي قاطعتها المعارضة أولاً. أما النزاع على الانتخابات فستقضي فيه هيئة تحكيم دولية مكونة من قاضيين تعينهما المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقاضيين تعينهما الحكومة الفرنسية، وقاض تعينه حكومة غابون.

وبالتالي، يراود الحكومة أمل كبير في أن تتمكن، بناء على هذا التصويت وعلى حسم النزاع على نتيجة الانتخابات، من ارساء الأساس المتين للسيادة الحقيقية للقانون بتشكيل كل الأجهزة الدستورية.

هذه هي الحالة في الكونغو اليوم. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لجميع البلدان والوكالات التي تفضلت بمساعدة شعب الكونغو على حل أزمة تهدد السلم في ذلك البلد تهديدا خطيرا ويمكن أن تقوض الوحدة الوطنية وتعرض مستقبل العملية الديمقراطية نفسها للخطر. وتود حكومة الكونغو أن تؤكد من جديد هنا، وعن طريقي، التزامها بأن تمتثل لقرار هيئة التحكيم ونتائج صناديق الاقتراع.

ان الكونغو يحتاج مرحلة صعبة للغاية. والوضع السيء للاقتصاد والبنية الاجتماعية فيه يدفع الحكومة إلى إجراء اصلاحات اقتصادية. ومما يؤسف له أن القلاقل السياسية والاجتماعية أحبطت فرص القيام بهذه الاصلاحات حتى الآن. وتتناول هذه الاصلاحات، ضمن جملة أمور، هيكله القطاع الانتاجي للدولة من جديد من خلال الانسحاب الكلي أو الجزئي للدولة، وتمويل الانعاش الاقتصادي، واعادة تنظيم الدين الخارجي واعادة التفاوض بشأنه، وأخيرا تحمل التكاليف الاجتماعية لهذا التعديل.

وإذا كان لهذه الجهود، والتضحيات التي تستلزمها، أن تؤتي أكلها، فلا بد من دعمها بالمعونة

وهكذا نظمت الدورة الأولى لهذه الانتخابات في أيار/مايو الماضي دون أي حوادث هامة وبحضور مراقبين أجنب لم يتوانوا عن الشهادة على صحة إجراءات التصويت. وقد تبينت المعارضة أنها أصبحت أقلية نتيجة لذلك التصويت فراحت تطعن باستمرار في تلك النتيجة مطالبة الجهاز المشرف على تنظيم التصويت باعتبارها باطلة، بينما ينص قانون الانتخابات في الكونغو على أن المنازعات الانتخابية من اختصاص المحكمة العليا، وهي الهيئة القضائية الوحيدة المختصة إلى أن يتشكل المجلس الدستوري.

وبحيل معينة، وعمليات تخريب متقنة، وتكتيكات معطلة، ومناورات استبدادية فيها تجاهل للمصلحة العليا للدولة، تعدت المعارضة الكونغولية، عن عمد، على العملية المؤسسية التي كان يرجى ان تؤدي إلى الديمقراطية والتنمية. وبعد المؤتمر الوطني المشهود، لم يكن هناك من يتخيل أن الكونغوليين سيجدون أنفسهم وقد أصبحوا لاجئين في بلدهم. وإذا كان حق الشعب في العصيان المدني قد يبدو نتيجة طبيعية لدستور بلدنا، فان هذا العصيان لا يصح أن يكون معناه تدمير النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد. وحتى وان توفرت شروط ذلك العصيان، فمن الصعب أن نفهم اقتناء الأعتدة الحربية والأسلحة وتوزيعها على نطاق واسع، بل ومن الأصعب أن نفهم استعمال ذلك السلاح لأغراض التدمير الشامل والارهاب الغاشم.

هل من المعقول اتخاذ الشوارع والمجمعات الحضرية والرهائن الأبرياء أدوات للمساومة على القرارات السياسية عندما تأتي نتيجة التصويت على غير الهدى؟ وهل يمكن أن تكتسي القضايا الخاسرة صبغة الشرعية من خلال نهب أملاك المواطنين المسالمين؟

إن أعمال التخريب والتدمير المنظم التي ارتكبتها عصابات ساحتها المعارضة في تموز/يوليه الماضي تسببت في انزال خسائر فادحة في الأرواح، يضاف إليها أضرار بدنية ومادية ضخمة. وتوجد اليوم ٣٠٠٠ أسرة - أي حوال ١٥ الف كونغولي - دون مأوى، وملاذها الوحيد هو قاعات التدريس وعنابر نوم الطلبة. وهذه الحالة يمكن ان تضر اضرارا كبيرا بالسنة الدراسية الجديدة التي ستبدأ خلال أسابيع معدودة.

وتبذل الحكومة بطبيعة الحال جهودا جبارة في سبيل تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر النازحة واعادة ادماجها في المجتمع الكونغولي. ولكن مما يؤسف له أنه من المستحيل مواجهة هذا التحدي في جمهورية

التسعينات هو دليل على فشل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. وللأسف لا يسعنا إلا أن نخلص الى أن هذا البرنامج الإنمائي الجديد لا يزال قاصرا كثيرا عن تلبية توقعاتنا حتى الآن.

وبما أن هذا هو الحاصل، فإن وفدي يرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة اليابان بعقد مؤتمر دولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والتحالف العالمي من أجل افريقيا، في يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر القادم في طوكيو، لمعالجة موضوع التنمية الافريقية. ونعرب عن أملنا في أن يسفر هذا المؤتمر عن تدابير ملموسة.

إن الأزمة الاقتصادية التي تحيق ببلداننا تضر بشبابنا على نحو خاص. فجنوح الأحداث والاتجار بالمخدرات، وإساءة استخدام العقاقير ومرض الإيدز كلها أخطار بالغة تهدد مجتمعاتنا. ومن الأساسي أن تعطى عناية بالغة. وفي هذا الصدد، يجدر إظهار المزيد من التضامن بغية القضاء على هذه الآفات.

يؤيد وفدي الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في آخر دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول جهود مكافحة الملاريا والزهار، وبوجه خاص الكوليرا. يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تولي أولوية عالية لافريقيا، أخذاً في اعتبارها ما لهذه الآفات من آثار خطيرة على البرامج الإنمائية.

ولا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة إلا في ظل بيئة سليمة. والنتائج التي تم التوصل اليها في مؤتمر ريو، والمكرسة في جدول أعمال القرن ٢١، تثلج الصدور الى أبعد الحدود. وما من شك في أنها تجسد توافقا شاملا في الرأي وكذلك التزاما سياسيا على أعلى المستويات بالتعاون لأغراض التنمية والبيئة. ولكن المفتاح الأساسي لنجاحها يكمن في الموارد المالية المتاحة.

واليوم تمثل الزيادة في الكوارث الطبيعية مسألة تشغل بالنا جميعا بأكثر من أي وقت مضى. ولهذا فإن وفدي يرحب بعرض الحكومة اليابانية استضافة مؤتمر عالمي في عام ١٩٩٤، بشأن تقليل الكوارث الطبيعية لتناول مختلف الأخطار التي تنطوي عليها الكوارث وتحديد المبادئ التوجيهية التي يلزم أن تراعيها الأمم المتحدة في مشاريعها الإنمائية.

وبما أننا نسير بجسارة على طريق بناء دولة

المالية والا فان الكونغو سيظل واقعا في شراك الفقر والقتال.

إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة القائمة في الكونغو ليست حالة تنفرد بها الكونغو بأي حال من الأحوال فهي ليست إلا مثالا على الأزمة التي تعاني منها كل البلدان الافريقية تقريبا والعديد من البلدان النامية. ولهذا يجب علينا أن نضيف الى العوامل السياسية التي نعني بها بعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى. فمن الواضح تماما أن الفقر يهدد تماسك الدول ويحدث اختلالات عميقة في البلدان النامية، ويهدد حقوق الانسان من أساسها. ولكن هناك حقا أساسيا من حقوق الانسان لا يزال يشغل عن جدارة مكان الصدارة بين تلك الحقوق، ألا وهو الحق في التنمية. وبالرغم من الخطوات العديدة التي اتخذت حتى الآن، لا يزال عبء المديونية الهائل يثقل كاهل البلدان النامية، فالكلفة المتزايدة لخدمة تلك الديون أصبحت فوق طاقة هذه الاقتصادات التي كانت أصلا في عناء كبير.

ويعتقد وفدي أن حسم أزمة الدين الخارجي يتطلب اتخاذ خطوات جسورة. ونحن على علم تام مع ذلك بجميع الجهود التي تبذل إسهاما في تسوية تلك الأزمة. ولهذا نقدر أيما تقدير التعبير عن التضامن الذي أبدته الحكومة الفرنسية، التي قررت في العام الماضي في ليبرفيل أن تلغي جزئيا دين البلدان ذات الدخل المتوسط بما فيها الكونغو.

وبعد العديد من المبادرات التي أثبتت الأيام عدم جدواها، أصبح من المتعين على المجتمع الدولي أخيرا أن يعطي الأولوية للنمو والتنمية في البلدان الفقيرة، وذلك ببناء نظام جديد على أنقاض نظام الشرق والغرب السابق، نظام يقوم على علاقات بين الشمال والجنوب تكون أشد دينامية وأكثر إبداعا. وهذا مما يشجع تحقيق أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية المكرسة في هذه الهيئة. وهذه الاستراتيجية تستحق كل الدعم بالنهوض بإقامة نظام تجاري دولي مفتوح وغير تمييزي في آن معا، وذلك بالوصول بمفاوضات دولة أوروغواي الى خاتمة ناجحة وبتشجيع إبرام اتفاقات محددة لإعادة تكييف أسعار السلع الأساسية، وأخيرا بإيجاد حلول دائمة لأزمة الدين الخارجي.

من المسلم به أن تحسين الحالة في افريقيا، يتطلب بالضرورة إصلاحا اقتصاديا. ومع هذا فإن الجهود المبذولة على الصعيد القومي ودون الاقليمي والإقليمي لم تحظ بعد للأسف بالدعم الدولي المنتظر. واعتماد جدول الأعمال الجديد للتنمية في افريقيا في

والاتفاق المبرم مؤخرا بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية يبعث على أملنا بأن عهدا من السلم سيعم في ذلك البلد، فيسهم في تعزيز أسس الوحدة الوطنية. ونأمل أن يتمكن الشعب الرواندي، بعد استعادة السلم والوحدة، من التفرغ للمهمة الصعبة المتمثلة في إعادة بناء بلده.

فيما يتصل بحالات ليبيريا وموزامبيق والصحراء الغربية، التي يؤيد وفدي مبادرات الأمم المتحدة بشأنها تأييدا تاما وثابتا، نناشد أطراف الصراعات أن تجنح الى سبيل المفاوضات والحوار والوسائل السلمية الأخرى بغية استعادة السلم والأمن في تلك المنطقة.

إن اتفاق واشنطن المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ يمثل نقطة تحول حاسمة نحو تسوية المشكلة الفلسطينية، وسيسهم في تحسين الحالة في الشرق الأوسط. ويبشر التوقيع على هذا الاتفاق بعصر جديد من السلم والتعاون لشعوب تلك المنطقة.

كما لا يفوتنا أن نشني على النهاية السعيدة للغاية للحالة في كمبوديا، حيث أدت الانتخابات المنظمة، برعاية الأمم المتحدة، الى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وعلى الرغم من تدخل الأمم المتحدة، فإن الوضع في يوغوسلافيا السابقة لم يطرأ عليه أي تغيير جوهري. إن بلادي تؤيد جميع المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة - وبخاصة تلك التي تشجع الحوار والمفاوضات - وذلك حرصا على نجاح المحادثات الجارية في جنيف.

وكما كان الحال في الماضي، فإن عملية التوحيد السلمي لشبه الجزيرة الكورية ما فتئت تحظى بتأييد وفد بلادي وحكومتها.

ومن دواعي السرور البالغ أن نلاحظ إحراز تقدم كبير في عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وللأسف، لم يتم بعد القضاء على خطر الحرب، حيث لا يزال هناك عدد من ترسانات أسلحة التدمير الشامل - وخاصة ترسانات الأسلحة النووية. ولهذا السبب ستواصل حكومة بلادي المناداة بإلحاح بنزع السلاح العام والكامل.

إن السلم والتنمية شقان يكمل كل منهما الآخر. ويعتمد كل منهما على الآخر. ومن ثم فإن النهوض بالثقة والأمن باعتبارهما شرطين مسبقين لتحقيق

القانون، فإن حكومتي تؤيد التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي للنهوض بحقوق الإنسان وتطويرها. ولهذا نرحب بنتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي في فيينا، ونكرر مناشدتنا لجامعي الأموال أن يساعدوا على تمويل مختلف برامج العمل الموضوعة في هذا السياق.

لقد بدأت الدورة الحالية في وقت أصبح فيه استمرار الصراعات المحلية وعودة ظهور بؤر التوتر شاغلا يوميا لمنظمتنا في مهمتها المتمثلة في بناء السلم والحفاظ عليه. وبالرغم من أن بمقدورنا أن نرحب بحدوث تطورات مؤاتية في بعض الحالات، فلا بد من التسليم بأن عدد كبير من هذه الحالات لا يزال مبعث قلق بالغ.

ومن بين الحالات الأولى ندرج الحالة في جنوب افريقيا. إن عددا من العوامل تشير اليوم الى أن نظام الفصل العنصري المقيت سيقضى عليه قضاء أكيدا، حتى ولو كانت ثمة توترات لا تزال متفشية وحوادث عنف لا تزال جارية. فلم يعد ممكنا بعد الآن التشكيك في ترسيخ الديمقراطية في جنوب افريقيا. وكون ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ قد تحدد كموعدا لأول انتخابات متعددة الأعراق برهان على ذلك. ويقدر وفدي التقدير الواجب الجهود التي ما فتئت تبذلها حكومة جنوب افريقيا للقضاء على الفصل العنصري وترسيخ الديمقراطية في البلاد. وعلاوة على ذلك، نؤيد الطلب برفع الجزاءات الذي تقدم به نيلسون مانديلا.

ترى حكومتي أن السلم في الصومال لن يستتب إلا إذا جرى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢)، و ٧٩٤ (١٩٩٢)، و ٨١٤ (١٩٩٣)، وهي القرارات التي تطالب، في جملة أمور، بتنظيم مؤتمر للمصالحة ومؤتمر للوحدة الوطنية.

وإذ ننتقل الى مسألة أنغولا، فيؤسفنا أن نلاحظ أن رفض "يونيتا" قبول نتائج الانتخابات والاختيار الحر الذي أبداه الشعب صاحب السيادة قد أغرق البلد مرة أخرى في الأعمال العدائية، وزاد من تعقيد عملية ترسيخ الديمقراطية التي تم الشروع بها وكذلك مفاوضات السلام التي تجري حاليا تحت إشراف الأمم المتحدة. ويرحب وفدي باتخاذ مجلس الأمن للقرارين ٨٥١ (١٩٩٣) و ٨٦٤ (١٩٩٣) ويؤيد المبادرات التي اتخذها مؤخرا ملك المغرب، ورئيس كوت ديفوار ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي.

الزلازل الذي عصفت ببلاده.

ويطيب لي أن أعرب للسيد انسانالي عن تهاني وفد مالي القلبية والحارة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وإنني أتمنى له كل النجاح وأؤكد له على تعاون وفد بلادي الكامل معه.

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن ارتياحنا للطريقة المثالية التي ترأس بها السيد ستويان غانيف اعمال الجمعية في دورتها الماضية.

ويطيب لي أيضا أن أهني الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده الدؤوبة التي يبذلها منذ توليه دفة المنظمة.

إن الأمم المتحدة تضم الآن ١٨٤ دولة عضوا. وهذا يؤكد طابعها العالمي، ويعطيها مصداقية أكبر، ويفسر الاهتمام المتجدد في رؤيتها تحقيق الأمل المعقود عليها. ونتوجه الى جميع الأعضاء الجدد بالتهاني الحارة. ونحن نؤكد لهم على استعدادنا التام للتعاون معهم.

إن العالم يمر دون شك بعصر تغيرات كبيرة. ومنذ أحداث ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١، شرعت مالي باصرار في مسيرتها نحو الديمقراطية. ولكن هذه المسيرة تجري في ظروف صعبة للغاية.

على الصعيد الوطني البحت، نجد أن الانتقال الى الديمقراطية الذي تحقق من خلال انتخابات عام ١٩٩٢، على نجاحه من حيث الجوهر، يستغرق أمدا أطول مما يرجى بسبب ما يكتنف الوضع من تساؤلات جديدة. ومن ناحية القيم الاجتماعية، نلمس أزمة هوية خطيرة وفقدانا للوجهة في صفوف الشباب، وفي أماكن العمل، وبين العناصر التقليدية في القطاع الاقتصادي الخاص. كما أن تساؤلا حول الطريقة التي تعمل بها المؤسسات السياسية الجديدة، إذ لا بد لها من اجتياز مرحلة تدريب في سياق ديمقراطي، حيث يتعايش نفاذ الصبر والعنف مع الاستعداد للحوار والتضامن. والتساؤلات موجودة أيضا بصدد المهام الجديدة للإدارة في المرحلة الانتقالية وحجمها ووظائفها وأدائها، وهي إدارة يجب تكون أكثر شفافية وأن يكون الوصول اليها ميسورا بدرجة أكبر للشعب على مستوى القاعدة الشعبية. ونجد التساؤلات أخيرا حول برامج التنمية الاقتصادية حيث توجد حاجة ماسة الى تكييف هيكل عميق وحاجة الى إعادة تخصيص الموارد العامة لتلبية الحاجات ذات الأولوية أي التعليم الأساسي، وتقديم الرعاية الصحية العامة، وتوفير

أهداف التنمية، يصبح أولوية جديدة في افريقيا. وإن أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى، إدراكا منهم لذلك، يعملون الآن، بمساعدة من الأمم المتحدة، على التنفيذ التدريجي لبرنامج عمل اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في افريقيا الوسطى، الذي اعتمده الجمعية العامة في الماضي. إن هذه اللجنة الاستشارية، التي اعتمدت مشروع الميثاق لعدم الاعتداء عقب اجتماعها الثالث، الذي عقد في ليرفيل، ستعقد اجتماعها الرابع في برازافيل في جمهورية الكونغو.

وهذا يدل على الالتزام السياسي لدول افريقيا الوسطى بإنشاء نظام للأمن الجماعي عن طريق تشجيع الثقة والأمن والتنمية. ويجب اعتبار هذه الإجراءات من جانب دول افريقيا الوسطى جزءا لا يتجزأ من الآلية التي أنشأها لمنع الصراعات والتحكم بها وتسويتها مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، الذي عقد في القاهرة في شهر حزيران/يونيه من هذا العام. وينبغي للمجتمع الدولي - ولا سيما الأمم المتحدة - تقديم الدعم اللازم لهذه المبادرات إذا أريد لها أن تحقق أهدافها النبيلة.

وما فتئت الأمم المتحدة تنشط في السنوات الأخيرة بصورة إيجابية للغاية في عدد من الجبهات. وقد أعطتها جهودها سلطة لا خلاف عليها، وخاصة في تسوية الصراعات وفي صياغة النظام الجديد الذي تطمح الانسانية الى أن يكون أكثر ديمقراطية وأن يولد الرخاء للجميع. ومع ذلك ثمة حاجة ماسة الآن الى إعادة هيكلة الأمم المتحدة. وهذا ينطبق بشكل خاص على مسألة توسيع نطاق مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه الدائمين. وهذا الاصلاح من شأنه زيادة فعالية ذلك الجهاز الحيوي، المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ويعد ذلك أحد الجوانب الأساسية في عملية تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية التي هي عملية لازمة.

إن حكومة جمهورية الكونغو تولي أهمية كبرى لتعزيز دور الأمم المتحدة، وزيادة الاحترام لمبادئ الميثاق، الذي هو شرط لا غنى عنه لحلول نظام جديد يستند الى العدالة للجميع، والسلم والرخاء والتضامن الدولي.

السيد توري (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن أعرب لشعب الهند، بالنيابة عن حكومة مالي وشعبها، عن عميق تعازينا إزاء الخسائر الفادحة في الأرواح، والأضرار المادية الجسيمة الناجمة عن

المياه في القرى، وصيانة الهياكل الأساسية.

حقوق الانسان في العالم أجمع.

وفي غضون السنوات الثلاث الأخيرة أخذت منظماتنا على عاتقها عددا من الالتزامات. وبالنسبة لصون السلم فإن الإعلان الذي اعتمد في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في قمة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن، قد وضع معالم على الطريق يتعين أن نبذلها لإنشاء نظام دولي جديد.

ولئن كنا نواصل التزامنا بالسعي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، فإننا نرى أن أية عملية لصون السلم ينبغي أن تندرج في إطار دقيق يحدده مجلس الأمن. فإي إفلات للزمنا قد يعرض للخطر مصداقية المنظمة نفسها.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها المنظمة سعياً لتحقيق السلم والأمن الدوليين، فإن بؤر التوتر ما زالت للأسف قائمة في أنحاء شتى من العالم.

ففي البوسنة والهرسك نجد أن المواجهة والصدامات بين الجماعات الإثنية قد بلغت حدا لا يمكن تصوره.

ومن المفارقات أن المجتمع الدولي يبدو وكأنه يشهد مكتوف الأيدي تفتت بلد على أسس إثنية ودينية بحتة. وهذا يشكل سوابق مزعجة.

وفي أنغولا، وبالرغم من الجهود الكثيرة التي بذلتها الأمم المتحدة، ما زالت الحالة تدعو إلى الإنزعاج. ويتوجه وفد بلادي بنداء إلى جميع الأطراف بأن تلتزم التزاماً أعمق بالتماس حل عادل ودائم لهذا الصراع.

والحالة السائدة في الصومال إنما تشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة، فوجود الأمم المتحدة، من خلال عملية الأمم المتحدة في الصومال (يونيسوم - ٢)، ينبغي من حيث المبدأ أن يحمل وعدا بعودة السلام إلى البلاد وتحقيق الحل التفاوضي السياسي للأزمة. لقد أمكن بفضل المعونة الانسانية تجنب أضرار لا صلاح لها، ونحن نرى أن يونيسوم - ٢ ينبغي أن تحاول إسكات أصوات المدافع وتهيئة مناخ مؤات للمصالحة بين جميع الصوماليين.

وفي حين أن بعض مناطق التوتر الخطير ما زالت قائمة، يجدر بنا أن نرحب بالتحول الإيجابي الذي طرأ بصدد تسوية نزاعات أخرى.

وعلى المستوى دون الإقليمي، الذي يضم، بالنسبة لمالي، أفريقيا الغربية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمغرب العربي، فإننا نواجه مشاكل معقدة وصعبة مثل عدم الاستقرار الناجم عن الصراع المحلي الذي يخلف مأساة إنسانية، فإن عدد اللاجئين في هذه المنطقة دون الاقليمية قد ارتفع من حوالي ٢٠ ٠٠٠ لاجئ في ١٩٨٩ إلى أكثر من ١,٢ مليون لاجئ في ١٩٩٣؛ وهناك البطء المشاهد في عملية التكامل الاقتصادي بالرغم من جميع التصريحات المدوية عن حسن النية فهو يعيق النمو في هذه المنطقة دون الاقليمية؛ وهناك المسائل الدينية التي تتسع قاعدتها يوماً بعد يوم وتعرض المؤسسات السياسية لمحن جديدة أكثر حساسية وأكثر استقصاء على التحديد والمواجهة وأشد هولاً.

وترى حكومة مالي أنه من أجل أن نواجه بفعالية ومضاء هذه المشكلات والتحديات الكثيرة أثناء السير في تحقيق الديمقراطية، فإنه يتعين علينا أن نعمل بسرعة على إعادة النمو الاقتصادي ثم نظور مواردنا البشرية باعتبار ذلك السبيل الحق لبناء مستقبل ناجح، وتحقيق الاستقرار على المديين المتوسط والطويل الأجل وبذلك نجد المفتاح الاقتصادي للتنمية؛ وأخيراً، يكون علينا أن نضمن التنمية المتوازنة والتمويل الشامل للتنمية.

وفي هذا كله، فإن حكومتنا لا تنسى التزاماتها الدولية، بل أنها في الواقع تقوم بالوفاء بها.

وبالمثل، فإننا لا نزال ننادي ونعمل على المستوى الدولي من أجل قيام عالم يرفل بالسلم والوثام ويتسنى فيه إيجاد حل لجميع المشاكل عن طريق الحوار والتفاوض.

وهذا التطوير السياسي الشجاع يستحق تأييداً قويا لأن الآثار السيئة المترتبة على الحالة الاقتصادية غير المؤاتية، بالإضافة إلى تدابير التكيف الهيكلي الجذرية والمشاكل المرتبطة بالدين، التي يزيد من تفاقمها التوتر الاجتماعي - السياسي، أمور تؤثر تأثيراً سلبياً على العملية الديمقراطية برمتها.

إن البيئة الدولية التي تنعقد فيها هذه الدورة تقترن بالعديد من التساؤلات بصدد حياة هذه المنظمة وحياة المجتمع الدولي بصفة عامة. لقد شهدت فترة ما بعد الحرب بزوغ ديمقراطيات جديدة وتعزيز حماية

ووسائل إثبات الهوية. ويؤكد وفد بلادي مجدداً تأييده للعملية.

لقد تابعت مالي باهتمام شديد التطورات الأخيرة المتعلقة بقضية فلسطين. فالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل، وما تلاه من التوقيع على إعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا، يشكل خطوة هامة على طريق تحقيق تسوية عادلة ودائمة للمسألة الفلسطينية وإقامة علاقات عمادها الثقة بين شعوب تلك المنطقة.

وإن وفد بلادي ليحيي هذا التقارب الإسرائيلي الفلسطيني، فهو ثمرة الشجاعة والواقعية السياسية لقادة الطرفين وكذلك الجهود الحميدة التي بذلت في أنحاء مختلفة من العالم من أجل إنجاز المفاوضات. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى أن تجسد تجسيدا حيا هذه الروح الرائعة من أجل إقامة سلام نهائي في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هايتي فإن توقيع اتفاق "غوفرنرز أيلاند" وميثاق نيويورك يرجى منه أن يتيح قريبا عودة الرئيس الشرعي لذلك البلد. ونحن نحیی الخطوات التي اتخذها الأمين العام ومبعوثه الخاص، والتي مكنت من التوصل إلى النتائج التي تحققت حتى الآن.

وفي أماكن أخرى، في كمبوديا وأفغانستان والسلفادور، نشني على الجهود المبذولة بغية تحقيق التطبيع التدريجي.

وفيما يتعلق بالنزاع القائم بين ليبيا وبعض الدول الأعضاء الأخرى، فإن حكومة مالي تؤكد مجدداً تأييدها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و٧٤٨ (١٩٩٢). ونحن ندد بكافة أشكال الإرهاب. وإن حكومة مالي، إذ تؤيد القرارات المعتمدة في هذا الصدد من جانب منظمة الوحدة الإفريقية واتحاد المغرب العربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي من بين هيئات أخرى، تأمل بمواصلة المفاوضات والإجراءات التي يقوم بها الأمين العام. إن تحقيق حل عادل ومنصف لهذه الأزمة ورفع الحظر على وجه السرعة سوف يسهمان في تهيئة مناخ من السلم والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية وفي إزالة عنصر هام يحول دون التنمية الاقتصادية للشعوب المعنية.

وبالنسبة لشبه الجزيرة الكورية، فإن وفد بلادي يشجع مواصلة عملية التفاوض التي بدأت ويحدوه

ففي ليبيريا، اشتعلت جذوة الأمل من جديد مع التوقيع مؤخرا على اتفاقات كوتونو وبدء سريان وقف إطلاق النار وتشكيل المجلس الأعلى للدولة.

وتوسيع نطاق فريق المراقبين العسكريين التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا واشتراك الأمم المتحدة على نحو أكبر في تنفيذ الاتفاق قد يفضيا إلى ولادة الدولة الليبيرية من جديد. وهذا هو أوان ومكان التوجه ببناء إلى المجتمع الدولي ليقوم فوراً بإنشاء صناديق الدعم وتنفيذ اتفاقات كوتونو.

وفي موزامبيق فإن قبول الجدول الزمني الجديد لتطبيق اتفاقات السلم سوف يعزز تنفيذ عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ونحن نشني على الأطراف لاحترامها وقف إطلاق النار.

وفيما يتعلق بالنزاع في رواندا، فإننا نشعر بالارتياح إزاء ما أبدته الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية من إحساس بالمسؤولية. فالتوقيع الذي جرى في اروشا في ٤ آب/أغسطس الماضي على اتفاق بين الطرفين، يقدم الدليل على أن التسوية السياسية للنزاع أمر ممكن دوماً إذا توفرت الإرادة لدى جميع الأطراف. ولذلك فإننا نحیی هذا الإصرار من جانب الطرفين المعنيين ونشجعها على مواصلة الحوار وتنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالتقيد بوقف النار على نحو صارم ودقيق. وينبغي على الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية من جانبهما، العمل على تعزيز هذا الانجاز.

وفي جنوب إفريقيا فإن المفاوضات المتعددة الاعراق سوف تشهد لا محالة بزوغ جنوب إفريقيا ديمقراطية ولا عنصرية وموحدة. وينبغي على الأمم المتحدة مواصلة تعاونها مع منظمة الوحدة الإفريقية لدعم العملية، إلا أنه ينبغي أن تتخذ الحكومة القائمة تدابير قوية لوضع حد لموجة العنف التي تكتسح البلاد. فإنعدام الأمن يشكل مرتعا خصبا للفضى والقتال.

إننا نرحب بالتحول الذي طرأ على الأحداث في عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية بالتعاون مع جميع الأطراف. فنحن على اقتناع بأن الجهود المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والهادفة إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية، يمكن أن يكتب لها النجاح إذا استمرت الأطراف المعنية مباشرة في إظهار تعاونها. ومن الضروري، بالتالي، للهيئات التي تملك اتخاذ القرار عن هذه الأطراف أن تعمل على نحو وثيق مع لجنة الأمم المتحدة لتحديد الهوية بغية إزالة العقبات المتبقية المتعلقة بمعايير تحديد هويات الناخبين

حل المشاكل الاجتماعية سواء على صعيد الدول المنفردة أو على الصعيد الدولي.

إن القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، المقرر عقدها في عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن ستكون حدثاً هاماً بالنسبة لمنظمتنا. ونحن نتوقع نتائج طيبة من تلك القمة ونأمل أن تسهم في تضييق الفجوة بين المجموعات الاجتماعية داخل كل كيان واحد، في الشمال وفي الجنوب.

إن المؤتمر العالمي للمرأة، المقرر عقده في بايجينغ في عام ١٩٩٥، سيتيح لنا أيضاً فرصة لاستعراض شتى البرامج والشروع في عمل جديد يرمي إلى إقرار سياسة فعالة لاشراك المرأة في عملية التنمية.

ومن اللقاءات الهامة الأخرى المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المقرر عقده في عام ١٩٩٤ في القاهرة. وهذا المؤتمر سيتيح تحديد استراتيجية جديدة لتنمية الموارد البشرية مع مراعاة العوامل الاقتصادية والبيئية.

إن المشاكل البيئية تشغل الآن مكاناً هاماً في برامج التنمية الوطنية والإقليمية والدولية. ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ قد وضع الأساس للإدارة المشتركة السليمة للتنمية.

وجداول أعمال القرن ٢١ واتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي تظهر كلها استعداد الموقعين على هذه الوثائق التاريخية للابتعاد عن أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية. إن تنفيذ تعهدات ريو يتطلب تعبئة موارد مالية كبيرة من أجل البلدان النامية وتعزيز قدراتها العلمية والتقنية والمؤسسية.

وترحب مالي بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، بموجب القرار ١٩١/٤٧. وقد تناولت اللجنة، في دورتها الأولى المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٢، مشاكل حيوية ينبغي حلها لترجمة جدول أعمال القرن ٢١ إلى حقيقة واقعة.

وتعبئة الموارد المالية هي أحد الأهداف الرئيسية. ولا شك في أن إعادة هيكلة مرفق البيئة العالمية وإضفاء الديمقراطية على قواعد إدارته وصنعه للقرار،

الأمم القوي بأن تؤدي إلى توحيد الكوريتين بطريقة سلمية.

أعود الآن إلى مسائل التنمية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للقارة الأفريقية وهي: حالة أقل البلدان نمواً؛ ومشاكل الطفل والمرأة والقضايا السكانية، ومشاكل البيئة، وبصفة خاصة التصحر.

إن اعتماد برنامج العمل لأقل البلدان نمواً في باريس ١٩٩٠ قد بعث آمالاً كثيرة كانت تبدو في محلها. ومع ذلك، لا يسعنا سوى أن نلاحظ أنه بعد مرور ثلاث سنوات من اعتماده، فإن النتائج الاقتصادية لم تأت على مستوى التوقعات. فوفقاً لتقرير أصدره في عام ١٩٩٢ الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإنه:

"بالنسبة لأقل البلدان نمواً بصورة عامة، هبط متوسط دخل الفرد في ١٩٩٠، ثم هبط مرة أخرى في ١٩٩١. والأمل ضئيل بأن يكون عام ١٩٩٢ أفضل من سابقه، والاحتمالات بالنسبة لعام ١٩٩٣ لاتبدو مبشرة بالخير".

ومن ثم فإن من الأهمية، بمكان التقيد بالالتزامات التي قُطعت في مؤتمر باريس، والهادفة إلى تحسين الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نمواً.

وللسبب ذاته ينبغي، فيما يتصل بالبلدان غير الساحلية، اتخاذ تدابير لمتابعة استنتاجات وتوصيات اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية، المعقود في نيويورك في أيار/مايو ١٩٩٢، تنفيذاً للقرار ٢١٢/٤٦.

وإن الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية للطفل، والغايات التي حددت للتسعينات في تلك المناسبة ترسي أهدافاً جديدة لتحسين الأحوال المعيشية للأطفال في العالم أجمع. وإن جميع أعضاء المجتمع الدولي مدعوون للإسهام في تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في تلك القمة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أيضاً أن نعمل على تنفيذ توافق آراء داكار لعام ١٩٩٢، الصادر عن المؤتمر الدولي لمساعدة الأطفال الأفريقيين.

ويعلق وفدي آمالاً كبيرة على الاجتماعات الدولية المقرر عقدها على مدى السنوات القليلة القادمة، بشأن

يعتقد أن تفكيرنا ينبغي أن يتجاوز مجرد النواحي المؤسسية البحتة. وعلى أية حال يرى بلدي أن الدافع الذي يحتم إعادة الهيكلة هو الحفاظ على قدرة الأمم المتحدة على التدخل في مسائل التنمية بل تعزيز هذه القدرة.

وفي تنفيذ هذه السياسة ينبغي أن نولي اهتماما خاصا لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب عن طريق برامج اجتماعية - اقتصادية قائمة على واقع البلدان النامية. ولا مرء في أن تنشيط التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ينبغي أن يشكل جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية ترمي الى استعادة النمو والتنمية على الصعيد العالمي.

وأخيرا، يؤيد بلدي جهود الأمين العام لجعل الآلية الإدارية للأمم المتحدة أكثر كفاءة، وذلك عن طريق تحاشي الازدواجية وخفض تكلفة التشغيل الى الحد الأدنى.

لعدة سنوات الآن والعالم يمر بتغييرات كبيرة. وحتى تصبح هذه التحولات الكبيرة لمصلحة البشرية جمعاء، ينبغي أن يصاحبها ويدعمها عمل ملموس لتوجيهها في المسار الصحيح. وفي حين أن بعض الدول قد أفلحت في الإمساك بزمام هذه الانتفاضات، فإن ضخامتها قد فاجأت دول أخرى، حيث فاقت المشاكل قدرتها على احتوائها والسيطرة عليها. ونظرا لافتقارها للموارد، فإنها تجد أن العون من المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه. وعلى هذا الصعيد يتوقع الكثيرون التدخل من منظماتنا، وبوسعنا في الواقع مد يد المساعدة.

إن مالي، حكومة وشعبا، اختارت لنفسها خيارات هامة واضحة: أولا، تعزيز الإمكانات القوية لأمة مالي المتحدة على الرغم من تنوع تكوينها الثقافي والعرقي، وهي تبني بحرص وبلا رجعة ديمقراطية تدريجية؛ وثانيا، القيام بإصلاح اقتصادي متعمق يتلاءم واحتياجات التجارة الحرة على الصعيد العالمي وشواغل شركائنا في المجتمع الدولي؛ وثالثا، تنفيذ سياسة جسورة لاشراك شعبنا في إدارة شؤوننا وتبسيط التشريعات والبرامج العامة؛ ورابعا، السعي الطويل الأجل الى تحقيق تنمية مستدامة في إطار مؤسسات للتكامل الاقتصادي دون الإقليمي والإقليمي وفي شراكة مع جميع أصدقائنا في شتى أنحاء افريقيا. ونرى أن من مصلحة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم تجربتنا الأصلية المثيرة، التي هي رمز لعلاقات دولية من نوع جديد، علاقات أكثر نبلا وأوفر جزاء في الوقت نفسه.

وتعبئة موارد إضافية أمور من شأنها جميعا تسهيل تنفيذ شتى فصول جدول أعمال القرن ٢١.

إن مكافحة الجفاف والتصحر أحد الأهداف الرئيسية التي وضعتها البلدان الأفريقية لنفسها. وبلدي، الذي تغطي الصحراء ثلثي سطحه، والذي عانى من الآثار الرهيبة للجفاف على مدى العشرين عاما الماضية، يرحب بإنشاء لجنة تفاوضية حكومية دولية لإعداد اتفاقية دولية لمكافحة الجفاف والتصحر. وفي الدورتين المضمونيتين اللتين عقدتهما اللجنة، في نيروبي في حزيران/يونيه من هذا العام وفي جنيف في أيلول/سبتمبر من هذا العام، أجري تقييم لمشكلة التصحر، وتبؤدلت المعلومات، وجمعت البيانات التي يمكن أخذها في الاعتبار في أية مفاوضات مقبلة. ويأمل وفدي في أن تفضي المفاوضات الحالية بشأن عقد اتفاقية لمكافحة الجفاف والتصحر الى التزام حقيقي، وبذلك يصبح المؤتمر الدولي المقرر عقده في باريس حدثا ناجحا حقا.

وتبين المسائل التي أثمرتها توا أن مشاكل حفظ السلم وصيانة الأمن الدولي، وكذلك مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تمثل كلها تحديات كبيرة لا تزال تواجه البشرية وهي تقترب من عتبة الألف سنة الثالثة.

ويرى وفدي أنه لمواجهة هذه التحديات ينبغي لنا، في ضوء التغييرات الأساسية التي حدثت منذ الستينات، أن نشجع على زيادة الديمقراطية وتحقيق تقسيم أكثر عدالة للمسؤولية الدولية. ومن ثم فإن البلدان النامية التي نالت السيادة الدولية، والتي تمثل ثلثي سكان كوكبنا تقريبا، تطلب عن حق أن يكون لها تمثيل في العضوية الدائمة لمجلس الأمن.

إن مواجهة هذه التحديات يقتضي أيضا تعاونا وثيقا وتضامنا بين جميع اللاعبين على المسرح العالمي. وهذا يعني أن من الضروري إمعان الفكر وإعادة النظر في مبادئ وقواعد التعاون الدولي.

وإن عملية إعادة الهيكلة لإعادة تنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تتيح لنا الفرصة لكي نجعل منظماتنا أكثر دينامية في معالجة مسائل التنمية، ولكي نضمن قيامها بدور مركزي، تمشيا مع أحكام ميثاقها وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ووفدي، إذ يرحب بالتقدم المحرز في إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبعض أجهزته الفرعية،

الدعوة الموجهة الى مفاوض مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا السامي لشؤون الأقليات القومية، السيد فان دير ستويل الذي زار ألبانيا عدة مرات ليرى في الموقع حالة الأقلية اليونانية. وبعد أن أجرى اتصالات مباشرة مع السلطات المحلية وممثلين لحزب الأقلية اليونانية، وممثلين لمؤسسات تعليمية وثقافية، وأيضا مع أفراد عاديين من أصل يوناني، أبلغ بالنتيجة التالية: إن حالة الأقلية اليونانية لم تكن أبدا أحسن مما هي عليه الآن؛ وليس هناك دليل على أي نوع من التمييز ضد الأقلية اليونانية؛ وإن حالتها ستتحسن جنبا الى جنب مع حالة الشعب الألباني في مجموعه.

ومع هذا أود أن أؤكد أن شعب ألبانيا كله - باعتباره شعبا يعيش في بلد يمر بمرحلة تحول ويواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية شاقة - يعاني من حرمان من مختلف الأشكال. إننا غير قادرين الآن على تحقيق تحسين تفضيلي مفاجئ سريع للأقلية اليونانية وحدها. ونعتقد أن أية معاملة تفضيلية ستؤدي الى فوارق ذات طابع اجتماعي خطير.

فيما يتعلق بما قاله وزير الخارجية اليوناني من أنه

"لا يمكن لألبانيا أن تحرم الأقليات في داخل حدودها مما تطالب به بنفسها لأقلياتها في الخارج". (A/48/PV.12، ص ٧٦).

أود أن أقول إن ألبانيا لا تتجاسر فتسيء تفسير هذا المبدأ الصحيح من مبادئ القانون الدولي، كما ورد في جميع الوثائق الدولية ذات الصلة. إن هذا المبدأ يدعو أيضا الى المعاملة بالمثل وبخاصة من تلك البلدان التي تنكر وجود أقليات قومية على أراضيها كما تفعل اليونان. ومع هذا، فإن موقفنا قاطع وهو أنه لا يمكن إجراء أي مقارنة بين مسألة الألبان في كوسوفو ومسألة أقل من ٨٠ ٠٠٠ يوناني في ألبانيا.

ومن المعروف جيدا أن المبالغات وعدم التسامح تغلق الطريق أمام الحوار وحسن الفهم وتكون لها مردودات سيئة على السياسة. ومن السياسات غير المنصفة للعب بورقة القومية المتطرفة لأغراض انتخابية. ونحن واثقون بأن هذا حدث عابر ناجم عن الوضع السياسي الراهن في اليونان ونأمل أن تكون الغلبة في العلاقات بين بلدينا للعقل والنوايا الحسنة والحوار المثمر البناء.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٤٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألبانيا، الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دومي (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لقد فوضت في الإدلاء، بالنيابة عن رئيس الوفد الألباني، وزير الشؤون الخارجية لألبانيا، السيد سيريكى، بالبيان التالي ردا على البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية لليونان صباح اليوم، حيث أنه قد ورد ذكر بلدي في ذلك البيان.

فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها اليونان الى ألبانيا للتغلب على صعوباتها الاقتصادية الحالية، أود أن أؤكد أنه ليس هناك في ألبانيا من ينكر مساهمة اليونان، من بين دول أخرى أعضاء في المجموعة الأوروبية في هذا السبيل. ولم يتوان الشعب الألباني أو الحكومة الألبانية في الإعراب عن امتنانها لليونان. ونحن نؤكد هذا مرة أخرى هنا مع إدراكنا أن اليونان قد أعطيت عن طريق المجموعة الأوروبية وصندوق التنمية الاجتماعية لمجلس أوروبا معونة خاصة لمساعدة ألبانيا. وفي نفس الوقت، فإننا لم نشك أبدا من أن هذه المعونة وزعت أساسا في مناطق تعيش فيها الأقلية اليونانية.

فيما يتعلق بتمتع الأقلية اليونانية في ألبانيا

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية العقيدة والحق في التعليم، أود أن أشير الى أنه منذ إحلال الديمقراطية في ألبانيا، أحرز تقدم هائل في هذا المجال.

ومن دواعي فخري أن أعلن هنا أن وجود الأقلية

اليونانية في ألبانيا لم ينكر في أي وقت من الأوقات، وأن هذه الأقلية لم تحرم أبدا من الحق في الاحتفاظ بكيانها القومي وتنميته. إن لدى الألبان والأقلية اليونانية تقاليد تاريخية عمادها التمسك بالروح الإنسانية وباحترام كل منهما لحقوق وكرامة الآخر. لقد هيأت التحولات الديمقراطية المستمرة ظروفًا مواتية للاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الموطدة في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وبخاصة الحقوق الثقافية والتعليمية والدينية. إن سياسة الحكومة الديمقراطية الألبانية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقلية، واضحة تماما. وأفضل دليل على هذا